وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنـــوان

دور المؤسسات المالية الاسلامية في دعم التنمية المستدامة (دراسة حالة بنك التنمية الإسلامي)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

زينب يزلي

ريان بوخدنة

إشراف الأستاذ:

محمد مرابط

أعضاء لجنة المناقشة / التقييم من:

الأستاذ سمير محي الدين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ محمد مرابط	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذة رقية بوحيضر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنـــوان

دور المؤسسات المالية الاسلامية في دعم التنمية المستدامة (دراسة حالة بنك التنمية الإسلامي)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

زينب يزلي

ريان بوخدنة

إشراف الأستاذ:

محمد مرابط

أعضاء لجنة المناقشة / التقييم من:

الأستاذ سمير محي الدين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ محمد مرابط	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذة رقية بوحيضر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

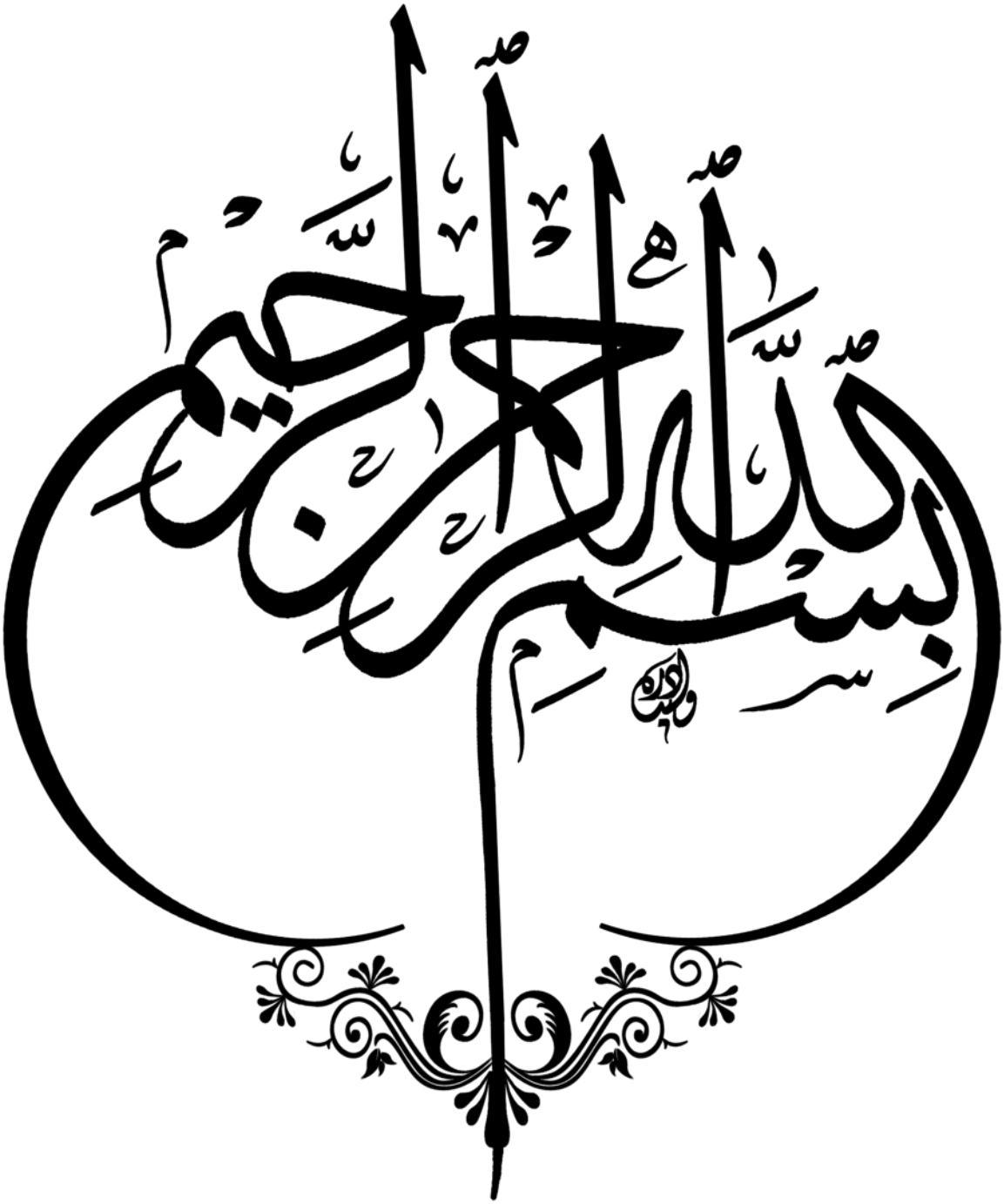
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله
وصحبه ومن والاه الى يوم الدين
الحمد والشكر للمولى عزوجل الذي وفقنا وألهمنا البر لإنجاز هذا العمل
الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى الأستاذ الفاضل الذي أشرف على هذا العمل المتواضع الدكتور: "مرابط محمد" على كل ما قدمه لنا من مراجع، توجيهات ومعلومات مساهما في إثراء مذكرتنا ولم يبخل علينا لا بجهد ولا بوقت، فكان نعم المشرف والمرشد جزاك الله عنا خير الجزاء

الشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة الذين ساعدونا وقدموا لنا يد العون

كما نسجل شكرنا الى كل عائلة العلوم الإقتصادية على معاملتهم الطيبة وتواضعهم الجميل والتسهيلات المقدمة منهم طيلة فترة تلقينا للعلم

ولا ننسى أبدا شكرجميع العاملين بالقطب الجامعي محمد الصديق بن يحي وأساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بصفة خاصة على ما قدموه لنا منذ دخولنا اليها طالبين للعلم
و المعرفة
لكم منا كل الاحترام والتقدير

إهداء:

إلى حلوة اللبن التي ما خالط لبنها يوما سكر المصالح صاحبة الحبل السري الذي لا زال أثره باق في حتى الآن، التي رآني قلبها قبل عينها وحضنتني أحشائها قبل يدها... إلى من ميزتني باسم أعز الناس على قلبها، فاحمل فخر هذا الاسم ما حييت وأكون عطاءا ووفاءا كما ربتني... إليك أمي يا وردتي يا صدر الحنان.

إلى الرجل الأبرز في حياتي.... الرجل الوحيد في العالم الذي يأخذ من نفسه لكي يعطيني.... إلى من يحكي شعره الأبيض قصة النعيم الذي أنا فيه..... بطلي الوحيد واستقامة ظهري.....من علمني العزم والإصرار ومازلت أمشي خلف خطواته واثقة بأني حظيت بخير أب إليك أبي يا أميري يا تاج الزمان.

إلي شموع حياتي سندي العظيم....قوتي وعضلي الثابت الذي لا يميل...زهراتي وفلذات كبدي...احساسي بالأمان والثقة والسبب في ضحكاتي الطويلة وجلساتي البريئة العفوية ومعنى سعادتي .... الأقرب إلى قلبي إخوتي وأخواتي.

إلى جميع عائلي فردا فردا قريبا كان أو بعيد.

إلى من يفعلون المعروف دون انتظار شكر مني....خالتي وداد وعمي يوسف أحباب بالبسمة أحبهم، وبالود أذكرهم، وبظهر الغيب وطول الزمان أدعو لهم.

إلى من هي أنا في مكان آخر، إلى من يكفيني من الحب أنها صديقة السنين صديقة اللحظة الحلوة التي أقول لها لا تنسي نصيبي مما يفرحك وما يؤلمك طوال الحياة، وأنه حتى تتجعد الأيادي وحتى الفناء شكرا لوجودك وشكرا لكل شيء غاليتي "ريان بلواهو"

إلى الأصدقاء الذين كانوا برفقتي وشاركوني لحظات مشواري بجميع أطواره وتحت كل الظروف.

إلى كل من شجعني وساندي وحثني على المواصلة ودعمني لو بكلمة طيبة وجزيل الشكر لكم جميعا.

زينب

إهداء

إهدي تخرجي إلى عائلتي أمي وأبي وأخوتي على كل ما
قدمتموه من الدعم لي
أحبكم عائلتي
وشكرا لأستاذي ولكل من علمني حرفا لأصل إلى ما وصلت
إليه.
إلى كل من دعى لي بظهر الغيب دعوة.
إليكم جميعا مع الود والحب

ريان

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: المؤسسات المالية الإسلامية	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الإسلامية	8
المطلب الأول: تعريف المؤسسات المالية الإسلامية	8
المطلب الثاني: نشأة المؤسسات المالية الإسلامية	9
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المالية الإسلامية	10
المطلب الرابع: أهداف المؤسسات المالية الإسلامية	11
المبحث الثاني: أنواع المؤسسات المالية الإسلامية	13
المطلب الأول: البنوك الإسلامية	14
المطلب الثاني: صناديق الاستثمار الإسلامية	25
المطلب الثالث: مؤسسات التأمين التكافلي	30
المطلب الرابع: هيئة التأمين على الودائع الإسلامية وهيئة مراجعة الاستثمار	33
المبحث الثالث: مخاطر وتحديات المؤسسات المالية الإسلامية	34
المطلب الأول: مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية	34
المطلب الثاني: تحديات المؤسسات المالية الإسلامية	35
المطلب الثالث: طرق مواجهة تحديات المؤسسات المالية الإسلامية	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة	
تمهيد	43
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	44
المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة	44
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	46

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	51
المطلب الرابع: أسس التنمية المستدامة	53
المطلب الخامس: أبعاد التنمية المستدامة	54
المبحث الثاني: مؤشرات ومجالات التنمية المستدامة	60
المطلب الأول: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة	60
المطلب الثاني: مجالات التنمية المستدامة	63
المطلب الثالث: اشكالات التنمية المستدامة	64
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي	67
المطلب الأول: العلاقة التبادلية بين التميل الإسلامي والتنمية المستدامة	67
المطلب الثاني: أليات البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	68
المطلب الثالث: دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة	71
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة من خلال البنك الإسلامي للتنمية	
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي للتنمية	76
المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية	76
المطلب الثاني: الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية	77
المطلب الثالث: تطورات المؤسسة من أجل دعم التنمية	78
المبحث الثاني: مبادرات البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة	80
المطلب الأول: نموذج التمكين الاقتصادي	80
المطلب الثاني: سياسة القطاع الحضري "سياسة التنمية الحضرية المستدامة والشاملة"	85
المطلب الثالث: مشاريع البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة والتصدي لفيروس كورونا(كوفيد19)	90
المبحث الثالث: مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية تدعم التنمية المستدامة	94
المطلب الأول: صندوق العيش والمعيشة	94
المطلب الثاني: المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات	103
المطلب الثالث: صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	106
خلاصة الفصل	114
خاتمة	117

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
03-01	نسب تمويل صندوق العيش والمعيشة للمشاريع التي تحرك التنمية الاجتماعية والاقتصادية	95
03-02	مساعدات الدول الأعضاء على بلوغ التنمية المستدامة التي تعالجها مشاريع صندوق العيش والمعيشة	98
03-03	المشاريع المستفيدة من تمويل الصندوق 2018	100
03-04	أمثلة مختلفة عن محفظة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	110
03-05	تفاصيل لبعض مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف قيد الإنجاز	112

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
02-01	تداخل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	58
02-02	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	59
03-01	ركائز نموذج التموين الاقتصادي	80
03-02	العقبات التي تواجه التحول من الشمول المالي إلى الشمول الاقتصادي	81
03-03	التحول من الشمول المالي إلى الشمول الاقتصادي	81
03-04	برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومةDEEP	82
03-05	محفظة الأمان الاجتماعي	83
03-06	مؤسسة الزيتونة تمكين	83
03-07	صناديق التمكين الاقتصادي 2021-2024	84
03-08	مؤسسات التمكي الاقتصادي 2021-2024	84
03-09	برامج التمكين الاقتصادي 2021-2024	84
03-10	إطار سياسة القطاع الحضري	88
03-11	البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي	91
03-12	دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات لأهداف التنمية المستدامة	104
03-13	أهداف التنمية المستدامة المحققة من انشطة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	109

مقدمة

مقدمة:

المؤسسات المالية الإسلامية مؤسسات مالية أخلاقية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تنهى عن التعامل بالربا، وتحرم كل المشاريع المضرة بالفرد والمجتمع، وتدعو للعمل المنتج البناء والتعمير، مع المحافظة على الموارد وترشيد استهلاكها. فأصبحت تتلقى إقبالا معتبر ومتزايد في السنوات الأخيرة لتمويل مختلف المشاريع التنموية بأساليب ومعاملات تقوم على أساس وأحكام العقيدة الإسلامية، خاصة تلك المشاريع الدائمة للبلدان التي تعاني من الفقر، ومشاكل اجتماعية وبيئية تنعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتالي تكون عونا لها من خلال مساهماتها وخاصة تلك المحققة لأهداف التنمية المستدامة. هذه الأخيرة التي زاد الاهتمام بهافي العقود الأخيرة من طرف العديد من السياسيين والمختصين ومتخذي القرار المهتمين بقضايا البيئة، حتى ذهب البعض إلى قناعة تامة بأن التنمية المستدامة هي المخرج الذي يقضي تماما على العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه البشرية، واتضح هذا الوعي من خلال تقرير لجنة بروتلاند سنة 1987 الذي قدم المعنى الواضح لهذا المفهوم على أنه تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة، فأصبحت طرفا أساسيا لتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروات والمكاسب على الشعوب. وهذا ما تقوم عليه معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لما لها من قواعد وأسس مستنبطة من الشريعة الإسلامية، حيث تقدم دعمها عن طريق التمويل الإسلامي الذي يعتبر تمويلا يتوافق مع منطق التنمية من المنظور الإسلامي.

البنك الإسلامي للتنمية يعتبر أحد أهم هذه المؤسسات، حيث يهدف إلى دعم الدول خاصة الضعيفة منها بتقديمه للتمويل الإسلامي، فيكون دائما مستعد لمواجهة أي تغيرات تهدد قوة اقتصادياتها سواء كانت هذه الدول من أعضائه أو دول غير الأعضاء، بما يضعه من سياسات وبرامج تحقق التنمية في جميع المجالات.

على ضوء هذا توصلنا إلى اشكالية الدراسة والمتمثلة في التساؤل التالي:

كيف ساهم البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التنمية المستدامة؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية جاءت على النحو الاتي:

- ماهي أنواع المؤسسات المالية الإسلامية؟ وفيما تتمثل أهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات؟
- ماهي علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة؟
- هل للمبادرات التي قام بها البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساته دور في تحقيق التنمية المستدامة؟
- كيف واجه البنك الإسلامي للتنمية جائحة كورونا (كوفيد19)؟

فرضيات الدراسة

1- المؤسات المالية الاسلامية تنقسم إلى مؤسسات مصرفية ومؤسسات غير مصرفية، تواجه جميعها تحديات عديدة من داخل المؤسسة أو من خارجها.

2- التمويل الإسلامي مصدر من المصادر التمويلية التي لها القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أبعادها الأساسية والثانوية.

3- مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية لها دور فعال في تعزيز التنمية المستدامة من خلال ما تقوم به من مبادرات ومشاريع تحقق ذلك.

4- قدم البنك الإسلامي للتنمية الكثير من المساعدات والإعانات التي من شئنها التخفيف من الفقر، وتحقيق الرفاهية والصحة الجيدة سواء لدولها الأعضاء أو الدول الغير أعضاء.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن للمؤسسات المالية الإسلامية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة باعتمادها على التمويل الإسلامي، وأن البنك الإسلامي للتنمية يعتبر من أهم هذه المؤسسات، فهو الرائد في دعم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة

1- الاطلاع على المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وهي المؤسسات المالية الإسلامية.

2- تسليط الضوء على التنمية المستدامة على مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، وابراز أبعادها.

3- عرض مجموعة من المشاريع والمبادرات التي قام بها البنك الإسلامي للتنمية لدعم التنمية المستدامة.

4- ابراز أهم أهداف التنمية المستدامة المحققة من خلال الدعم المقدم من طرف البنك الإسلامي للتنمية.

منهج الدراسة

لتسليط الضوء على الموضوع وايجاد حلول الاشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من اجل الالمام بالجوانب النظرية، والمنهج التحليلي الذي ساعد في اعطاء الموضوع صورة واضحة ودقة أكثر من خلال المشاريع والتجارب التي تم عرضها في الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في معرفة حقيقة التنمية المستدامة التي باتت حديث العالم في الأونة الأخيرة، خاصة من المنظور الإسلامي.
- الاطلاع على المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وهي المؤسسات المالية الإسلامية.
- الرغبة الشخصية في ابراز كيفية تأثير المعاملات الإسلامي، كالتمويل الإسلامي على التنمية المستدامة.
- انسجام الموضوع مع تخصصي.

صعوبات الدراسة

من اكثر الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة قلة المراجع فيما يخص المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة أنواعها بالإضافة إلى ضيق الوقت.

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى:

دراسة جودي ليلى بعنوان التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

اهتمت هذه الدراسة بمصادر التمويل الإسلامي في مجال حماية البيئة المستدامة والقيام بالإجراءات اللازمة للحد من ظواهر التدهور البيئي في الفكر الإسلامي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التشريع الإسلامي سبق كل التشريعات الوضعية في تناول مشكلة البيئة وكيفية معالجتها وذلك من خلال الصيغ الإسلامية في تمويل الأنشطة الصديقة بالبيئة لحمايتها من أضرار التي تلحق بها.

الدراسة الثانية:

دراسة بن عزة اكرام وبلدعم فتحي بعنون أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد16، جانفي 2019، ص 32-52.

اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهم أساليب التمويل الإسلامي وأثره على التنمية المستدامة إضافة إلى عرض تجربة بنك السلام والبركة في الجزائر ومساهمتها في التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى قيام الدولة بتطبيق بدائل تمويلية اسلامية على المستوى الوطني من خلال تفعيل أساليب متنوعة ضمن إطار تشريعي اسلامي منظم وذلك لمواجهة التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطاتها.

الدراسة الثالثة:

دراسة حبيب الله زكريا بعنوان دور التمويل الاجتماعي الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، صندوق الزكاة نموذجا، المجلة للزكاة والعمل الخيري، الجامعة الإسلامية الدولية ماليزيا، المجلد02، العدد01، مارس 2020، ص 237-243.

اهتمت الدراسة بتوضيح دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاسهامات والابتكارات الجديدة للتغلب على عدة تحديات تواجه المجتمع الانساني، ومن بين هذه التحديات مشكلة الفقر والجوع وحماية البيئة وضمان الحياة الجيدة للفرد.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف التنمية المستدامة 2030 مقبولة نوعا ما وإن كان بعضها متعارضا بشكل ملحوظ مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأن دور التمويل الاجتماعي الإسلامي له دور كبير في تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية وذلك من خلال القضاء على الفقر وتلبية حاجيات المعوزين ومسعدة طلاب العلم.

الدراسة الرابعة:

دراسة عزالدين منصور العماري وعزنان حسن بعنوان المصارف الإسلامية وأهميتها في تحقيق التنمية، مجلة الرشاد للمالية الإسلامية، معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد 01، العدد04، ديسمبر 2021.

اهتمت الدراسة بإبراز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية وأهميتها في ليبيا وتستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب أحكام الشريعة الإسلامية لبناء المجتمع والتكافل الاجتماعي الإسلامي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الاقتصادية جيد ويزداد في الآونة الأخيرة وأن الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية واشباع الحاجات المالية للأفراد والمؤسسات ورعاية متطلبات ومصالحهم في هذه المصارف الإسلامية.

الدراسة الخامسة:

Study Mununy Gheniyah and srihartono. Title the contrubution of Islamiq the Banks towards the Achivement of sustainable development goals the case of Indonesia, lecturer faculty of Economy, university Islam Sultan Agumy Semarany, Indonesia, Vol65 N02 December 2019/9/03, P110.

تقوم بدراسة تحليلية حول مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حالة أندونيسيا.

اهتمت هذه الدراسة بتحسين مستويات المعيشة من خلال الفترة 2011 إلى 2017 باستخدام نموذج انحدار البيانات وتوصلت الدراسة بأن البنوك التي تهدف أهدافها إلى الفلاح ستتطلب التزامات سداد أقل من العملاء مما يسمح للعملاء بإدارة الأموال في القطاع الحقيقي من خلال الرقابة الجيدة على الجودة المالية.

الدراسة السادسة:nerbeak Farida Study Habib Ahmad Mahmoud Mohied in with: Abouhmagd ,title :on the sutainable development goels and the role of Islamic , finance word banq group, office , of the president's special enviey on post 2015/may/ 2015

تقوم بدراسة تحليلية حول أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية العالمية لعام 2015 حتى عام 2030، وأهداف التنمية البشرية العالمية الملموسة التي يمكن مراقتها بواسطة مؤشرات احصائية قوية وأيضا يقدم أهداف التنمية المستدامة الأعمال الغير المنجزة للأهداف الانمائية للألفية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى قدرة القطاع المالي الإسلامي على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور المؤسسات المالية الإسلامية وأسواق رأس المال في تعزيز النمو القوي للحد من المخاطر والمساهمة في الاستقرار المالي والتنمية.

التعقيب على الدراسات

تطرقت الدراسات السابقة لمجموعة من الدراسات منها الدراسة الأولى التي تطرقت لموضوع المقاربات الإسلامية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، أما الدراسة الثانية التي تحدثت حول مكانة المصادر الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة والدراسة الثالثة التي تحدثت عن صندوق الزكاة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والدراسة الرابعة التي تكلمت عن دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في ليبيا أما الدراسة الخامسة التي تحدثت عن البنوك الإسلامية في أندونيسيا وأخيرا الدراسة السادسة التي تكلمت عن أهداف التنمية البشرية العالمية والتنمية المستدامة.

أما بالنسبة لدراستنا فهي تتميز عن الدراسات السابقة فهي تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تكلمت عن البنك الإسلامي للتنمية ومبادرات التنمية التي قدمها لدعم التنمية المستدامة في الفترة ما بين 2014-2021 كما تطرقت إلى بعض المشاريع التي واجه من خلالها البنك الإسلامي للتنمية جائحة كورونا التي تعتبر أزمة صحية جديدة بالإضافة إلى المشاريع التي تقدمها مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية التي ساهمت بشكل واضح في دفع وتعزيز التنمية.

هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة كالتالي:

الجانب النظري: وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للمؤسسات المالية الإسلامية، ويضم ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الإسلامية، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، أما المبحث الثالث فتناول مخاطر وتحديات المؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثاني: بعنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة، ويضم ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناول ماهية التنمية المستدامة أما المبحث الثاني فتناول مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومجالاتها، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى العلاقة التبادلية بن التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة.

الجانب التطبيقي: جاء تحت عنوان واقع التنمية المستدامة من خلال البنك الإسلامي للتنمية.

ويضم ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي للتنمية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى مبادرات البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة، أما المبحث الثالث فتناول مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية تدعم التنمية المستدامة.

الفصل الأول: المؤسسات المالية الإسلامية

تمهيد

لقد اهتمت الشريعة الإسلامية بمال الأمة، وثرواتها ومكاسبها، فالله سبحانه وتعالى أباح من المكاسب كل تعامل مبرور، ونهى عن كل معاملة تنطوي على شر، وقد تجسد وطبق ذلك في المؤسسات المالية الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا، هذه المؤسسات التي زاد إنتشارها حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الإقتصاد العالمي، لما قدمته من خدمات دعمت إقتصاديات الدول وحققت المساواة والعدل في تقسيم الثروات والمكاسب على جميع أفراد المجتمعات، وتعتمد في جميع معلاملاتها على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتحقق الوازع الديني.

من خلال هدا الفصل سنتعرف على المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال التطرق إطارها النظري أنواعها مع التطرق إلى التحديات التي تواجهها والمخاطر التي قد تتعرض لها، ولعرض هذه الدراسة بشكل مفصل إعتمدنا على المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الثاني: أنواع المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: مخاطر وتحديات المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الأول: الإطار النظري المؤسسات المالية الإسلامي

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسات المالية، نشأة المؤسسات المالية الإسلامية، ثم في الأخير تناولنا، أهداف التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات المالية الإسلامية

تعرف المؤسسات المالية الإسلامية: على أنها شركات تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية، أو إلتزامات ومستحقات لدى الغير أسهم، سندات، قروض، بدلا من الأصول المادية كالمباني والأجهزة، والمواد الأولية كما في منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة في سوق المال[1].

إذن يمكن القول أن المؤسسات المالية الإسلامية حيوية للرفاهية الاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة للنمو المستقبلي للاقتصاديات التوجه السوقي، فكما هو معروف فإن المؤسسات المالية تستحوذ على ما يقارب من 80% من المدخرات السنوية خاصة في الدول الكبرى، لذلك تعتبر الالتزامات الخاصة بالمؤسسات المالية وسائل وأدوات أساسية لسداد قيم السلع والخدمات، وأن القروض التي تمنحها تشكل المصدر الأساسي لإئتمان الوحدات الإقتصادية داخل المجتمع، ومشروعات الأعمال، وقطاع العائلات والحكومة.
القروض التي تمنحها تشكل المصدر الأساسي لإئتمان الوحدات الإقتصادية داخل المجتمع، ومشروعات الأعمال، وقطاع العائلات والحكومة.

المطلب الثاني: نشأة المؤسسات المالية الإسلامية

يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الإسلامي حسب بعض الدراسات إلى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشئت فيها صناديق الادخار بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأت التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع التقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير طالت ولم تجد لها منفذا تطبيقيا.

[1] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، 2008، ص95-96.

لكن المحاولات الجادة في العصر الحديث لإنشاء بنوك تقدم خدمات و أعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بدأت عام 1963 من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.

ولقد اعتمدت بنوك الادخار المحلية في عملها على أساس تجميع المدخرات الصغيرة لصغار الفلاحين وإعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيدا عن سعر الفائدة أخذا أو عطاءا. وقد عرفت هذه التجربة رغم قصرها (أربع سنوات) نجاحا تجسد في بلوغ عدد المودعين تسعة وخمسين ألفا (59000) مودع خلال ثلاث سنوات فقط، إلا أن هذه التجربة الواعدة لم يكتب لها الإستمرار نتيجة لعوامل سياسية وإدارية.

عرفت باكستان في نفس الوقت تجربة أخرى على يد الشيخ أحمد إرشاد مدعوما من ملك السعودية فيصل والشيخ أمين الحسيني. إعتمدت هذه التجربة مقاربة أخرى من خلال محاولة تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لا تتعامل بالربا، مع الإبقاء على الآليات المعمول بها في هذه البنوك، لكن هذه المحاولة لاقت مصير سابقتها حيث لم تستمر أكثر من عدة أشهر.

وفي عام 1970قدم كل من الوفد المصري والباكستاني اقتراحا بإنشاء بنك إسلامي دولي أو الدولي للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال المؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كرانشي بباكستان، وقد تم دراسة المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير النظام الإسلامي بديل للنظام الربوي.

وشهد عام 1971 تأسيس بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ بممارسة نشاطاته المصرفية عمليا عام 1972 ونص قانون التأسيسي على عدم التعامل بالفائدة، وقد إستدعت هذه التجربة إهتماما كبيرا جعلها تدرج على جدول أعمال إجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972 في مدينة جدة الذي درس إمكانية إقامة بنوك إسلامية محلية وبنك إسلامي دولي.

وفي عام 1973 طرح في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية في جدة فكرة إقامة بنوك إسلامية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متكاملة، كما ناقش المجتمعون مناقشة تفصيلية للجوانب النظرية والعملية لإقامة نظام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.[1]

عرف العمل المصرفي بدايته الفعلية في عام 1975 عندما صدر المرسوم الأميري بتأسيس بنك دبي الإسلامي الذي تميز بتوفير خدمات مصرفية متكاملة، وتم في نفس السنة تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وهو مؤسسة دولية لتمويل التنمية فيها جميع الدول الإسلامية.

توالى بعد ذلك تأسيس البنوك الإسلامية المحلية في مختلف الدول، فأنشأ بنك فيصل الإسلامي المصري وبيت الموبل الكويتي، وبنك فيصل السوداني في عام 1977، ثم أنشأ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار 1988 Helles، وبنك لوكسمبورغ الدولي للاستثمار والتنمية في مصر سنة 1980، وقد

[1] شالور وسام، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان)، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، 2019–2020، ص56.

وصل عدد البنوك الإسلامية حتى عام 1980 إلى25 بنكا، تضاعف عددها ليصل إلى 52 بنكا في سنة 1985، وتزايد تواجدها تدريجيا في مختلف الدول العربية والإسلامية ليصل عددها في نهاية القرن الماضي إلى نحو 150 مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية.

نتيجة للنجاح الملحوظ الذي حققته البنوك الاسلامية أقدمت بعض البنوك التجارية التقليدية على إنشاء فروع إسلامية لها، مثل فروع المعاملات الإسلامية لبنك مصر وبنك التنمية الوطنية وبنك القاهرة وعمان...الخ.

حيث عرفت الصناعة المصرفية الإسلامية نموا سريعا على امتداد العقود، فبعد أن كان عدد البنوك الإسلامية ثلاثة بنوك في عام 1975 ، ثم 34 سنة 1983 الى 195 بنكا سنة 1997، ثم 200 بنك سنة 2000، وانتقل الرقم إلى نحو 520 مؤسسة وبنك إسلامي حول العالم بنهاية عام 2012 موزعة على أكثر من 60 دولة يتركز معظمها في الدول العربية وتحديدا في دول الخليج العربي.

لقد انطلقت صناعة التمويل الإسلامي من منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بين العقدين 1960 و 1970 ، وتوسع النطاق الجغرافي لهذه الصناعة خارج أسواقها التقليدية ليتضمن مناطق مختلفة مثل: أوروبا، وآسيا الوسطى، وإفريقيا، و بلغت في عام 2015 أكثر من 600 مؤسسة مالية إسلامية تعمل في أكثر من 70 دولة حول العالم.

أثبت المؤسسات المالية الإسلامية والنظام المصرفي الإسلامي نجاعتها ومواكبتها لعمل المصارف التقليدية مما يزيد الاهتمام بها يوما بعد يوم.[1]

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المالية الإسلامية

من أهم خصائص المؤسسات المالية الإسلامية مايلي:

أولا: الالتزام التكاملي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

وإعتمادها أساسا لجميع التطبيقات، وإتخاذها مرجعا في ذلك في قوله تعالى:« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ » **سورة المائدة، الآية01** سورة المائدة وقال «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (5) »**سورة النساء، الآية05**

وما دام الإنسان مستخلفا على هذا المال فإن ملكيته له مربوطة بهدف ومقيدة بشرط من استحلفه إياه، وذلك بأن يحصل عليه بالأساليب التي ارتضاها، وأن ينميه بالوسائل التي شرعها، وأن يستخدمه في ما يحل له، وأن لا ينسى حق الله فيه، وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة الإقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع.

[1] المرجع نفسه، 57-59.

بناءا على ما تقدم يجب على المصارف الإسلامية أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية، تتصف بالإستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الافتاء والرقابة للتأكد من إلتزام أجهزة المصارف التنفيذية بالفتاوى والإجراءات والعمل والنماذج التي إعتمدتها، ولها أن تستعين في ذلك بإدارة أو وحدة الرقابة والتدقيق الشرعي لتكون حلقة الوصل بينها وبين إدارات وفروع المصرف الإسلامي.

وكذلك عدم التعامل مع الربا أخذا وعطاءا فقد أجمع الفقهاء على حرمة التعامل بالربا الذي حرمه الله في كتابه وحرمه رسوله صلى الله عليه وسلم ومن بعده الصحابة والتابعون ومن بعدهم. وقد إعتمد الفقهاء في تدليلهم على حرمة الربا على ما جاء في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم. فقد ورد تحريم الربا في ثماني آيات قرآنية موزعة على أربع سور من سور القرآن الكريم.

وقد تدرج التحريم، حيث بدأ بالمقارنة بين مضار الربا وفوائد الزكاة، كما ورد في سورة الروم حيث قال تعالى:« وَمَا آَتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ (39) » سورة الروم. إلى أن أعلن الله الحرب على آكل الربا كما ورد في **سورة** البقرة قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (279)» **سورة البقرة، الآية278-279**

ثانيا: مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

وبدلا من الفائدة المحرمة بنصوص القران والسنة يعتمد النظام المصرفي الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الكسب أو الغرم من خلال توسط البنك بين أصحاب الأموال و طالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

نجد إتفاق واضح بين الباحثين على أن الربح في نظام المشاركة لا ينفرد به عنصر واحد من عناصر الإنتاج، فعنصر العمل يمكن أن يحصل على أجر محدد أو يأخذ حصة معلومة من الربح أو الناتج كما في المضاربة والمزارعة والمساقاة، وتحصل الأرض على ايجار أو حصة من الناتج، أما عائد رأس المال فهو الربح وليست الفائدة الربوية.[1]

المطلب الرابع: أهداف المؤسسات المالية الإسلامية

إن المؤسسات الإسلامية لها جملة من الأدوات والأساليب التي تميزها عن باقي المؤسسات التقليدية المبنية على أساس نظام الفوائد المسبقة، ومن هنا يمكننا القول أنها مؤسسات لها أدواتها ومناهجها الخاصة التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها. عموما يتم النظر إلى هذه الأهداف من ثلاثة أبعاد هي:

[1] الرجع نفسه، ص82-83.

البعد الاجتماعي، البعد التنموي، والبعد الاستثماري. لكننا نرى أنه يمكن تصنيفها إلى قسمين: أهداف إقتصادية وأهداف غير إقتصادية وذلك كما يلي:

1- **الأهداف الإقتصادية:** وهي تشمل:

1-1: الأهداف المالية

إنطلاقا من أن المؤسسة المالية الإسلامية في المقام الأول مؤسسة أعمال إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:[1]

- تقديم التمويل إلى مختلف القطاعات الإقتصادية بشكل متوازن مما يؤدي إلى تنمية تلك القطاعات.
- جذب الودائع وتنميتها: وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.
- إستثمار الأموال: مع الأخذ بعين الإعتبار تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تحقيق الأرباح: حتى تستطيع المنافسة والإستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلا على نجاح العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

1-2- **هدف نقدي:**

إن عملية التمويل الإسلامي تهدف أساسا الى العمل على خفض معدلات التضخم، لأن نظام التمويل بالمشاركة لا يؤدي إلى خلق النقود الإنتمائية، على عكس عملية التمويل بالقروض، إضافة لذلك فالبنوك الإسلامية مثلا تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الإقتصادي في البلد الذي تعمل فيه، و طبيعة أسواقها النقدية، فبعض الأسواق تعاني من نقص فادح في الأموال المتاحة والإدخار المقدمة لعملية التنمية، وبالتالي فهي تعمل على إعادة توزيع رأس المال من خلال عملية التوازن النقدي الجهوي والقطاعي، أي تعبئة الفائض النقدي وتحريكه من المطالة إلى العمالة، وبهذا فإنها تسعى لكسب الموارد النقدية من عدة قنوات، سواء عن طريق الحسابات الجارية أو ودائع الأمانة أو ودائع الاستثمار التي يقدمها المدخرون.

1-3- أهداف خاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع المؤسسة المالية الإسلامية أهداف متعددة يجب إن تحرص هذه المؤسسة على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- تقديم الخدمات المالية والمصرفية: يعد نجاح المؤسسة المالية الإسلامية وتقديم الخدمات المصرفية والمالية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرتها على جذب العديد منهم وتقديم الخدمات

[1] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص115-116.

المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، يعد هدفا رئيسا للإدارة ونجاحا لمجموع المؤسسات المالية الإسلامية.

- توفير التمويل للمستثمرين.
- توفير الأمان للمودعين والمستثمرين.

1-4- أهداف إبتكارية

وهي تشمل بعضا من الجوانب التالية:

- إبتكار صيغ التمويل وذلك للإستفادة من القروض الإستثمارية والتمويلية المتاحة.
- تطوير الخدمات المالية والمصرفية التي يتم تقديمها للعملاء.

2- الأهداف غير الاقتصادية

وهي تشمل باقي الأهداف الأخرى: ونذكر منها:[1]

- العمل على خلق التوازن القطاعي من خلال تمويل العديد من المشاريع، وفي مختلف القطاعات، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.
- إقامة نظام إقتصادي عادل وشامل: فالمصارف الإسلامية أهم المؤسسات المالية الإسلامية تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح وذلك لإعتمادها على نظام المشاركة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التأمين الإسلامية المعتمدة على مبدأ التكافل.
- إيجاد نظام إقتصادي حر ومستقل.
- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولا سيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع.
- تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون إستثمار، وحتى تحقق المؤسسات المالية الإسلامية ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوافر لديها الخبرة المالية والمصرفية، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بهذه المؤسسات عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

المبحث الثاني: أنواع المؤسسات المالية الإسلامية

للمؤسسات المالية الإسلامية عدة أنواع حيث إنقسمت إلى مؤسسات مالية مصرفية وأخرى غير مصرفية تمثلت في البنوك الاسلامية، صناديق الإستثمار الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، هيئة التامين على الودائع الإسلامية وهيئة مراجعة الإستثمار.

[1] عبد الكريم قندوز، الهندسة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص118-119.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية

1- مفهوم البنوك الإسلامية

1-1- تعريف البنوك الإسلامية

إختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، باعتبارهم مؤسسة من مؤسسات الائتمان كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل منها مصرفا وسوف يتم استعراض بعض هذه التعاريف:

- فقد عرف الدكتور أحمد النجار بأنه: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.
- وعرفه الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهدافها المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.
- كما عرفه الدكتور عبد الله عبد الرحيم العبادي بانه: كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالقواعد الربوية أخذا وعطاءا.[1]
- كما يمكن تعريف البنوك الإسلامية أنها: مصطلح حديث يعبر عن نظام مصرفي متطور يجمع بين أسس العلم المصرفي وأسس أحكام الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى إزالة التعارض وتحقيق التوافق بين الأسس العلمية والشريعة الإسلامية.[2]

- ومن خلال التعريفات السابقة للبنوك الإسلامية يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه: مؤسسة مالية نقدية تقوم بأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

1-2- خصائص البنوك الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها بمجموعة من الخصائص والمميزات منها:[3]

- ❖ الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ❖ الاعتماد على مبدأ الاستخلاف الذي يعني أن الإنسان مستخلف من الله تعالى في الأرض، وعليه أن يتصرف في مال الله وفق أحكامه وشروطه.

---

[1] جمال العسالي، سويسي عبد الرحمان، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر إقتصادية، الجلد(04)، العدد(06)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2013، ص253.

[2] علي سيد اسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص22.

[3] الطاهر قانة، ودورها في رفع الكفاءة الانتاجية للملكية الوقفية (البنك الاسلامي الأردني نموذجا)، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص41.

- ❖ إلغاء الفوائد الربوية، ويترتب على هذه الحقيقة أن ينصب نشاط المصارف الإسلامية على الاستثمار الحقيقي، بدلا من تمركزه على الإقراض.
- ❖ الاستثمار بإتباع نظام المشاركة الذي يستتبع أن تصبح المصارف الإسلامية شريكا إيجابيا في العمليات التي يتقدم بها العميل.
- ❖ اعتبار التكافل الاجتماعي هدفا لنشاط المصارف الإسلامية، و لهذا فهي تطبق سياساتها وأنظمتها.
- ❖ تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار، عن طريق إتاحة إقامة العديد من المشروعات التي ترفع من حجم الاستثمار.
- ❖ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إن المال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية. إن المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية ومصرفية اجتماعية، تقوم بتهيئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنشئة الاجتماعية لذلك يهتم المصرف الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانبه العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تخدم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام .[1]

2-نشأة وتطور البنوك الإسلامية

عرف العالم الإسلامي أساليب التمويل التجاري في القرون التي سبقت الاستعمال، حيث لعب القرض دورا أساسيا في المعاملات التجارية وكثيرا ما كان يستعمل البيع بالتأجير ومعناه أن تسلم البضائع ويتم تسديد ثمنها على فترات أو جملة واحدة في المستقبل، وقد ذكر الكساني الذي عاش في القرن السادس هجري في كتابه "بديع الصنائع في ترتيب الشرائع" أن البيع بالتأجير كان كثير الانتشار في المعاملات التجارية ويبدو أنه كان يأخذ شكل المرابحة وأدخل المسلمون عدة تحسينات على هذا النمط من التعاملات فاستعملوا الحوالة والسفتجة وغيرها.

لكن البلدان الإسلامية عرفت النشاط المصرفي في شكله الحديث إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما دخل العمل المصرفي الغربي حيث كانت البنوك العاملة فيها عبارة عن فروع للبنوك الأجنبية.

وبعد ذلك أنشئت بنوك محلية في مختلف البلدان الإسلامية تعمل وفق الأسلوب المصرفي الغربي وقد ساعد ارتفاع النفط في بداية السبعينيات من القرن العشرين على إحداث تحولات في الدول الإسلامية

[1] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل المنعقد يومي 21، 20 فيفري، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017، ص10.

المنتجة للنفط، حيث استطاعت هذه الدول بواسطة الاحتياطات النقدية التي تكونت لديها من تنفيذ خطة تنموية طموحة وقد ساعد هذا على نمو وازدهار النشاط المصرفي فيها، واقترنت هذه التحولات في السياسات التمويلية بظهور البنوك الإسلامية إلا أن العمل البنكي الإسلامي الحديث يعود تاريخه إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، حيث أنشأت إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء تقدمها الى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعين أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين كانت دون عائد أيضا وقد كانت المؤسسة تتقاضى أجور رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط.

لكن التطبيق العملي لإنشاء البنوك الإسلامية تمثل في الصور التالية:[1]

- بدأت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي في مصر سنة 1963م، متمثلة في تجربة الإدخار المحلية التي أسسها الدكتور أحمد النجار في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية وامتد نشاطها إلى 53 قرية واستمرت ثلاث سنوات، تم دمجها مع بنك الأهلي المصري عام 1968 م.
- وفي سنة 1971 أسس بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطه عام 1972.
- وفي سنة 1975 بنكين إسلاميين هما بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية وبنك الإسلامي للتنمية في جدة.
- بعد ذلك استمرت عملية إنشاء وتأسيس البنوك الإسلامية حيث أسس عام 1977 ثلاث بنوك إسلامية وهي بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك الكويتي، أعقبها تأسيس البنك الأردني للتمويل والاستثمار.
- وقد أخذت إعداد البنوك الإسلامية في التزايد على مستوى العالم حتى وصل عام 2003 إلى 267 بنك، وتضاعف هذا العدد ليصل إلى 450 بنك إسلامي حول العالم في 2009.

3- أهداف البنوك الإسلامية

3-1- التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي

يسعى البنك الإسلامي إلى توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعية، سواء كانت ملبسا أو مسكنا أو مأكلا أو واسطة نقل، بالإضافة إلى تحقيق النمو العادل والمتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

وتحقيقا لهذا الهدف تركز البنوك الإسلامية على حشد المدخرات المحلية وإعادة توظينها بشكل يساهم في تحقيق درجة أفضل من الاكتفاء الذاتي للمجتمع الإسلامي من السلع والخدمات، ولا يخفى ما لذلك من أثر على الحد من معدلات البطالة والتضخم ورفع دخول عناصر الإنتاج المختلفة وإعادة توزيع الدخل بشكل متوازن وعادل.

[1] جمال العسالي، سويسي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 254-255.

3-2- نشر الوعي المصرفي الإسلامي

الذي من شأنه أن يطور ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية، وسبيلها للانعتاق من جملة المشاكل والأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي باتت تعاني منها.

3-3- تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة

وذلك عن طريق استحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد، وإيجاد قنوات جديدة لتوظيفها بشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر.

3-4- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

ويتم ذلك من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الاستثمارات لعناصر الربط الاقتصادية لهذه الدول، مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والبحري والجوي ووسائل الاتصال المختلفة.

3-5- تصحيح الاختلالات الاقتصادية

فهي تلك الاختلالات الموروثة في النظم الاقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدية، وإيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي القائم على سياسات التوظيف الائتماني والاستثمار المباشر الذي تقدمه البنوك الإسلامية.[1]

3-6- توفير الأمان للمودعين

فالثقة أهم عامل لنجاح البنوك الإسلامية، ومن أهم عواملها توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسيير أصول ثابتة.

3-7- تحقيق الأرباح

تعتبر من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي، وذلك حتى يستطيع المناقشة والاستمرار في السوق المصرفي، و ليكن دليلا على نجاح العمل المصرفي الشرعي.[2]

4- أعمال وخدمات البنوك الإسلامية

4-1- الخدمات المصرفية

تقدم البنوك الإسلامية خدمات مصرفية لعملائها سنحاول استعراضها فيما يلي:[3]

[1] مسدور فارس، التمويل الاسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص101-103.

[2] بن حليمة حوارية وآخرون، البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات إقتصادية، 26 (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص29.

[3] مسدور فارس، مرجع سبق ذكره، ص105-107.

4-1-1- قبول الودائع المصرفية

تعد الودائع المصرفية من أهم مصادر الأموال في البنوك عامة، بما في ذلك البنوك الإسلامية وذلك لانخفاض كلفة الحصول عليها مقارنة بالمصادر الأخرى, بالإضافة إلى البنوك المخول لها قبول الودائع المصرفية.

ومن هذه الودائع المصرفية نجد الحسابات الجارية, حسابات الاستثمار المشترك التي يدخل فيها حسابات التوفير والادخار والحسابات لأجل وكذلك الحسابات بشرط الإخطار, كذلك نجد ضمن الودائع المصرفية حسابات الاستثمار المخصصة، وشهادات الاستثمار.

4-1-2- التحويلات المصرفية

يقصد بها عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات من حساب الى حساب أو من بنك الى بنك او من بلد إلى بلد, وما يستتبع ذلك هو تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ,أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى, وتعرف هذه العملية في التطبيق بالحوالة الصادرة والحوالة الواردة.

4-1-3- تحصيل وخصم الأوراق التجارية

يقصد بعملية تحصيل الأوراق التجارية جعل المصرف نائبا عن العميل في جمع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين وقيدها في حساب العميل, أو تسليمها له نقدا.

أما خصم الأوراق التجارية فهو عقد يجعل المصرف بمقتضاه الى حامل سند مالي على الغير لم يحل أجله، دفع قيمته بعد اقتطاع الفائدة على ان تنتقل ملكية السند إلى المصرف، مقيدة بشرط استيفاء الدين عند حلول الأجل.

فعملية تحصيل الأوراق التجارية يأخذ حكم الوكالة بأجر حيث يقوم البنك الإسلامي بتحصيل هذه الاوراق التجارية لوكلائه –عملائه –على ان يتقاضى أجرا على ذلك.

أما عملية خصم الأوراق التجارية فيرى أحمد بن يوسف احمد الدريوش أنها من قبيل القرض , فهو حينئذ قرض جر نفعا.

4-1-4- الاكتتاب وحفظ الأوراق المالية

تلجأ شركات المساهمة إلى البنوك حين تدير لها الاكتتاب أو طرح اسهمها على الجمهور، وهذا بغية الترويج والاشهار لهذه الشركات وكذا حرصا من هذه الشركات على كسب المتعاملين مع هذه البنوك بالإضافة إلى ما في العملية من تسهيل لإجراء الاكتتاب لدى الجمهور المقبلين على هذه العملية.

أما في ما يتعلق بحفظ الأوراق المالية فإن لدى البنوك بصفة عامة وحدات تقوم بحفظ الأوراق المالية نظير أجر يتقاضاه البنك من المودعين لها.

4-1-5- بيع الأسهم والسندات

ذهب معظم الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى القول بجواز بيع الأسهم وتداولها بالقيمة السوقية، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تقوم بإصدار الأسهم وبيعها وهذا بناءا على الآراء الفقهية التي تعتمد عليها في هذا المجال، علما أن معظم البنوك الإسلامية قد عملت بذلك منذ أمد طويل ، وأن هناك ضوابط شرعية لابد من مراعاتها في ذلك خاصة فيما يتعلق بطبيعة نشاط الشركة صاحبة الأسهم، ومدى احترامها للضوابط الشرعية اللازمة.

أما في ما يتعلق بالسندات فإن الأمر يختلف ذلك أن الفقهاء يرون أن بيع وشراء السندات يعتبر من الأمور المحرمة شرعا، ذلك أنها قبيلة القروض التي تجر نفعا، لكنه هناك سندات تمويلية استحدثها المفكرون الاقتصاديون المسلمون، وهي السندات التمويلية الإسلامية التي تختلف عن سندات القرض بالفائدة والتي تمثل حصة مشاركة وليست قرضا.

4-1-6- بيع وشراء العملات الأجنبية

لا تختلف البنوك الإسلامية في ممارسة هذه العملية عن غيرها من البنوك التقليدية، سوى التقييد بالشروط التي وضعها فقهاء الشريعة الإسلامية.

4-2- الخدمات الاجتماعية

4-2-1- القرض الحسن: قال الله تعالى:« مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (245)» **سورة البقرة، الآية 245.**

تقوم الكثير من البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي والغربي بمنح القروض الحسنة، تحت ظروف وشروط معينة نذكر منها:[1]

- في حالات الزواج.
- في حالات المرض وطلب العلاج.
- في حالات الوفاة.
- في حالات بدء العام الدراسي والجامعات.
- في بعض الحالات الملحة والطارئة الأخرى كالحريق والحوادث وانهيار العقارات.

أما الإجراءات أو الشروط فهي:

- تركيبة شخص للحالة المعروضة.
- دراسة الحالة ميدانيا عن طريق موظفي البنك.
- بحث اجتماعي من الشؤون الاجتماعية في بعض الحالات.

[1] المرجع نفسه، ص108-110.

- تقديم بعض الضمانات في بعض الأحوال ومنها ضمان شخصي, ضمان عيني, ضمان الوظيفة.

4-2-2- جمع وتوزيع الزكاة

قال الله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم » **سورة التوبة، الآية 103.**

تعتبر هذه الخدمة من الخدمات الحديثة نسبيا لدى البنوك الإسلامية, حيث بدأت البنوك الإسلامية على ممارسة هذه هي العملية انطلاقا من أن لهذه البنوك أهدافا اجتماعية تمشي جنبا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى أن هذه العملية تعتبر جزءا من عملية إقامة النظام الاقتصادي الإسلامي.

أما فيما يتعلق بفئات المزكين فهي كالتالي:

- الأفراد الطبيعيين.
- الشركات والهيئات والمؤسسات والجمعيات.
- الربح في البنك.
- أموال الزكاة التي تدفع من المساهمين.
- عائد حسابات الاستثمار الخيرية.

أما فيما يتعلق بتجميع موارد الزكاة لدى البنك فهي كالتالي:

- الاقتطاع المباشر من المنبع حسب النسبة الشرعية للزكاة المفروضة شرعا على أموال البنك.
- تلقي الزكاة من الأفراد والشركات الذين يقومون بتفويض البنك في القيام وإنفاقها في مصارفها الشرعية.
- اقتطاع الزكاة المستحقة من الأفراد والشركات الذين يقومون بتفويض البنك وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

4-2-3- التبرعات

هناك العديد من البنوك الإسلامية التي ينص قانونها الأساسي على بند التبرعات، وعلى أهمية ذلك في النشاط الاجتماعي الذي يقوم به ومن مصادر التبرعات لدى بعض البنوك الإسلامية نجد ما يلي:

- الأفراد والهيئات والشركات الخارجية.
- حسابات الاستثمار الخيرية.
- المساهمون في البنك وذلك وفق المساهمة التي قدمها كل واحد منهم.
- أي جهات أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة ، ولا تتعارض مع أهداف وغايات البنك.

4-3- الخدمات الاستشارية المالية، الاقتصادية والإدارية

- يقوم البنك الإسلامي كغيره من البنوك الأخرى بإجراء الدراسات الفنية والمالية للمشروعات وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها مقابل عمولة أو أجرة يتحصل عليها نظير عمله ويطبق بشأنها أيضا مبدأ الاستحقاق بغض النظر عن تحصيلها.

- تزويد المتعاملين بالاستثمارات حول الصياغة العمل في البنوك الإسلامية والنقاط التي تميز معاملاتها دون غيرها.

- دراسة فرص الاستثمار والتوظيف في البيئة التي يعمل بها البنك الإسلامي وإعداد الخرائط الاستثمارية للمجالات الصناعية والتجارية والخدماتية والزراعية وغيرها.

- الترويج للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

- إعداد وتدريب الكوادر البشرية لمختلف المتعاملين لتهيئتهم للتعامل وفقا للصيغة الإسلامية في إطار فقه المعاملات.

- ابتكار صكوك التمويل الإسلامية وصناديق التمويل بالمشاركة التي تلائم احتياجات العملاء بمختلف خصائصهم الديمغرافية وتباين قدراتهم الداخلية.[1]

5- أساليب تعبئة الموارد المالية في المصارف/ البنوك الإسلامية:(الموارد المالية للمصارف /البنوك الإسلامية)

تمثل الموارد الداخلية للبنك الإسلامي في: رأس المال، الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أما الموارد الخارجية فتتمثل في: الودائع الجارية ، الودائع الادخارية والودائع الاستثمارية.

5-1- تعبئة الموارد المالية الداخلية

5-1-1- رأس المال

يمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، وهو يعتبر المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط.

تتم تعبئته أو تكوينه عن طريق الاكتتاب الذي يخضع للقواعد العامة الجارية على الاكتتاب في رأس المال شركات المساهمة، ويمكن أن يساهم فيه الأشخاص الطبيعيون والمعنيون، وكل زيادة تطرا عليه خلال سير عملية، يكتتب فيها مباشرة وبالكامل، إلا أن رأس المال يختلف بين المصارف الإسلامية من حيث مكوناته بحسب طبيعتها هل هي دوليه او محليه، عامه او خاصه ، كما لا يوجد حل أشمل عن رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات، اذا يرتبط ذلك بالدور المستهدف للنشاط المصرفي، وبما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب للمساهمين ، كما تنص القوانين المصرفية على حد

[1] تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الاسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي دراسة مجموعة من البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه في خصص نقود وتمويل، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017 ص140.

أدنى لرأس المال الضروري للسماح للمصارف بممارسة النشاط المصرفي ويختلف هذا الحد من دوله الى اخرى.

5-1-2- الاحتياطات

عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف عبر السنين من أرباحه الثانوية في صورة احتياطات لتصبح بمثابة ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين، ولمساعدته على ممارسة الأعمال المصرفية، وتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة لدعم مراكزها المالية والمحافظة على سلامة رأسمالها وثبات قيمة ودائعها، وتتضمن عند بلوغها نسبة معينة من رأس مال المصرف، وتكون مبالغها من حق المساهمين، لأنها تغطى من الأرباح التي كان من المفروض أن توزع عليهم، يوجد تماثل بين المصارف الإسلامية والتقليدية فيما يخص تكوين الاحتياطات، دون مراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الاسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة.

5-1-3- الأرباح المحتجزة

هي تلك الأرباح المتبقية بعد القيام بعملية توزيع الارباح الصافية للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار.[1]

5-2- تعبئة الموارد المالية الخارجية

5-2-1- الودائع الجارية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم حزمة الحسابات الجارية إلى عملائها من الأفراد والشركات، كما يقوم بفتح الحساب الجاري الدائن وإيداع الودائع التي يرغب في ايداعها في هذا الحساب حيث لا تتقيد هذه الودائع بأي قيد من البيوت سواء عند السحب أو الايداع ، لا تتشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطرة.

تتم تعبئة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية بناء على درجة تمكنها من اقناع الافراد على الإيداع وذلك بالاعتماد على الدعاية والإشهار في نشر السلوك الوعي الادخاري لكن الواقع العملي أثبت أن هذه الإذاعات ناتجة عن عامل ديني بالأساس الاول، فالأفراد يفضلون التعامل مع المصارف الاسلامية لأنها ترفع شعار تطبيق الشريعة في معاملاتها المصرفية، توفر هذه الودائع موارد مالية كبيرة يمكن من زيادة توظيفه وبناء ثم التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي.

5-2-2- الودائع الادخارية

الأصل في هذا النوع من الخدمات هو تشجيع شعار المدخرين على الادخار حيث تقبل المصارف الإسلامية مدخراتهم صغيرة القيمة وتودعها لهم في ودائع صغيرة ومن خلال دفتر توفير يحصل عليه

[1] حنيش أحمد، عباس ابراهيم، دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزائر، سبتمبر 2017، ص133-134.

العميل، وبموجب هذه الخدمة يحصل المصرف على تفويض من العميل ، باستثمار أمواله والمضاربة فيها. ونجحت المصارف الإسلامية في تعبئة هذا الفرع من الودائع من خلال تقويمها مزايا ايجابية للمودعين او المدخرين لهم على الايداع والادخار مثل منح القروض الحسنة وبعض الخدمات الاجتماعية كالحج والزواج حتى تعطى لهم الأولوية فيها.

5-2-3- الودائع الاستثمارية

وهي الحسابات التي يفتحها المصرف الإسلامي لزبائنه على سبيل المضاربة حيث يهدف اصحاب هذه الحسابات الى استثمار اموالهم فيقومون بتوقيع عقد مع المصرف مفاده تفويض المصرف بالتصرف في أموالهم ضمن الشروط الشرعية. على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين المصرف الإسلامي. بنسب متفق عليها مسبقا أما الخسارة فيتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية ، ما لم يقتصر المصرف أو يتعدى على المال، هذا هو مقتضى عقد المضاربة.

يتضح لنا مما سبق أن الوازع الديني يلعب دور كبير في تعبئة الموارد في المصارف الاسلامية ، الامر الذي يقودنا الى الاعتقاد ان المصارف الاسلامية تكون أكثر قدرة على تعبئة الموارد المالية في الدول الإسلامية من المصارف التقليدية.[1]

6- أساليب التمويل في المصارف الإسلامية

6-1- صيغ التمويل طويلة الأجل في المصارف الإسلامية

تعتبر صيغ التمويل طويلة الأجل في المصارف الإسلامية أساليب تمويلية تتفق وخصائص هذا النوع من المؤسسات المالية، باعتبار أن هذه الصيغ تقوم على أهم مبدأ وهو "قاعدة الغنم بالغنم" المميزة لكل معاملة مالية تحت ضوابط الشريعة الإسلامية.

6-1-1-أسلوب التمويل بالمضاربة

المضاربة عقد بين طرفين ، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والآخر يأخذ دور المضارب فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما ، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله وبالتالي تقوم هذه الشركة على أساس واحده اهم قواعد العمل المالي الإسلامي وهي قاعده "الغنم بالغنم.

6-1-2 صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة

أ- المزارعة

هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره الدمج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن امكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما ،

[1] المرجع نفسه، ص134-135.

كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل وتكون النسبة معدلة حسب مساهمة كل واحد من الجهد الاستثمار الاستغلالي للأرض الزراعية.

ب- المساقاة

المساقاة هي" أن يدفع الرجل شجرا إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره" وهي" شركة زراعية على استثمار الشجر يكون فيها شجر من جانب والعميل من الشجر من جانب والثمر الحاصلة مشتركة بينهما بالنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك وسمي العامل بالمساقاة والطرف الآخر يسمى برب الشجر".[1]

6-1-3- أسلوب التمويل بالمشاركة

تعرف المشاركة كما يلي: " هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركه بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية او خدماتية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، أما الخسارة فهي فقط بسبب حصص رأس المال. ولهذه الصيغة ثلاث أنواع المشاركة في رأس مال المشروع، المشاركة المنتهية بالتمليك، المشاركة على أساس صفقة معينة.[2]

6-2-صيغ التمويل متوسط الأجل في المصارف الإسلامية

6-2-1-أسلوب التمويل بالإجارة

- الإجارة هي عقد بين طرفين أحدهما المؤجر والطرف الثاني المستأجر يقوم بموجبه المستأجر بالانتفاع بالأصول لمادة معلومة مقابل عوض مادي معلوم يدفع للمؤجر وهو ثمن المنفعة الناتج عن استخدام أو الانتفاع بهذه الأصول، والإجارة صيغة تمويل فعال لما تحققه من مزايا ومنافع لاحتياجات المؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

6-2-2-أسلوب التمويل بالاستصناع

الاستصناع هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا ، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة و بثمن محدد.

ولقد ظهرت حقول للتمويل بالاستصناع فقد تفجرت في عصرنا لا حصر لها لم يعرفها الناس في سابق عهدهم، وإذا أردنا استثمار عقد الاستصناع على الوجه الأمثل نجد أن هناك إشكالات متعددة يعرفها الناس مازالت حديثة نسبيا ويمكن تصنيفها في التالي:

---

[1] أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية دراسة نقدية لبعض المنتجات، رسالة ماجستير في تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص39-41.

[2] بلقاسم عمر، كمال فايدي، إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الاسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC (دراسة تطبيقية على فرع بليدة)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة -2-، أكتوبر 2020، ص293-294.

الإستصناع الذي يكون مادة الصنع فيه من قبل صاحب العمل، والذي يمكن تسميته "عقد المقاولة " بينما الإستصناع في الأصل يلتزم المقاول بالعقد مادة وعملا، استصناع موازي، استصناع مقسط ، سندات استصناع.[1]

6-3- صيغ التمويل قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية

6-3-1-أسلوب التمويل بالسلم

السلم يعني أسلم الشيء إليه أي دفعه له، ويعني السلف ، أي تقديم وتسليم المال، وهذا يعني أنه بيع آجل، إلا أن المؤجل هو السلعة المباعة، والحاضر هو الثمن الذي يتم دفعه لبائع السلعة، أي أن السلم يتضمن مبادلة سلعة بثمن، وهو بذلك يعتبر عقد بيع، ويطلق عليه بيع السلم، إلا أن الثمن في هذا البيع هو الذي يدفع مقدما أي عاجلا والسلعة هي التي تسلم آجلا ، وبيع السلم يعتبر تعاملا وبيعا مشروعا استنادا الى قوله سبحانه وتعالى :«**وأحل الله البيع**». لأنه عقد بيع وتطبق عليه أركان العقد، وصيغة العقد، ومحل أو موضع العقد، ويتخذ أشكال عديدة منها: بيع السلم البسيط، بيع السلم الموازي، بيع السلم بالتقسيط، سندات السلم.[2]

6-3-2-أسلوب التمويل بالقرض الحسن

هو تمليك الشيء على أنه يرد مثله وهو من أبرز مصادر التمويل, لا سيما عند الحاجة الملحة الى المال، لذا رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعد عليه بالأجر العظيم بقوله ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقتها مرة "و قال أيضا صلى الله عليه وسلم :"رأيت ليلة مسلما أسرى بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشرة أمثالها, والقرض بثمانية عشر, فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة"

وفي الوقت ذاته نفر الإسلام بصورة عامة من الديون إلا عند الحاجة الملحة فالبنوك تمنح القروض الحسنة في حالة الضرورة متبعة ذلك قواعد الشريعة الإسلامية.[3]

المطلب الثاني: صناديق الاستثمار الإسلامية

1- تعريف صناديق الاستثمار

- تعرف صناديق الاستثمار الاسلامية على أنها أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة لأن

[1] محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، ط1، دار نفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص204.

[2] فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص332-348.

[3] قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية، دراسة مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص134-135.

الصناديق هي شكل من أشكال الاستثمار الجماعي يتم تحديد حقوق وواجبات المشاركين وتقييدها من خلال المصالح المشتركة لأنها تتعلق بحقوق الغير وفقا للقيود والشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح.

- صندوق الاستثمار الإسلامي هو وعاء مشترك يسهم فيه المستثمرون أموالهم الفائضة لغرض استثمارها لكسب أرباح بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويجوز للمشتركين في الصندوق الحصول على وثيقة (وحدات، الأسهم، صكوك) تثبت اشتراكهم وتؤهلهم للحصول على أرباح تتناسب مع ما حصل فعلا من الصندوق.[1]

إنطلاقا من التعريفين السابقين يمكن القول أن صناديق الاستثمار الإسلامية هي عبارة عن أوعية إستثمارية تنشئها مؤسسات مالية أو شركات استثمار خاصة بغرض تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات في شكل وحدات استثمارية، وتلتزم إدارتها بضوابط الشرعية في استثمار المدخرات استثمارا حقيقيا يعتمد على صيغ الاستثمار الإسلامي، على أن يتم توزيع الأرباح وتحمل الخسائر وفقا لمبدأ المشاركة.

2-خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية

تتسم صناديق الاستثمار الإسلامية بخصائص مميزة لها والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:[2]

- ❖ تتمتع صناديق الاستثمار الإسلامية بشخصية معنوية مستقلة عن المستثمرين مالكي الوحدات الاستثمارية وعن الجهة المكلفة بإدارتها ، وبالتالي فهي مؤسسه لها صفه قانونيه، وبشكل تنظيمي واطار مالي محاسبي مستقل.
- ❖ تقوم على أساس عقد المضاربة الشرعية ، فالمستثمرين المكتتبين في رأس مال الصندوق يمثلون في مجموعهم رب المال الذي يوافق على تعيين الجهة المصدرة التي تقوم بدور المضاربة الشرعية وشروط نشرة الاكتتاب أولائحة الصندوق.
- ❖ يحقق لمالكي الوحدات الاستثمارية استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط وشروط معينة، بما يتناسب مع الاستمرارية لآجال مختلفة، ويناسب صغار المستثمرين، وهو يستلزم إعادة تقويم الوحدات الاستثمارية على فترات دورية.
- ❖ اضافة الى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، يلتزم الصندوق الاستثماري الإسلامي أيضا بالقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة عن الصناديق.

---

[1] فاطمة الزهراء فنزاي، تقييم قدرة صناديق الاستثمار الاسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الاسلامية (دراسة حالة عينة من صناديق الاستثمار الاسلامية السعودية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص360-361.

[2] بلخضر مسعودة، عاطية حليمة، تكييف صناديق الاستثمار الاسلامية ودورها في تفعيل التنمية استنادا غلى السوق المالي الاسلامي، مع الإشارة غلى تجربة صندوق صائب (2003 الربع الأول من 2016) دفاتر البحوث العلمية، العدد العاشر، الجزائر، ص165.

- ❖ يتولى إدارة الصندوق جهة متخصصة يحكم علاقتها بالصندوق عقد الوكالة أو عقد العمل أو أي عقود مستحدثة والتي تعمل في إطار الأهداف الاستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية والاستثمارية وهذا يوجب الرقابة على القرارات الإدارية من مجلس الإدارة ومدير الصندوق.
- ❖ يحقق المشتركين في الصندوق استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدة مختلف ويناسب صغار المستثمرين.

اشتراك طرفين يسهم أحدهما بالمال والآخر بالعمل وتكون أرباح ممارسة العمل أو نشاط المضاربة بينهما حسب اتفاقهم.

3-أهمية صناديق الاستثمار الإسلامية

تكمن أهمية صناديق الاستثمار الإسلامية في:[1]

- ان انشاء بنك اسلامي في بلد ما يحتاج إلى قوانين منظمة لذلك في حين أن إنشاء صندوق استثماري يعد أمرا ممكنا في ظل القوانين المنظمة لهذه الصناديق لان هذه القوانين أخذت بعين الاعتبار أن العزم الرئيسي من هذه الصناديق هو تلبية رغبات المستثمرين، وأن الهدف في النهاية التخلص من الربا في المجتمعات الإسلامية.
- صناديق الاستثمار الإسلامية تعد وسيلة للقضاء على الربا.
- تتميز الصناديق الاستثمارية على النوافذ في البنوك التقليدية في أن الخلط الذي يتخوف منه كثير من الناس لا يقع فيها لأن لها ميزانيتها وحساباتها مستقلة تماما على البنك.

4-انواع صناديق الاستثمار الإسلامية

يمكن تصنيفها على أساس الأدوات الإسلامية المكونة لها كما يلي:[2]

4-1- صناديق الأسهم الإسلامية: وهي تلك التي تستثمر محصلاتها في أسهم الشركات المساهمة وتوزيع العائدات على شكل مكاسب رأسمالية وحصص وأرباح على أساس التناسب بين المستثمرين.

4-2- صناديق السلم بالسلع: يقصد بعقد السلم بيع آجل بعاجل، حيث يتم التعجيل بالثمن والتأجيل بتسليم السلعة، ويمثل نشاط صناديق السلم بالسلع في شراء سلع مختلفة نقدا مع تأجيل الاستلام ثم بيعها بالأجل

4-3- صناديق الإجارة: يقصد بعقد الإجارة ذلك العقد اللازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والاباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، ومنه نعرف صناديق الإجارة على أنها تلك الصناديق التي تقوم باستخدام

[1] نور الدين كربوش وآخرون، دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحسين أداء البنوك الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، جوان 2020، ص4.

[2] سليم جابو وآخرون، صناديق الاستثمار الاسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الاسلامية (دراسة حالة السوق المالية الماليزية خلال الفترة من 2008 إلى 2018)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، أوث 2020، ص307-308.

الأموال المكتتبة في شراء الأموال وتأجيرها لفتره زمنيه طويله الى العملاء ذوي الملاءة، كما يتم تحصيل الإيجارات وتوزيعها بنسب على المكتتبين حسب الملكية في الصندوق.

4-4- صناديق الاستصناع: عقد الاستصناع هو ذلك الاتفاق الذي يتعهد بموجبه احد الاطراف وصناعه عين ليست موجوده اصلا، ووفقا للمبلغ المعلوم والمواصفات المحددة والتاريخ المعين، ويتم التعامل بهذا الأسلوب على نطاق واسع لما له من خصائص عده غير متوفرة في غيره، لذلك تتعامل صناديق الاستصناع بهذه الصيغة

4-5- صناديق المرابحة :تعرف صناديق المرابحة بأنها تلك الصناديق التي تقوم فكرتها على امكانية تحقيق ارباح من تجارة السلع من خلال استثمار أموال المستثمرين، حيث تتأسس العلاقة بين المستثمرين و إدارة الصندوق على أساس عقد الوكالة.

4-5- صناديق المضاربة: يقصد بعقد المضاربة الاتفاق الذي يتم بموجبه اشتراك الطرفين يسهم احدهما بالمال والاخر بالعمل، وتكون ارباح ممارسة العميل او المضاربة بينهما حسب اتفاقهما.

4-6- الصناديق المختلطة: هي تلك الصناديق التي توظف أسلوب الاكتتاب في أنواع مختلفة من الاستثمارات مثلا لإجارة، والسلع وسواها ، وللإتجار في الصناديق المختلطة يجب ان تكون الاسهم الملموسة أكثر من 51 بالمئة، في حين تقل الأصول السائلة والديون عن 50 بالمئة.

5-أدوات ومراحل الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامية

5-1 مراحل الإستثمار في صناديق الإستثمار الإسلامية

تختلف الأدوات الاستثمارية في صناديق الاستثمار الإسلامية في أسواق الأوراق المالية التقليدية، فأدوات صناديق الاستثمار تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية فالأسهم الجائزة في هذه الصناديق مصدرها شركات لا تعمل في المحرمات ومصادر تمويلية من المال الحلال ، وتحكم أسهم هذه الصناديق المعايير الآتية:[1]

- ✓ أسهم هذه الصناديق قابلة للربح والخسارة مع عدم وجود قيمة ربحية ثانية في أي منها.
- ✓ تستثمر هذه الأسهم فيما هو مباح وغير متناقض لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ السهم لا يحمل جهل او غور وانما الوضوح التام لكافة المعلومات المتعلقة بها.
- ✓ لا توجد أسهم ممتازة في صناديق الاستثمار الإسلامية وانما كل الأسهم متساوية.
- ✓ العدالة والمساواة في تقييم الأسهم كما أن معاملات هذه الأسهم لا تحكمها ضمانات وإنما تتسم بعنصر المخاطرة

5-2 مراحل الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الإسلامية

يمر النشاط الإستثماري في صناديق الإستثمار الإسلامية بالمراحل التالية:[2]

[1] نور الدين كربوش، مرجع سبق ذكره، ص05.
[2] المرجع نفسه، ص06.

- تقوم المؤسسة المالية الاسلامية الراغبة في إنشاء صناديق الإستثمار بالبحث عن مشروعات إقتصادية معينة أو نشاط معين وإعداد دراسة جدوى إقتصادية للإستثمار فيها.
- قيام تلك المؤسسة المالية بإنشاء صندوق استثماري لتحديد اغراضه وإعداد نشرة الاكتتاب في الصندوق، إذ تتضمن هذه النشرة التفاصيل كافة في نشاط الصندوق وشروطه وحقوقه والتزامات مختلف الأطراف.
- تقسيم رأس مال الصندوق الإستثماري الى حصص أو أسهم او وحدات مشاركة متساوية في القيمة وطرحها للاكتتاب فيها إذ يكون اقتنائها عباره عن مشاركه في ملكية حصص رأسمال الصندوق . بعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق أموال المكتتبين وتجميعها ، تبدأ في استثمارها في المجالات المحددة في نشر الاصدار(الاكتتاب) وعند تحقيق الأرباح يتم توزيعها على المشاركين بالنسبة والكيفية المتفق عليها، كما تقوم بتصفية الصندوق في الموعد المحدد لذلك.

6- مزايا صناديق الاستثمار الإسلامية ومخاطرها

6-1- مزايا صناديق الإستثمار الإسلامية

تتمتع صناديق الاستثمار الإسلامي بمجموعة من **المزايا** والتي تتمثل فيما يلي:

- تحقيق التكافل الإقتصادي ما بين المسلمين.
- منع الخلط بين أموال البنك وأموال الصندوق.
- رفع بلوى الربا.
- سهولة الإنشاء.
- تحمل أرباب الاعمال المخاطر مباشره.

6-2- مخاطر الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامية

- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية.
- عدم الإستجابة السريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارة الصندوق مما يؤدي إلى إستمرار وجود المخالفات الشرعية.
- الضغوط التي تمارسها إدارة الصندوق على الهيئة للإباحة ببعض التصرفات.[1]

[1] سعيدي فاطمة الزهراء، قويدر اللويزة، صناديق الاستثمار الاسلامية –دراسة حالة صندوق الراجحي للاسهم السعودية–، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10، الجزائر، سبتمبر 2018، ص111.

المطلب الثالث: مؤسسات التأمين التكافلي

1-تعريف التأمين التكافلي وخصائصه

1-1 التعريف

يمكن تعريفه بأنه اتفاق بين مجموعة من الأشخاص على تعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم إذا حدث خطر معين نظيره تبرعا كل منهم باشتراك ثابت او متغير لسداد هذه التعويضات منه حيث، يتكون من إشتراكاتهم رصيد يمكن به تغطيه الأضرار التي قد تحدث أثناء هذه المدة المحددة في العقد لأي واحد منهم فإذا زادت الأضرار عن الإشتراكات زيد في الاشتراك وإذا نقصت كان للأعضاء استرداد الزيادة أو جعلها رصيد للمستقبل.[1]

1-2- الخصائص

1-2-1 عقد التأمين التكافلي عقد تبرع

لأن ما يدفعه المؤمن له من إشتراكات يتبرع به لمن يصيبه ضرر من بقية المؤمن له ، فالمشترك لا يقصد بعقد التامين ربحا أو تجاره، وقد رتب على إعتبار عقد التأمين التكافلي عقدا من عقود التبرعات أثرا في غاية الأهمية، وهو وجود شبه إجماع بين الفقهاء المعاصرين على جوازه ، وذلك لعدم تأثير الضرر على عقود التبرعات.

1-2-2- مسؤولية الأعضاء التضامنية

على عكس التأمين التجاري يعد أعضاء جمعية التأمين التكافلي متضامنين في تغطية المخاطر التي تصيب احدهم او بعضهم ، على أن مدى هذا التضامن وخطورته يتوقفان على ما اذا كانت قيمة الاشتراك غير محددة بمبلغ نسبيا، اي محدد بحد أقصى لا يطالب العضو المشارك بأزيد منه.

1-2-3- قابلية الإشتراك

للتغيير

والمقصود بقابلية الاشتراك أو القسط لا تكون قيمة محددة، وثابتة ومعلومة للمشترك من لحظة إبرام العقد، وقيمة الإشتراك تكون عرضة للتعديل بالزيادة، ويتحقق هذا في حالة حدوث عجز في الوفاء بقيمة المطالبات، بحيث تكون قيمة المطالبات اكبر من مجموعه قيمة الاشتراكات التي تم سدادها فعلا، ففي هذه الحالة يلزم المشتركين بتغطية هذا العجز بزيادة قيمة الإشتراك بما يعادل مقدار العجز.

1-2-4- انعدام عنصر الربح

ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية لأعضائها على أفضل صوره وبأقل تكلفة ممكنة، وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات الى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين فالغاية الربحية في التأمين التكافلي مقصودة تبعا لا أصالة.

[1] عطا الله حدة، مرجع سبق ذكره، ص46.

1-2-5- وجود هيئه رقابية شرعية

تشترك مع الفنيين في عملية وضع نماذج وثائق التأمين وتراجع عملية الشركة التأمينية الجائزة شرعا.[1]

2-تعريف مؤسسات التأمين التكافلي

هي مؤسسة مالية تقوم بإدارة العمليات التأمينية اكتتابا وتنفيذا، فتقوم الشركة بصفتها مديرا بالوكالة بالتعاقد مع المستأمنين حيث تستوفي منهم أقساط التأمين وتدفع للمتضررين منهم ما يستحقونه من تعويضات وفق معايير وأسس فنية خاصة بذلك، بالإضافة إلى جميع الأعمال التي تنظمها العمليات التأمينية، وتلتزم في عقودها بتعويض الأضرار والمخاطر التي تصيبهم، فهي تباشر ذلك باسم المستؤمنين أنفسهم ولحسابهم.[2]

3-أطراف مؤسسة التأمين التكافلي

تتكون مؤسسات التأمين التكافلي بما يلي:[3]

3-1- المؤسسون: هم من يضعون رأس مال الشركة ويوقعون على عقد التأمين والنظام الأساسي ويمكن أن ينضم إليهم كل من يساهم في رأس المال لاحقا، وهم من يقع عليهم عبء إنشاء مؤسسة التأمين الإسلامية ومتابعة إجراءاتها ودعوة الراغبين إلى المساهمة فيها، وأهم ما يلتزم به المساهمون بتغطية العجز الذي يطرأ على صندوق المشتركين على سبيل القرض الحسن.

3-2- المشتركون: هم حملة وثائق التأمين وعليهم دفع اشتراكات التأمين على صفة التبرع ويتحملون الأضرار والمخاطر التي تنزل بهم أو بأحد منهم ويلتزمون بدفع التعويضات التأمينية في وعاء أو صندوق اشتراكات التأمين.

4-أنواع شركات التأمين التكافلي

على الرغم من أن شركات التأمين التكافلي تنوعت فإنما يجمعها أنها جمعيات تعاونية هدفها تقويم الخدمات التأمينية لأعضائها ولها عدة أنواع نذكر منها:

4-1 شركات التأمين التكافلي حسب الهدف الذي تسعى الى تحقيقه

بدأ التأمين التكافلي تعاونيا محضا دون البحث عن مكاسب وأرباح وعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخرا شركات تكافلية تبحث عن الربح وهذا الربح، ليس محلا للمقارنة بينها وبين شركات التأمين التجاري. ويمكن أن نقسم هذا النوع الى صورتين:

---

[1] بطاهر بختة، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى شركة سلامة التأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2018، ص147-148-149.

[2] نوال بيراز، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تغطية مخاطر المؤسسات المالية الاسلامية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 3، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، سبتمبر 2021، ص85-86.

[3] الرجع نفسه، ص87.

4-1-1 شركات التأمين التكافلي غير الربحي

يعمل هذا النوع من شركات التكافل على جميع الأوساط، وليس رأسمال وتملكها حمله العقود ويتكون رأس مالها من الأقساط والرسوم والاحتياطات المتراكمة وتقوم إدارة الشركة باستثمار هذه الأموال لصالح المؤمن لهم لتقوية مركزها المالي ورفع حصانتها المالية ضد الإخطار والكوارث.

4-1-2- شركات التأمين التكافلي الربحي

انتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية أكثر من وجودها في الدول الغربية، حيث تشبه هذه الشركات التأمين التجاري، من حيث وجود حملة أسهم وأنها تستهدف الربح وتوزيع العوائد عليهم.

4-2-شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر أو بدون أجر

لها صورتين هما:

4-2-1- شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس بالوكالة بدون أجر

تقوم شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون أجر في تنظيم العمليات التأمينية على أساس جميع الأقساط او مبلغ التبرع، ودفع التعويضات وغيرها من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام.

4-2-2- شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر

تختلف هذه الصورة عن سابقتها في ان الوكالة تكون بأجر، حيث تقوم شركة التأمين التكافلي بأخذ نسبة معينة من الأمور الفنية المتعلقة بالعناية وتأخذ أيضا نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة ويتم تقدير الأجر بطريقتين، الأولى أن يتم تحديد جميع مصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة، ثم يتم اقتطاع ذلك المبلغ مثل أن تكون تكاليف هذه العملية وأجرة الإدارة السنوية، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الشائعة عند معظم شركات التأمين التكافلي وهي إقتطاع نسبة معينة من كل مشترك.[1]

5- صيغ الإدارة في شركات التأمين التعاوني

تقوم شركات التأمين التعاوني باستثمار أموال صندوق المشتركين والإحتياطات المتوفرة لديها وفق عدة صيغ تهدف تحقيق عوائد إستثمارية وتتمثل هذه الصيغ في الوكالة، المضاربة، الوقف، النموذج المختلط.

[1] بطاهر بختة، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

5-1 صيغة الإدارة على أساس الوكالة

نموذج تحدد فيه العلاقات التعاقدية بين المشتركين في شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة ، حيث توكل إلى الشركة إدارة صندوق المشتركين في العملية التأمينية ، وكذا إستثمار أموال هذا الصندوق مقابل عمولة ، وهو النموذج المطبق في المملكة العربية السعودية.

5-2 صيغة الإدارة على أساس المضاربة

بمقتضى هذه العلاقة التعاقدية تقوم شركة التأمين التعاوني بدور المضارب بمال الغير بينما يقوم المشتركون بدور صاحب المال، حيث يقسم كل من الطرفين الأرباح المحققة الناتجة عن إستثمار أموال الصندوق حسب النسب المتفق عليها وكذا نسبة محددة من الفائض الناتج عن العمليات التأمينية.

5-3 صيغة الإدارة على أساس الوقف

يكون نموذج التأمين التعاوني على أساس الوقف بإنشاء صندوق برأسمال معين، يكون وقفا على أعمال التأمين ويكون للصندوق شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن شركة إدارة التأمين والمؤمن لهم.

5-4 النموذج الهجين

نموذج الوكالة والمضاربة معا، يحمل هذا النموذج الهجين بين مميزات نموذجين مختلفين، الوكالة والمضاربة.[1]

المطلب الرابع: هيئة التأمين على الودائع الإسلامية وهيئة مراجعة الاستثمار

1-هيئة الائتمان على الودائع الإسلامية

إن النظام المصرفي القائم على المضاربة، إذا بدأ جذره بالامتداد، وجب أن يكون قابلا للبقاء، مثله مثل النظام المصرفي الرأسمالي، لكن من الممكن لأصحاب الودائع الحالة الذين لا يشاركون في أرباب مصارف المضاربة، أن يتخوفوا من خطر ظاهري، لا حقيقي هو تآكل ودائعهم من خلال الخسائر التي تعاني منها مصارف المضاربة، وقد يفضلون لذلك أن يكتنزوا مدخراتهم ولما كان أمرا غير مرغوب فيه و منافيا للمصالح الأمد للمجتمع الإسلامي، فقد يكون مفيدا أن تتم وقاية الودائع تحت الطلب من مثل هذه المخاطر في هيئة التأمين على الودائع هي هيئة مستقلة، لا تبتغي الربح وتعمل لكفالة الحكومة، وبإشراف المصرف المركزي، وتتحصل على تمويلها من المصارف التجارية.[2]

2- هيئة مراجعة الاستثمار

هذه الهيئة أيضا مؤسسة حكومية، و تتأسس بنفس الطريقة تأسيس هيئة تأمين الودائع، وهدفها الأساسي هو مراجعة حسابات المضاربين الذين حصلوا على أموال من الغير مباشرة أو بواسطة المصارف

---

[1] شرقي محمد، حمدي معمر، أثر المخاطر الاستثمارية في ربحية شركات التأمين التعاوني (دراسة قياسية عن الشركة التعاونية للتأمين السعودية 2006 ، 2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، الجزائر، مارس 2020، ص147.

[2] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص111.

التجارية أو المؤسسات المالية غير المصرفية والهدف هو حماية مصلحة المؤسسات المالية والمودعين وحملة أسهم رأس المال.[1]

المبحث الثالث: مخاطر تحديات المؤسسات المالية الإسلامية

تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية للعديد من المخاطر والتحديات سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها وكغيرها من المؤسسات تحاول المواجهة والتصدي لها بطرق لا تحالف الشريعة الإسلامية.

المطلب الاول: مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العديد من المخاطر قد تكون عامة وقد تكون متعلقة بمصادر الأموال كما قد تكون متعلقة بعقود التمويل نذكر منها:[2]

1-مخاطر التشغيل

وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن العمليات الداخلية وأداء الأفراد والنظم غير السليمة أو الفاشلة أو عند الحوادث الخارجية وتتضمن العديد من المخاطر هي:

مخاطر النظم والمعلومات، مخاطر الموارد البشرية ، مخاطر إدارية ومخاطر تتعلق بالمتعاملين.

2- مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.

3- مخاطر السوق

هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم ، سند، قرض، عمله أو سلعه) أو لعقد مشتق مرتبط بالأصول.

4- مخاطر التكنولوجيا

تتمثل في المنافسة والإبداع والتغيير في أساليب التصنيع والعولمة وسياسات تطوير المنتوج والخدمات وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى خروج المؤسسة من السوق لدى فإن أخطار الإنجاز أو التأخير في وضع التكنولوجيا الجديدة ونقص التحكم في الأنظمة سوف يكون لها أثر مباشر على المردودية ونوعية الخدمات.

5- مخاطر حقوق الملكية

إنخفاض ملاءة رأس المال لدى المؤسسة المالية الإسلامية نتيجة تدني نسبة رأس المال والإحتياطات إلى إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إلى إجمالي الموجودات الخطيرة المرجحة ويسبب هذا الانخفاض ارتفاع في مستوى المخاطر التي تنجم عن عدم المقدرة على الوفاء بالإلتزامات.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص141.

[2] نوال بيراز، مرجع سبق ذكرهص89-90.

[3] المرجع نفسه، ص91.

6- مخاطر ودائع المتعاملين

شدة سيولة الودائع بالنسبة للمصارف الإسلامية مثلا، والمتمثلة في زيادة الأهمية النسبية للحسابات الجارية التي تعتبر قروضا في ذمة المصرف يجب ردها عند الطلب وإلا تعرض المصرف لمخاطر السيولة.

7- مخاطر التمويل بالمرابحة

إن المخاطر التي تعترض هذه الصيغة التمويلية تتمثل في أن الصيغة الموحدة لعقد المرابحة قد لا تكون مقبولة شرعا لجميع علماء الشريعة، وهذا ما يؤدي إلى ما يعرف بمخاطر الطرف الآخر في العقد وفقا لقرار مجمع الفكر الإسلامي فان الوعد لعقد المرابحة قد يكون ملزم لطرف واحد، وهو بالنسبة للمجمع ملزم للزبون.

8- مخاطر التمويل بالسلم

تناولت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم من المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم، بالإضافة إلى مخاطر التخزين والتكلفة الإضافية ومخاطر الأسعار التي تقع على المؤسسة المالية الإسلامية التي تمثلت هذه السلعة بموجب عقد السلم.

9- مخاطر التمويل استصناعا

المؤسسة المالية وفق عقد الإستصناع تعرف رأس مالها لعدد من المخاطر بالطرف الآخر والخاصة بتسليم السلع المباعة إستصناعا، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها رديئة.

10- مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة فإذا كانت المؤسسة المالية تتلقى الأموال باعتبارها عامل مضاربة لإستثمارها، فإن من العقود التي تلجأ إليها عقد المضاربة، فتصبح في هذه الحالة صاحب رأس المال، والزبون المشارك يكون عامل المضاربة وهنا تكمن المخاطرة الأخلاقية بالإضافة إلى ضعف كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية

على الرغم من النجاح الذي حققته المؤسسات المالية الإسلامية خلال مسيرتها التي تعتبر قصيرة نسبيا إذا ما قورنت بالمؤسسات المالية التقليدية، إلا أنها تواجهها العديد من التحديات والتي يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية أي تحديات نابعة من داخل هذه المؤسسات ذاتها وتحديات خارجية مصدرها المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

1- التحديات الداخلية

1-1- تحديات من داخل المؤسسات المالية الإسلامية

إذا اعتبرنا أن المصارف والمؤسسات المالية التقليدية التي بدأت أعمالها قبل قرنين من الزمان، فإن هذه الصناعة الناشئة في حاجة ماسة إلى بناء تقسمها حتى تقوى وتستطيع تحقيق الهدف المطلوب منهاوهذا في حد ذاته تحد كبير للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارها النشأة الحديثة اولإعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات والنظر الى هذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل مصرف على حدة، وهو واجب فردي على كل مصرف أن يقوم به ويضع له الخطة المناسبة، وتتحمل مجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية المسؤولية العظمى في هذا الشأن وتتحمل الجمعيات العامة للبنوك ايضا مسؤولية إختيار مجالس الإدارات ومراقبة أعمالها ومن القضايا الواجب النظر إليها بعناية تامة:[1]

- كفاءة الإدارة التنفيذية وسلامتها.
- الإلتزام الشرعي للأفراد والأنظمة والإجراءات.
- الرقابة الداخلية الفنية والشرعية.
- التطوير المستمر للأدوات والفرص الاستثمارية.
- التدريب المستمر للعاملين لضمان كفاءاتهم وحرصهم.
- إجراء البحوث الخادمة للنواحي الفنية والعملية الشرعية.

1-2- تحديات في نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية

باعتبار أن أساس نجاح المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هو إلتزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية و إثبات مصداقيتها، فإن الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية وهذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم، أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للتأكد من إلتزامها بالأحكام الشرعية، فإن الواجب على المصارف والمؤسسات المالية التنفيذ بالأحكام الشرعية خاصة مع وجود معايير خاصة بذلك.[2]

---

[1] عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في تخصص نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007، ص94.

[2] زهير حافظ، "البنوك الاسلامية أمام التحديات المعاصرة"، مؤتمر مكة المكرمة: التحديات الاقتصادية ومهمة المنظمات المدنية (الدورة الرابعة)، المملكة العربية السعودية، 2010، ص236.

1-3- تحديات مؤسسية وتنظيمية

يعد بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم أخطر تحدي تواجهه المصارف الإسلامية وعمليات التمويل الإسلامية، فلكل نظام متطلباته المؤسسية والبنوك الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية التي يفترض أن توفر سبلا بديلة لتلبية إحتياجات التمويل الاستثماري والاستهلاكي.[1]

1-4- ضرورة إستيعاب وإستخدام الأدوات المالية الحديثة

لقد كانت أهم مشكلات المؤسسات المالية الإسلامية في السبعينات تدور حول آرائه الفقهية المتعلقة بضبط معاملات هذه المؤسسات لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أما في بداية القرن الواحد والعشرين، فقد أصبح السؤال المحوري هو كيف تتوافق الأدوات المالية التقليدية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، وتوجد اتجاهات لتكييف وإقتباس الأدوات المالية الغربية الحديثة مثل الخيارات والمستقبليات طالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الإقتصاد الإسلامي ولا يجب رفض تطبيقها والعمل بها في المؤسسات المالية الإسلامية لمجرد أنها أشكال من المعاملات المالية الحديثة التي لم تكن معروفة في صدر الاسلام.[2]

2- التحديات الخارجية

2-1- تحديات العولمة

يقصد بالعولمة زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وكذلك من خلال الإنتشار الأوسع للتكنولوجيا، ولقد أحرزت السنوات الأخيرة التحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية والذي تمثل بالمنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية التي تمتاز بإرتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب إنتاجها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية.

2-2- تحدي التكتل والاندماج

أصبحت سياسات التكتلات والإندماج بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من الضروريات الملحة لمواجهة تكتلات المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية لمواجهة إحتياجات الأسواق المالية المصرفية المحلية والدولية لأن محدودية الإمكانيات الحالية للمصارف الإسلامية تحد من نشاطها ومنافستها في هذه الأسواق، حيث أن عدد المصارف العربية التي تزيد موجوداتها عن 15 مليار لا تزيد

---

[1] حيضر يونس الموسوي، كمال كاظم جود، المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل (2)، مجلة القادسية بالعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، كربلاء، العراق، 2009، ص107-108.

[2] عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص140-141.

عن تسع مصاريف وهذا يشكل عائقا جوهريا وأساسيا يحول دون المنافسة في المشروعات المالية والإستثمارية الكبيرة.[1]

2-3- تحديات في إطار النظام الاقتصاد والقانون العام

قطاع العمل المصرفي الإسلامي أحد القطاعات الاقتصادية وهو جزء من النظام الإقتصادي الذي تتكامل أجزاؤه المختلطة لصياغة صورة ذات أبعاد شاملة لدور الإسلام في عالم االإقصاد وفي كثير من الحالات الإقتصادية والمالية والقانونية والاجتماعية الأخرى، وهذا هو أحد مواطن التحدي الذي يجابه المصارف الإسلامية ولتوضيح معالم هذا التحدي نذكر المبادئ التالية:

- نظام المضاربة والمشاركة يبنى على الثقة والأمانة وهي من موجبات النظام الأخلاقي.
- نظام التمويل بالدين دون زيادة عند التأخير في الدفع مبني على قيام المدين بالدفع.
- النظم القانونية وإجراءات العقود يجب أن تكون مناسبة وملائمة ومؤسسة على مفاهيم وقواعد شرعية.
- الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تحتاج الى تقنييم ومراجعه لكي تتواءم مع القواعد الشرعية.[2]

2-4- معايير اتفاقية بازل

وهي اتفاقية ترتكز على كفاية رأس المال وخضوع العمل لإشراف السلطات الرقابية بالإضافة الى العمل على تحسين مستوى إدارة المخاطر، للوصول إلى حد الإستقرار المالي العالمي، ومع تطبيق هذه الإتفاقية في المؤسسات المالية الإسلامية، سيتم تراجع الإجراءات والأرباح لغرض تقرير رأس المال.

2-5- تحديات في العلاقة مع المصارف المركزية

ان بعض البنوك المركزية لم تستعد إلى الأن لوضع ترتيبات رقابية وإشرافية منافسة تتلائم مع الصفات الرقابية في المؤسسات المالية الإسلامية، لذلك تشكل العلاقة مع المصارف المركزية تحد كبير في سير عمل المؤسسات المالية الإسلامية .[3]

المطلب الثالث: سبل وطرق مواجهة التحديات المؤسسات المالية الإسلامية

يمكن القول أن مواجهة التحديات ممكنة على المدى البعيد إذا ما استطاع العمل المالي والمصرفي الإسلامي أن يقدم نفسه كنموذج فاعل ملتزم بأهدافه وأوامره الشرعية والفنية والمهنية، وحتى تستطيع

---

[1] عبد الرحمان الغزالي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الإسلامي الواقع ..... ورهانات المستقبل، الأردن، فيفري 2011، ص8-12.

[2] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص142-143.

[3] نوال عبد العزيز، تحديات المؤسسات المالية الإسلامية، مقال متاح على الموقع التالي: https://e3arabi.com، consulter le 23/05/2022، 22:30

المؤسسات المالية الإسلامية أن تواجه التحديات المعاصرة عليها أن تحقق إنجازات معتبرة في مجالات عديدة أهمها:[1]

1-الإطار النظري والمؤسسي السليم للصناعة المالية

1-1- الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية أو الحاجة إلى نظرية اقتصادية إسلامية

الوصول إلى نظرية إقتصادية إسلامية متكاملة يمكن تعميمها يتطلب جهدا كبيرا من جانب المتخصصين من العملاء المسلمين في مجال الاقتصاد والمال والفكر الإسلامي والسياسة والإجتماع وهو جهد مشترك لبناء مشروع حضاري نموذجي، وللخروج بنظرية علمية اقتصادية ومصرفية لابد من الإشارة بأن الفقه هو عملية متطورة ومستمرة، ولا بد من الاجتهاد ومواكبة حركة التطور وأن تخضع مصادر التشريع إلى الدراسات العلمية الحديثة.

1-2- الإطار المؤسسي

ويشمل العمل على جوانب متعددة لدعم المصارف الإسلامية كتأسيس مؤسسات البنية التحتية التي تدعم العمل المصرفي والمالي الإسلامي، ومراعاة وجود معايير محاسبية مناسبة، من خلال العمل على تأسيس هيئات محاسبية لمراجعة أعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

كذلك يجب الأخذ بالإستراتيجيات المناسبة من المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية مثل شمولة الصيرفة، والتحديث الإلكتروني التكنولوجي في العمل لجعل المؤسسات المالية الإسلامية قادرة على مواجهة التطورات التي تحدث في عالم الصيرفة والمالية.

2- الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة

يتضمن الإطار القانوني للعمل المصرفي والمالي الإسلامي ما يلي:

2-1-المعايير الشرعية للعمل المالي والمصرفي والإسلامي

ولعل أهم ما يستدعي وجود هذه المعايير الشرعية وتفعيلها في الواقع العملي:

- الحاجة إلى تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية.
- تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية على البنوك المركزية.
- ظهور العمل المصرفي الإسلامي بقوانين وأعراف مصرفية موحدة أمام المؤسسات المالية التقليدية المحلية والدولية.
- صيانة تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من الإنحراف والتحليل من الإهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المبادئ والمصلحة العامة.

[1] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص152-153.

2-2- الإطار الإشرافي الرقابي

الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية من قبل جهات الرقابية الحكومية مهمان للغاية بسبب أهمية المعلومات التي يجب توفيرها للمستثمرين، وأهمية ضمان سلامة نظام التمويل وغير ذلك مما يتعلق بتحسين الرقابة النقدية، وفي الوقت الراهن فإن عدم وجود إطار إشرافي فعال يعتبر أحد نقاط الضعف في الصناعة المصرفية الإسلامية ويستحق إهتماما جادا، وهناك محاولات جادة وترتيبات حثيثة بين بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد في بعض الدول الإسلامية.

3- سياسات أخرى

تتمثل أبرزها في:[1]

- الإندماج والتكامل بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- ضرورة تطوير السوق المالية الدولية.
- إنشاء أسواق مالية ثانوية منظمة.
- ضرورة رفع الوعي المالي الإسلامي.

[1] نوال عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص152-153.

خلاصة الفصل

شملت الدراسة في هذا الفصل الإطار النظري للؤسسات المالية الإسلامية فتبين أنها مؤسسات مالية أساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، من خلال ما تملكه من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات ، فهي تقوم في معاملاتها على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، التي تنهى عن التعامل بالربا وتحرم وتمنع ذلك، فالنظام لمصرفي الإسلامي لايعتمد على الفائدة بل تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، كما أنها تسعى لتحقيق جملة من أهداف إقتصادية وغير إقتصادية، لاتتجاوز نطاق الشريعة الإسلامية، حيث تهدف ساسا إلى إقامة نظام إقتصادي حر ومستقل يطبق أحكام العقيدة الإسلامية، كما شملت أيضا الدراسة أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، بدأ بالبنوك الإسلامية التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية الإسلامية نظرا لما تقدمه من خدمات مصرفية والتمويل بصيغ وأساليب مختلفة، ووضحت أيضا في آخر الفصل المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها وفي الأخير عرض لبعض الطرق لمواجهة هذه التحديات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد:

عند الوقوف على حقيقة أنه لا يجوز العمل على توفير رفاهية لحاضر البشرية مع نسيان نصيب الأجيال القادمة من الرفاهية، ومع تزايد المشاكل دات الطابع البيئي نتيجة الإستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، وكثرة الضغوطات الإنسانية نتيجة المشاكل الإجتماعية. اصبح من الضروري تسديد وتوجيه السلوك الإنساني، وذلك عن طريق تبني مايعرف بالتنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الجديدة في ساحة الاقتصاد العالمي، إلا أنه يحظى بإهتمام كبير من قبل العديد من المختصين، فالتنمية المستدامة تسعى إلى النهوض بإقتصاد الدول خاصة الضعيفة منها، مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية في مختلف أبعادها وللتعرف بشكل أدق وإعطاء صورة أوضح لهذا خصصنا هذا الفصل لتقديم دراسة تمثلت في الإطار النظري له.

وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مؤشرات ومجالات التنمية المستدامة

المبحث الثالث: العلاقة التبادلية بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا المبحث لنشأة التنمية المستدامة، ثم مفهومها من تعريف وخصائص ومفهومها من المنظور الاسلامي، ثم تناولنا أهداف التنمية المستدامة، ثم أسس التنمية المستدامة من الجانب الوضعي والإسلامي، وأبعادها من الرؤية الوضعية، والرؤية الاسلامية.

المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة

1-أصل المصطلح

يعود مصطلح مستدام (Sustainable) إلى زمن بعيد حيث ترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فمديرو مصايد الأسماك على سبيل المثال استخدموا هذا المصطلح منذ فترة طويلة من مثل مفهوم" أقصى غلة مستدامة (maximum sustainableyield)للإشارة إلى الحد الأقصى الممكن لصيد الأسماك كل عام بما يحقق استمرار نفس صيد عدد الأسماك في السنة ومن ثم استقرار الغلة، كما استخدمت الكلمة في الغابات الألمانية كالأساس لمنظور طويل الأجل نسبيا لإدارة الغابات.

إلا أن الإهتمام المتزايد بتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المختلفة، حيث كان الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المختلفة للوصول إلى مستوى الدول الصناعية. ومع التطور الذي عرفه الفكر الإقتصادي كان الإهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الإقتصادي، ففي الفترة 1960/1950 كانت تعتبر عملية التنمية سلسلة من مراحل النمو الإقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر عليها كل الدول، ومن ثم كانت النظرية الإقتصادية في التنمية ترى أن الأصل والأساس هو في المزيج من كمية الإدخار والإستثمار والمساعدات الأجنبية لتمكين دول العالم الثالث من السير في طريق النمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة، ووفقا للأحداث التاريخية أصبحت التنمية الاقتصادية مرادف للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

2- التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة إنعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:

- 1950 ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'union internationale pour la conservation (lanature(de أول تقرير حول حالة البيئة العالمية ويهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد إعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصلحة والموازنة بين الإقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

- 1968: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولتهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الإقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
- 1972: إنعقاد مؤتمر ستوكهولم، وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.
- 1979: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس(Hanse jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".
- 1980: الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IMCN) أصدرها تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر منه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
- 1987: في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان" مستقبلنا المشترك" (ourcommon future) تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية (Harlem Brandtlan)أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي وأنه لا يمكن مواصلة التنمية بما لم تكن قابلة للإستمرار من دون أضرار بيئية. وفي هذا الإجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة مصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
- 1989: إتفاقية بازل الخاصة بضبط ونبدأ حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.
- 1992: إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة جدول أعمال (أجندة)القرن 21.
- 1997: إنعقاد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدنيئة والعمل على تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة في القطاعات الإقتصادية والعمل على زيادة إستخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- 2002 : إنعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك و ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- 2005: أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.
- 2007: خلال الفترة الممتدة بين 3-4 ديسمبر سنة 2007 معقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها إرتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

- 2010: بعدها بثلاث سنوات إنعقدت قمة المناخ بكوينهاغن سنة 2010 بسبب تأكد جميع الاطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم ما زالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قيمه المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة وكيفية مواجهة ظاهرة الإحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج بإتفاقيات ملزمة وكمية التي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الإحتباس الحراري.[1]
- 20 و 22 جوان 2012: تم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ب ريو دي جانيرو البرازيلية ويسمى كذلك بمؤتمر ريو+20 نسبه إلى إنعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وقد حضر القمة 193 دولة، وقد تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة والتي تخص بالتحديد: الوظائف اللائقة، الطاقة، المدن المستدامة، والأمن الغذائي، المياه، ومدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الكوارث ولقد أعطى المؤتمر سبعه جديدة للتنمية المستدامة كما إضاف العديد من الأهداف ودعى إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي إعتبره سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة، وليس بديلا لها.
- 25 و 27 سبتمبر 2015: تم إنعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، بمشاركة ما يقارب 150 دولة وقد تمخض هذا المؤتمر وضع 17 هدفا، 196 غاية و3 إنجازات إستثنائية لمدة 15 سنة (2030 – 2015) وفي يناير 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، حيث تضع الدول المشاركة بعين الإعتبار هذه الأهداف في خططها التنموية الوطنية والإقليمية والعمل على تحقيقها في حدود إمكانياتها الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

1-تعرف التنمية المستدامة

تعددت تعاريف التنمية المستدامة فهناك أكثر من 60 تعريف لهذا النوع من التنمية لكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987.

[1] العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، ديسمبر، 2019، ص125-126.

[2] بلهادف رحمة وآخرون، كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو "1972 إلى قمة الأمم المتحدة لـ SDGS 2015"، الملتقى العلمي الأول حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، ص10-11.

وهذا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أين بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعيا في كل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common future ونشر لأول مرة عام 1987، فقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: "التنمية التي تعنى باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل)على الوفاء باحتياجاتها".

يتجلى لنا من هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان. أي أنها عملية تغيير حيث يجري إستغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات، والتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المواسي بتناسق يعزز الامكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.[1]

وقد عرف قاموس ويبستر webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا او كليا.

وعرفها ويليم رولكز هاوس W.Ruckeleshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقصة.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته وسعى إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ، اللغوية ، الدينية للأشخاص ودون راه المستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها".

كما عرفت أيضا التنمية المستدامة بأنها:" الوفاء باحتياجات الحاضر بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها".

وعرفت ايضا أنها:" تعني ضمان أن لا يقل المخزون الكلي للأصول سواء التي من صنع الإنسان أو الأصول الطبيعية التي تتوارثها الأجيال القادمة عما تتمتع به الأجيال الحالية".[2]

---

[1] العربي حجام، سميحة طري، مرجع سبق ذكره، ص125-126.

[2] وليد سمير عبد العظيم الجبلي، دور محاسبة التنمية المستدامة في زيادة موثوقية التقارير المالية، دراسة ميدانية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال GFBE، العدد 8، الجزائر، جانفي 2019، ص132.

وتعرف أيضا أنها:" مفهوم يتضمن تلبية الاحتياجات من الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

ويمكن تحقيق جوهر هذه الرؤية من خلال جوانب النمو الإقتصادي والإندماج الإجتماعي وحماية البيئة

2-خصائص التنمية المستدامة

وتتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

- ❖ تحقيق العدالة الإجتماعية بين الأجيال وذلك بتلبية الإحتياجات الآنية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- ❖ الإعتماد على مجموعة الركائز الأساسية لعملية التنمية لضمان إستدامة التنمية.
- ❖ [1]إتاحة فرص الإستثمار الإقتصادي الأمثل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تزيد من مستوى الرفاهية للسكان.
- ❖ الإستفادة من القرار السياسي المناسب في دعم العمليات التنموية واستدامتها والتدخل لإزالة المعوقات.

3- عناصر التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي التي تضع اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة فهي نظرية في التنمية المستدامة والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وهي تنمية لا تولد فقط نمو اقتصاديا لكنها توزع منافعه بالتساوي.

تعيد بناء بيئة التنمية المستدامة بدلا من تدميرها وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياه أفضل وأطول وحاجات الإنسان ليست كلها مادية بل كذلك معنوية، واجتماعية منها التعليم والثقافة وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة.

وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:

- ✓ **الإنتاجية:**(قدرة الإنسان على الإنتاج).
- ✓ **المساواة:**(تكافؤ الفرص دون تمييز)
- ✓ **الاستدامة:** (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال، بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

[1]Ramla, sadiq and Afria, Inshatonq, The role of Islamis finance in sustunable developement, journal of Islamic thought and Uvilzation, Vol 5, Issue 1, 2015,p5.

- ✓ **التمكين:** (التنمية تتم بالناس وليس من أجلهم فقط أي الناس الفاعلون) لذلك فإن التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفا ووسيلة في آن واحد.[1]

4- التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

4-1- مفهوم التنمية المستدامة

إن أحد العناصر الأساسية من المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة هو خلق الكون والأرض بتوازن تام، وأن على البشر المحافظة على هذا التوازن لاستمرارية الحياة الطبيعية، ويشير مصطلح الميزان إلى الترابط بين جميع أصحاب المصلحة في عالم المستدام لم يستوعب جميع خلق الله وفي صياغة مرادفه أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون والأرض والبشر والبيئة وعالم الحيوان والعالم المادي في حالة توازن ذاتي وعند تفاعلهم مع بعضهم البعض. ويجب أن تمنح الخلائق مساحة حرة لتكافؤ فرص النمو والتطور حسب الفكرة أو معادلة التوازن الفطرية لأن البشر هم الخليفة في الأرض، فعلينا الأخذ بالمسؤولية لمنع إختلال التوازن الكوني وضمان التعايش الطبيعي لجميع مخلوقات الله. ووفقا لذلك يمكننا تعريف التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي على النحو التالي:

"الإدراك لطبيعة التوافق جميع أصحاب المصلحة للوصول إلى نقطة التوازن الكوني، الأمر الذي يتطلب توفير فرص لنمو جميع الأطراف المعنية. مع الأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكيف مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق العدالة بين الأجيال داخل الميل نفسه من خلال تطبيق النظام القائم على التوازن."[2]

ومن الجدير بالذكر ان مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل أنه أكثر إلتزاما من المفهوم المناظر الذي تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو)، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها، وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعنى بالنواحي المادية جنبا إلى جنب معنى نواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة بالحياة الدنيا وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوازن بين الحياتين ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الآخروية، التي هي الحيوان، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا إنقطاع وبلا منغصات.

وهكذا فان مهمه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء كانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر ومصر في أن يكون له نصيب في

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد 67، جامعة ديالي، 2015، ص346-347.

[2] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، دليل الإستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية (إرشادات للبنوك الإسلامية)، مملكة البحرين، 2020، ص12.

التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية. وهذا يعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن.

إذن فمفهوم التنمية المستدامة في الإسلام يزاوج بين المتطلبات المادية والروحية وليس مقتصرا على المادة فقط فالإنسان في هذه الحياة يحتاج إلى إستدامة مالية وروحية وثقافية وإجتماعية.[1]

4-2- خصائص التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:

4-2-1- التوازن: قال تعالى:« وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ» **سورة الرحمان الآية07.**

ان التنمية من المنظور الإسلامي تحقق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية وبين الجوانب الروحية والعقائدية والأخلاقية من جهة والتوازن في المتطلبات بين القطاعات الإقتصادية نفسها فلا يمكن أن ننمي قطاع على حساب قطاع آخر أو تنمي المدن على حساب القرى والأرياف، إذ يعطي الاستثمار كافة الأنشطة الضرورية للمجتمع أو تقدم الكماليات والتحسينات على الضروريات أو الحاجيات.

4-2-2- العدالة: قال سبحانه وتعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» **سورة الفرقان الآية67.**

ترتكز التنمية على مبدأ تحقيق العدالة والحرية والمساواة والتكافل الإجتماعي فهي تضمن حد الكفاية لكل فرد من المجتمع حسب حاجاته إلا في الظروف الاستثنائية. كما تحرص على تحقيق العدالة والتوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والجزية مما يعني لا وجود في المجتمع جائع وجد يتم التكافل به بشكل ملائم.

4-2-3- الكفاية: قال تعالى :«وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (33) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ (34)»**سورة إبراهيم، الآية33-34.**

على عكس النظريات الإقتصادية للأنظمة الإقتصادية الوضعية التي تنطلق من أن المشكلة الإقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الإنسان لا متناهية للوصول إلى كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجيات يرى الاقتصاد الإسلامي أنه لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الإنسان نفسه وتصرفاته وانعدام إرادته الحضارية وفساد نظامه. لذا جاءت ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع والغاية من حد الكفاية من المنظور الإسلامي

[1] سهيل زغدود وآخرون، التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الدولية لتخطيط التنمية الحضرية المستدامة، المجلد، العدد، الجزائر، 2019، ص16.

ليس فقط فرد واجبات على الأغنياء لصالح الفقراء وإنما هي القضاء على الفقر في المجتمع الذي يعد أكبر المشاكل التي تنحصر أمن واستقرار المجتمعات.[1]

الإنسانية: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا تختلوا إمرأة ولا ولية ولا شيخا ولا تحرثوا نخلا ولا زرعا"

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **أن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علما علمه ونشره، وولدا صالحا تركه، ومصحفا ورثه، أو مسجدا بناه ، أو بيتا لابن السبيل بناه، أو نهرا أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته، تلحقه بعد موته**".

تسعى تنمية من المنظور الإسلامي إلى رفاهية المجتمع وإسعاد الناس وتحريره من الإستغلال وتكريمه. فالإنسان لم يخلق ليكون همه الأكل والشرب والربح...الخ مثلما تضمنته إيديولوجيات الأنظمة الإقتصادية إنما خلق لتأدية رسالة ربانية يقوم بها في هذا الكون ويكون بحق خليفة الله في أرضه.

4-2-4- الشمول: إن المنظور الإسلامي لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية فمبدأ الشمول تضمن تحقيق الحاجيات الضرورية المادية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وترفيه والعمل على حرية التعبير وكذا ممارسة الشعائر الدينية بالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية.[2]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها وأجهزتها إلى تحقيق عدة أهداف منها:[3]

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
- إحترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، اضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلة البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية دون استنزافها أو تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.

---

[1] سعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي، ورقة بحثية في فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات المستقبل، المنعقد يومي 20 و21 نوفمبر، جامعة ورقلة، 2012، ص478-479.

[2] المرجع نفسه، ص479.

[3] ماجد أحمد إبراهيم، محاسبة التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2019، ص10-11.

- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار، سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتجهيز أو مصادر مياه معرضة للتلوث، أو نموا عمرانيا عشوائيا.
- تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات لتخطيط وتنفيذ القياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي أو الروحي بشرط أن يكون مقبول ديمقراطيا.
- توفر قوت المعيشة: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل والمشرب والمسكن والصحة والأمن وهي في مجملها المتطلبات الأساسية حتى يستطيع أن يعيش الفرد وتستمر حياته.
- تقدير الذات: ويعني أن يكون الإنسان مكرما ويشعر بتقدير نفسه.
- التحرر من العبودية: ويعني ذلك أن يتحرر الشخص من الفقر ومن الجوع ومن العادات والمعتقدات الخرافية وتقليل المعوقات الخارجية لمراسلة تحقيق الأهداف الاجتماعية.
- **الأهداف الإنمائية للألفية:** هي ثمانية أهداف تنموية إجتمع عليها زعماء دول العالم 23 منظمة دولية في إعلان الأمم المتحدة للألفية MDHS و تم توقيعه في سبتمبر 2000 ولازم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية التمييز ضد المرأة.[1]
- **أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030:**تتشكل أهداف التنمية السابعة عشر مجموعة متكاملة من التطلعات العالمية يلتزم العالم بتحقيقها بحلول العام 2030 بناء على إنجازات أسلافهم، وفي سبتمبر 2015 إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتم هذا الإطار العلمي الجديد لإعادة توجيه الإنسانية نحو تطور مسار مستدام بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) ريو دي جانيرو بالبرازيل في جوان 2011 ، و للوصول إلى هذه الأهداف يجب على الجميع القيام بالجزء الخاص به ومن السمة الرئيسية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أنها عالمية وغير قابلة للتجزئة أي أنه يعالج جميع بلدان العالم.
- وهذه الأهداف تتمثل في: (1)**إنهاء الفقر بجميع أشكاله، (2)القضاء على الجوع، (3)الرفاهية والصحة الجيدة، (4)جودة التعليم، (5)المساواة بين الجنسين، (6)المياه النظيفة، (7)طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، (8)العمل اللائق والنمو الاقتصادي، (9)مؤشرات القوى العاملة، (10)الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية (11)مؤشرات الإتصال، (12)الحد من أوجه عدم المساواة، (13)مدن ومجمعات محلية مستدامة، (14)الإستهلاك والإنتاج، (15)العمل المناخي، (16)السلام والعدل والمؤسسات القوية، (17)عقد الشراكات لتحقيق الاهداف.**[2]

[1] الجهاز المركزي للتعبئة، جهود الجهاز فيما يخص مؤشرات التنمية المستدامة، مصر، 2015.

[2] سمار نبيلة، دراوزي ياسمين، أبعاد التنمية المستدامة من المنظور العلمي والمنظور الاسلامي، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2020، ص77-78.

المطلب الرابع: أسس التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق اهدافها وتمثلت أهمها في:[1]

- أن تأخذ التنمية في الإعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبل كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الإقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات وما يترتب على ذلك من تحسين الظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.
- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز إستخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
- لا ينبغي الإكتفاء بتعديل أنماط الإستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الإستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبدير الموارد وتلوث البيئة.
- لابد أن يشمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد أو التكلفة، إستنادا الى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
- إستدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات إنهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

أما فيما يخص أسس التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي فتمثلت في:

الديمومة: (الإستدامة في التنمية) قال صلى الله عليه وسلم:" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر".

- **الإنسان:** هو محور التنمية وحاملا لأمانة من خالقه لأنه مستخلف في هذه الأرض.
- **الطبيعة:** بما فيها من موارد سخرها الله للإنسان لتلبية حاجاته الحياتية والإنسان مطالب بالمحافظة عليها.

قال الله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ» **سورة البقرة، الآية 36.** للإنسان حق الاستفادة واستغلال الموارد لمده محدودة دون حق ملكيتها.[2]

[1] عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص24.

[2] سعيد دراجي، مرجع سبق ذكره، ص479.

المطلب الخامس: أبعاد التنمية المستدامة

وقبل التطرق إلى الأبعاد لابد من الإشارة إلى الركائز الثلاثة التي تبنى عليها التنمية المستدامة وفقا لتقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة وهي: الإقتصاد–البيئة –المجتمع.

1- الرؤية الوضعية والإسلامية للأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

إن معظم الدراسات والأبحاث والتقارير أكدت أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاث أبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد يستجيب على نحو متسق وفعال للتحديات الراهنة والمستقبلية ويسد بكفاءة التغيرات الحالية التي تعتري عملية تحقيق التنمية المستدامة بطريقة متوازنة، تتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

1-1 البعد الاقتصادي

1-1-1 الرؤية الوضعية

إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمحور في كيفيه تطوير التنمية الإقتصادية في إطار المحافظة على الأنظمة نظرا لإنعكاساتها الراهنة والمستقبلية للإقتصاد على البيئة، ويتم ذلك من خلال عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج، إستعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

حيث يستدعي هذا البعد، إعادة النظر في كافه مراحل النشاط الإقتصادي بدءا من مرحله توزيع وإستخدام مصادر الثروة توزيعا يراعي حقوق الأجيال المجتمعية، ومرحلة الإستثمار الذي يخضع لقواعد الإستدامة ويراعي في جوانب دراسات الجودة معايير جديده للتنمية المستدامة.

ولقد تم التأكد من خلال المؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، أن عمليه التنمية المستدامة كمبدأ جديد بالإضافة إلى الإعتبارات الإقتصادية الإجتماعية، محاربه الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية.

فوفق البعد الإقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الإقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازن البيئي على المدى البعيد لضمان حقوق الأجيال المستقبلية والعناصر الآتية تمثل محاور البعد الاقتصادي:[1]

- النمو الإقتصادي المستدام.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجات الأساسية .
- العدالة الإقتصادية.

[1] عطا الله حدة، مرجع سبق ذكره، ص93-95.

1-1-2 الرؤية الإسلامية

ان لفظ التنمية الإقتصادية لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة لكن القران الكريم كثيرا ما يناول السلوك الإقتصادي، وخير مثال تقديس العمل والدعوة إليه قال تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ » **سورة التوبة، الآية 105.**

التنمية الإقتصادية في الإسلام جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية، أي أنها نشاط يقوم على قيم وأخلاق المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة، ولا تتعارض في أهدافها الدنيوية مع الحياة الروحية وهذا ما تفتقر إليه المفاهيم الحالية للتنمية الإقتصادية. وبهذا المفهوم للتنمية –الإستخدام السليم لإمكانيات والتوزيع العادي للثروات –حقق النظام الإسلامي في عهد عمر بن عبد العزيز حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع وقضى على الفقر فلم يوجد مدين أو محتاج او معوز إلا أخذ ما يعينه في ظل هذا النظام الإسلامي للتنمية.

2-1 البعد الاجتماعي

1-2-1 الرؤية الوضعية: يمثل البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة البعد الإنساني فهو يعني بالبشر بصفه عامه إذ يجعل من النمو وسيلة الالتحام الإجتماعي و ضرورة الإنصاف بين الاجيال، إذ يتوجب على الاجيال الراهنة النظر لمهمه وضرورة عمليه الإنصاف والعدل، والقيام بإختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة. فكل من البعد البيئي والإقتصادي مرتبطان بشكل كبير بالبعد الإجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد عملية التغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية هدفها المحوري هو إستمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الإجتماعية والثقافية التي في إطارها تتجسد ميادين العدالة وتكافؤ الفرص...، ليتمكن الإنسان من تحصيل الإحتياجات التي تضمن له مستوى الكفاية وحد الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصيات الإجتماعية وتطورها، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:[1]

- المساواة في التوزيع.
- الحراك الإجتماعي والمشاركة الشعبية.
- توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع.
- التنوع الثقافي.
- إستدامة المؤسسات.

2-2-1 الرؤية الإسلامية

إن التنمية الإسلامية تنمية إنمائية، تحمي الحياة الإنسانية من كل ما يهددها من مخاطر وأضرار وغايتها الإنسان نفسه فهي تضعف حد الكفاية لكل فرد، فالإنسان فيها مكرم لا تستعبده المادة، في التنمية في

[1] المرجع نفسه، ص106-108.

الإسلام هي التنمية التي تهيئ الإنسان لرسالة الإستخلاف في الأرض وتحقق ضروريات وتوفير حاجياته ورفاهيته في غير إسراف وإفساد و يستديم في ظلها العمران.

لقد جعلها حق المجتمع في توزيع الثروة مقترنا بعبادة الله سبحانه وتعالى ويبين الدكتور عمر عبد المنعم بأن الرفاهية الإقتصادية في الإسلام" هي وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليه مرتبطا بالزمن والطمأنينة للفرد والمجتمع في الداخل والخارج" فهي ذات طابع خاص للمجتمع بين التنمية الإقتصادية وبين جوانبها الأخرى مما يؤدي الى توفير وسائل الإحتياطات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسبه تغير ظروف المعيشة. كما نبهت الشريعة الإسلامية إلى عدم الإسراف، ودعت إلى صرف الفضل وما زاد عن الحاجة في مصالح المجتمع قال تعالى: «وَآَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)»**سورة الاسراء الآية 26، 27.**ويقول صلى الله عليه وسلم «**ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له**».

الزكاة كذلك لها دور أساسي في تنمية المال وإعمار الأرض فهي تعمل على إعادة توزيع الدخول من خلال الحث على إستثمار الأموال مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" من ولي يتيما له مال فليتجر له يتركه حتى تأكله الصدقة"، تحقيقا لعدالة التصرف في المال ولإقامة التكافل الإجتماعي قال سبحانه و تعالى:« وَآَتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آَتَاكُمْ» **سورة النور، الآية 33.**

1-3 البعد البيئي

1-3-1 الرؤية الوضعية

لقد أصبحت حملة الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والإهتمامات الدولية وذلك نظرا للمشاكل التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، التنمية المستدامة هي محاولة الموازنة بين النظامين الإقتصادي والبيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية مع إستخدام أمثل لها على أساس مستديم، لضمان تأمين إحتياجات الحاضر دون التأثير على قدرات الأجيال اللاحقة في تحقيق إحتياجاتها وتندرج هنا التغيرات اللازمة في الأساليب الإقتصادية والممارسات الإجتماعية للحفاظ على مصادر الثروة"، فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة كافة مظاهر التدهور البيئي ومحاربة التلوث، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعه من العناصر تتمثل في:

النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف.

1-3-2 الرؤية الإسلامية

حماية البيئة في الإسلام واجب شرعي، فالإسلام يدعو الى كل ما يحقق مصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة وينهي عن الفساد في الارض والأضرار بالبيئة قال تعالى: «وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ

إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» **سورة الأعراف الآية 56.**

وفي السنة النبوية الشريفة" لا ضرر ولا ضرار" الأضرار بالبيئة يخالف مقصود الشارع ويصيب الإنسان في ماله وصحته البدنية والعقلية ويصيبه في نسله وماله، فيستدع الضرر إبتداء وإنتهاء كما قد أرسى الإسلام الأسس والمبادئ التي تحقق سلوكا سليما ومتوازنا من منطق دعوته إلى الإعتدال ومنع الإسراف والحث على النظافة والتعليم ورعاية الأجيال الحيوانية والنباتية[1]. قال تعالى: «وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (77)»**سورة القصص الآية77.**

2- العلاقة بين الابعاد الأساسية للتنمية المستدامة

يتمثل الرابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في ما بينها وفق أحد الباحثين المختصين فيما يلي:[2]

اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل لإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعيه ناتجه عن السياسات الاقتصادية.

بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعده ثابته من الموارد الطبيعية وتجنب الإستنزاف للموارد المتجددة وغير المتجددة ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والإتزان الجوي و إنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

إجتماعيا: يكون النظام مستداما إجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها والمساواة في النوع الإجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

الشكل التالي يوضح العلاقة (التداخل) بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

[1] المرجع نفسه، ص110-113.

[2] ماجد أمجد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص8—9.

الشكل(01-02): تداخل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

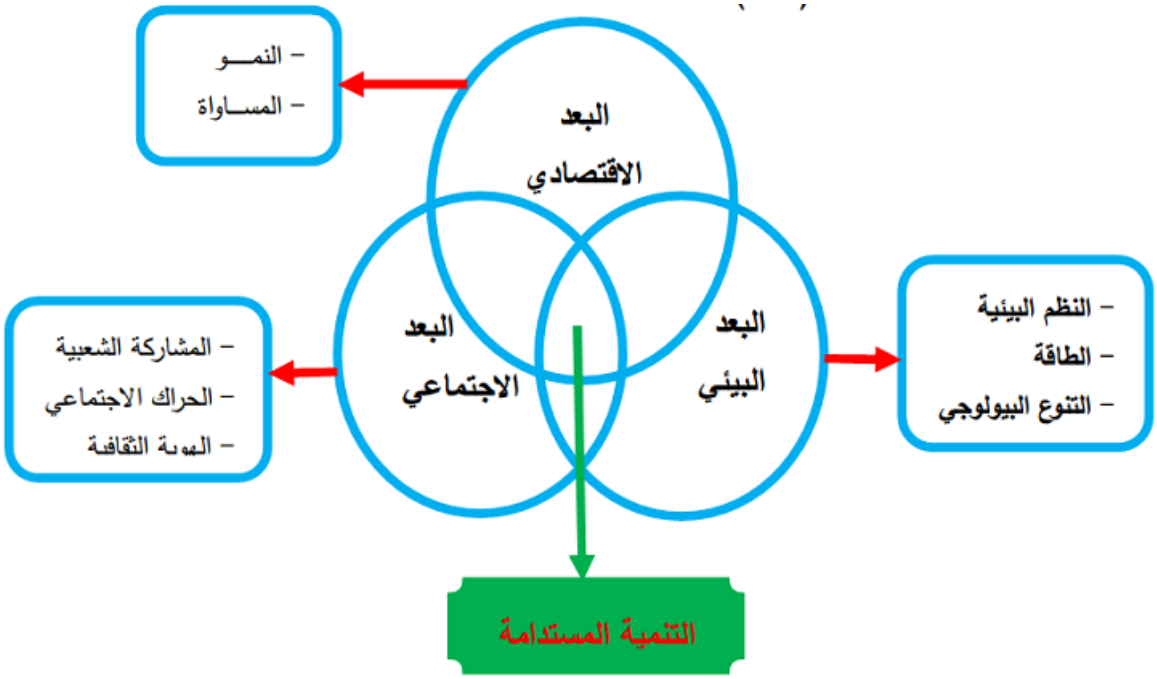

المصدر: محمد مسعودي وآخرون، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة ، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، المنعقد يومي 02، 03 ديسمبر 2019، ص206.

3- الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

بالإضافة إلى أبعاد التنمية المستدامة الأساسية المتمثلة في البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي هناك أبعاد ثانوية للتنمية المستدامة و المتمثلة في البعد السياسي والبعد التكنولوجي.

3-1- البعد المؤسسي للتنمية المستدامة

ينتقل البعد المؤسسي المستدام من آليات الفكر الإداري التقليدي إلى فكرة يواكب التطورات في مفهوم التنمية المستدامة بجوانبها الرئيسية الثلاثة اقتصادية والإجتماعية والبيئية سواء على مستوى الدولة لسلطتها أو على مستوى القطاعات الثلاث القطاع العام والخاص وقطاع المجتمع المدني، التنمية المستدامة تهدف في الأول والآخر على المحافظة على النظام الكوني الموحد بإعتباره لا يتجزأ، والدول بإعتبارها مكونات هذا النظام الكوني لا يمكن ان تعمل منفرده، ولذلك يجب أن تعمل بشكل تعاوني على المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وعلى تنمية البشرية الإنسانية وتحقيق النهضة للعيش برفاهية وسلم وتحقيق العدل والإنصاف.

البعد المؤسسي هو المسؤول عن تحقيق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة لهذا يركز على الرؤيا للمؤسسات التنموية المستدامة ودور الدولة في التنمية المستدامة والإدارة الاستراتيجية والقيادة المستدامة واش الشراكة والمحاسبة لبيئة ومسؤولية الاجتماعية للمنظمات المستدامة.[1]

[1] محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، 2020، ص426-427.

3-2- البعد التكنولوجي

أدت المنشآت إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي الدول المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات بنفقة كبيرة، أما في الدول النامية فإن النفايات غالبا ما تخضع للرقابة، وتفتقر على وجود تكنولوجيات تتسم بالكفاءة لمعالجة هذه النفايات مع الإهمال في تطبيق العقوبات الإقتصادية، وتتطلب التنمية المستدامة ضرورة التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلل من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن. ومن شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الدول الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية وأن يحول دون المزيد من التدهور في نوعية البيئة. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الإقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادية –البيئية –الاجتماعية–التكنولوجيا)

الشكل(01-02): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

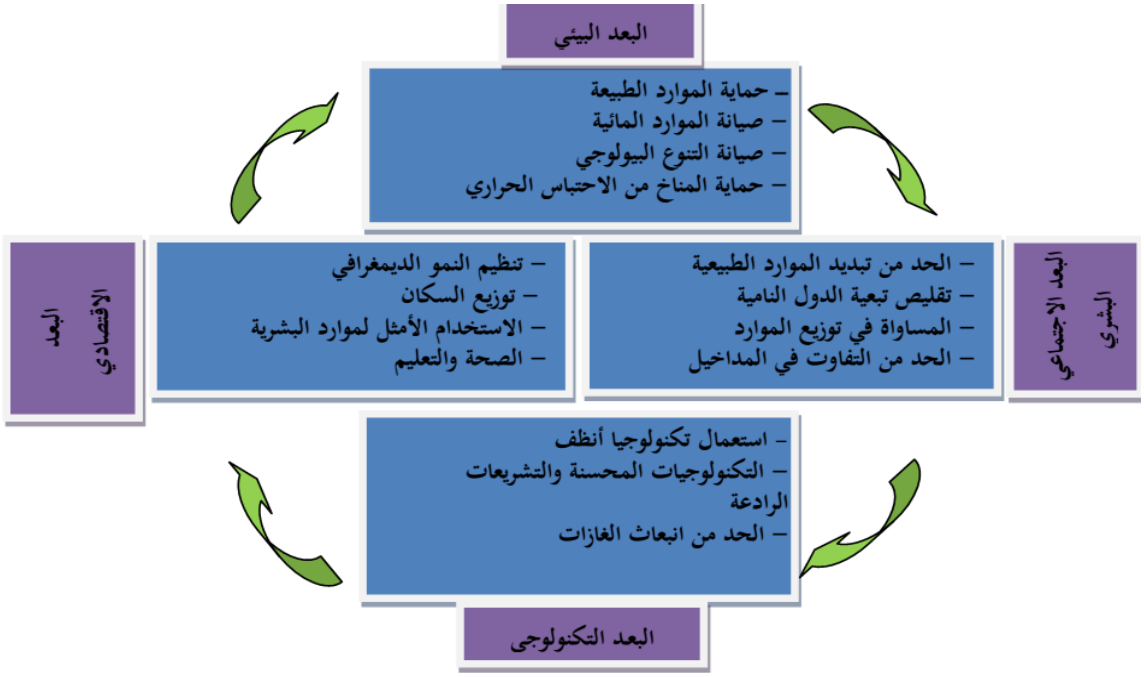

المصدر: صالح مفتاح، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، 02و04ديسمبر 2012، ص227.

4-أبعاد التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي

إن الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة جسدها الإقتصاد الإسلامي في منهجه لأنه لا يفصل بين البعد المادي والروحي للإنسان، وتتجلى ذلك من خلال العلاقة الثلاثية التي يتميز بها الإنسان كبعد أول في تحقيق التنمية المستدامة، التنمية تنبع من الإنسان نفسه وليس بمجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجياته وهي:

4-1- علاقة الإنسان بخالقه: يجسد البعد الإيماني فلا يمكن أن يكون بين الإنسان وربه علاقة مادية بحتة.

4-2- علاقه الإنسان بالطبيعة: وهو يجسر البعد البيئي الذي لا يبعد عن البعد الإيماني فالإنسان في حاجة إلى الطبيعة لتلبية حاجاته ورغباته، والطبيعة بحاجة للإنسان لأنها تحتاج إلى من ينظفه ولا يتلف خيراتها لتحافظ على توازنها.

4-3- علاقة الإنسان بالإنسان: يجسر البعد التعاملي الأخلاقي فلإنسان لا يستطيع إكمال حاجاته إلا من خلال الآخرين فالفرض ينتج له ولغيره ليحافظ من خلالها على التماسك الاجتماعي والعداله الإجتماعية.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات ومجالات التنمية المستدامة

المطلب الاول: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

لقد صدرت عام 1996 عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة مجموعة من مؤشرات لقياس التنمية المستدامة بلغ عددها 130 مؤشر ويكون الحق للدولة في إختيار ما يناسبها من المؤشرات لتنظيم التقدم المحرز في طريق الوصول إلى أهداف المستدامة بحيث توفر البيانات وثم تخفيض هذه المؤشرات الى 59 مؤشر نتيجة الصعوبة في الاختيار بينهما، وتقدم الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات التي تضم أبعاد التنمية وهي:[2]

1-المؤشرات الإقتصادية: Economic Indicators

1-1نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: ويقيس المستوى الناتج الإقتصادي الإجمالي النسبي للسكان في بلد ما، وأن الأهمية الإقتصادية لهذا المؤشر يكون لتوضيح معدلات النمو الإقتصادي وتحديد مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، فإنه يقيس مباشره التنمية المستدامة وإنما هو مقياس مهم للغاية بالنسبة للجوانب الاقتصادية والتمويلية لها، على الرغم أنه لا يأخذ في الحسبان التكاليف الإجتماعية والبيئية للإنتاج.

1-2 الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الإستيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التجارة ويزيد من القدرة الإنتاجية للإقتصاد في ظل المنافسة وزيادة الإبتكار والمعرفة وتشجع على الانتشار، وتعبر عن درجة الإنفتاح الإقتصادي.

1- 3 تغير نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة: هو المؤشر الذي يقيس التقدم المحقق في بلد أو منطقة بالإنتقال إلى إستخدام أنواع الوقود النظيفة، ومساعدة في قياس الفقر في مجال الطاقة

[1] السعيد دراجي، مرجع سبق ذكره، ص479-780.

[2] معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا نموذجا، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، قسم الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2015، ص 61- 62.

ولها أربع مؤشرات، ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية مؤشرا على التنمية الإقتصادية الشاملة للبلد.

1- 4 رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: وتدل هذه القيمة إذا كانت سالبة على أن البلد يكون في حالة المديونية، والعجز في الحساب الجاري يشير إلى وجود عدم إستقرار في الإقتصاد الكلي والعجز المستمر يتطلب تحولا في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الإدخار الخاص والعام وانخفاض قيمة سعر الصرف وربما إعادة تقييم الإلتزامات الخارجية.

1-5 **الناتج المحلي الإجمالي:** يتمثل في قدرة البلد على تحمل الديون.

1-6 مجموعة المساعدات الإنمائية المقدمة: وتمثل مدى مساهمة البلد في إعانات التنمية على المستوى الإقليمي والدولي.

تعكس المؤشرات الإقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة ويعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحليHDP من أهم المؤشرات، إذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد وعلى الرغم من حاجة البلدان النامية ومنها العربية إلى زيادة حجم الاستثمارات من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية للمشاريع وتطوير التقنيات الإنتاجية بما يتلاءم والتقدم التكنولوجي، إلا أن تلك البلدان تعمل لتكوين رأس المال كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل منخفض قياسا بالبلدان المتقدمة والصناعية، إذ يتطلب زيادة التخصصات الإستثمارية في مختلف القطاعات الإقتصادية من أجل المنافسة الإقتصادية للمنتجات المحلية في السوق العالمية.[1]

2- المؤشرات الاجتماعية: Social Indicators

2-1 الحد من الفقر

ويمثل عدد الأفراد الذين يعيشون على خط الفقر، أما بالنسبه للبلدان النامية فان هذا المؤشر مركب من ثلاث أبعاد وهي حياه طويله وصحيه وتقاس بنسبه مئويه من الناس الذين يبلغون سن الاربعين والمعرفه وتوفر الوسائل الإقتصادية تقاس بنسبه مئويه من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، و نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة ويعد تخفيض معدل الفقر من أهم مؤشرات تحقيق الإستدامه في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

2-2 معدل الجريمة

يكون لمعدل الجريمة المرتفع أثر سلبي جدا على التنمية المستدامة، وتفوض ظاهرة الجريمة الكرامة الإنسانية، وتخلق مناخا من الخوف يضعف نوعية الحياة ويمكن أيضا أن يستخدم المؤشر كمقياس إحترام سيادة القانون.

[1] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 62.

3-2 معدل البطالة

وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوى العاملة غير الموظفين أو العاملين المستقلين كنسبة من القوة العاملة.

3-4 معدل التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس من خلال

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

3-5 حماية صحة الإنسان وتعزيزها

ترتبط الصحة ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحصول على الخدمات الصحية والسيطرة على الأمراض وتغذية سليمة للسكان ويتضمن قياس الجانب الصحي عدة مؤشرات أهمها: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وعدد السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة، والخدمات الصحية.[1]

3-المؤشرات البيئية: Environment allndicators .

3-1نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، وأن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان، إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وانها من الممكن ان تساهم في تخفيف حده الفقر والبطالة.

3-2 التغير في مساحات الغابات والأراضي

يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فإنه يشير إلى توسع التصحر رقعة الأراضي الخضراء.

3-3 التصحر

يقيس الأراضي المصابة بتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

[1] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص63.

4- المؤشرات المؤسسية: institution alindicators

4-1 الحصول على المعلومات

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد في الحصول على المعلومات والبيانات الرقمية والتقليدية المتاحة لهم، وسرعة الحصول على تلك البيانات ووجود تطبيقات رقمية لمعالجة هذه البيانات بالإضافة إلى إمكانية ربط نتائج تحليل هذه البيانات بتطوير واقع الخدمات والإنتاج.

4-2 عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي

وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

4-3 الإنفاق على البحث والتطوير

ويمثل حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الإستثمار في البحث والتطوير من أهم محفزات النمو الإقتصاديا لمستدام وترشيد القرارات الإستراتيجية ويعتبر المتوسط العالمي للدول المتقدمة اقتصاديا كنسبة من إجمالي الدخل القومي 2,5 في المائه، والبحث والتطوير لا يقتصر على الجانب التقني بل يشمل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: مجالات التنمية المستدامة

يرى الباحث أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها في شتى المجالات، بحيث تتشابك هذه الأهداف ضمن محاور التنمية التي تم ذكرها سابقا، وهي المحور الإقتصادي والإجتماعي والبيئي و يمكن الإشارة إلى هذه المجالات المستهدفة بالتنمية المستدامة على النحو التالي:

1- المياه: من الناحية الإقتصادية تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة إستخدام المياه في التنمية الزراعية والحضرية والريفية، وفي المجال الإجتماعي العمل على تأمين الحصول على المياه النظيفة للإستعمال المنزلي والزراعة، أما في المجال البيئي فتهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية والمياه الجوفية.

2- الغذاء: تتشابه كل من الناحية الإقتصادية والإجتماعية حيث تسعى نحو سياسة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، أما بخصوص البيئة فتعمل من أجل ضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي.

3- الصحة: من الناحية الإقتصادية العمل على الرعاية الصحية والوقائية، أما من الناحية الإجتماعية فتسعد التنمية المستدامة إلى ضمانه الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة والحماية البيئية.

4- السكن والخدمات: على الصعيد الإقتصادي ضمان توفر المواد الكافية للبناء وموارده ونظم المواصلات، وعلى الجانب الإجتماعي ضمان الحصول على السكن المناسب بالتكلفة المناسبة، أما

[1] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

بخصوص البيئة فالعمل على ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي، بالإضافة إلى الصرف الصحي.[1]

5- الطاقة: بخصوص الجانب الإقتصادي، ضمان الإمداد الكافي والإستعمال للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والإستعمال المنزلي، وفي الجانب الإجتماعي ضمان الحصول على الطاقة الكافية الأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتتكون مصادر الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة التي يمكن إستبدالها بسهولة بحيث تشكل مصدرا لا ينفذ للطاقة، وتعد الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة والتي يمكن إستخدامها في توليد الكهرباء أو للتدفئة أو للتسخين أو حتى للتبريد، وتوفير الطاقة الشمسية عامل الأمان البيئي، حيث أن الطاقة الشمسية هي طاقة نظيفة لا تلوث البيئة ولا تترك فضلات مما يكتبها وضعا خاصا في هذا المجال كما تعتبر طاقة الرياح من مصادر الطاقة التي تشهد النمو الأسرع في العالم وتحافظ على البيئة وذلك بسبب خفضها محلات تغير المناخ الذي يتسبب بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن أهم ميزات توليد الطاقة بواسطة الرياح، كما أنه خال من الملوثات الأخرى المرتبطة بالوقود الأحفوري والمصانع النووية وتستخدم طاقة الرياح لتوليد الكهرباء عن طريق تحريك مراوح هوائية ضخمة وتكون متصلة مع توربينات مولدات كهربائية.

6- التعليم: من الناحية الإقتصادية ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية، ومن الناحية الإجتماعية ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة، أما الجانب البيئي السعي نحو إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

7- الدخل: يركز الجانب الإقتصادي في هذا الجانب على زيادة الكفاءة الإقتصادية ونمو فرص العمل في القطاع الحكومي، ومن الناحية الإجتماعية دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي، وبخصوص الجانب البيئي ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.[2]

المطلب الرابع: إشكالات التنمية المستدامة

رغم الجهود المبذولة من قبل دول العالم المتقدمة والنامية والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تحقيق ودعم التنمية المستدامة، إلا أن هناك بعض العراقيل والتحديات التي تعترض سبيل هذه الجهود.

[1] غالب محمود، حسين السالم، امكانات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طرابلس، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح العليا في نابلس، فلسطين، 2008، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص34.

1- معوقات التنمية المستدامة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو دي جانيرو عام 1992 في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:[1]

- الفقر الذي هو أساس الكثير من المعدلات الصحية والاجتماعية لذلك على المجتمعات الوطنية والدولية أن تضع السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي التي تقضي على هذه المشاكل.
- الحروب والمنازعات المسلحة والإحتلال الأجنبي والتي تؤثر أيضا على البيئة وسلامتها، ولذلك لابد من تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى إنهاء الإحتلال الأجنبي ووضع التشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة، ومراعاة الكرامة الإنسانية طبقا للقوانين الدولية.
- التضخم السكاني غير الرشيد، خاصة في الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وإستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، ممايزيد من تصوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية للتمكن من الوفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.
- الفساد الإقتصادي، الاجتماعي والتجاري والمتمثل أساسا في هدر المدخرات وضعف الإستثمار الداخلي وإرتفاع أعباء الديون الخارجية والفجوه الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في ظل عولمة التجارة والتمويل وتدفق المعلومات كذلك تدهور مستويات المعيشه.
- عدم توافر الإستقرار السياسي في معظم الدول النامية، الامر الذي يشكل عائقا أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية، وكذا استنزاف الثروات البيئية والطبيعية لهذه الدول، الفقر، البطالة، ارتفاع عدد السكان الدول النامية، مما يجعله عرضة للتوتر السياسي.

[1] جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا مذكرة ماجستير علوم التسيير إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1- الجزائر 2013 - 2014، ص55-56.

2- تحديات التنمية المستدامة

لقد أصبحت حماية البيئة والقضاء على الفقر من أكبر التحديات القرن 21 التي تواجه معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها نحو تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى وجود عدة تحديات تعيق مسيرة التنمية المستدامة في هذه الدول نذكر منها:[1]

- إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية بالإضافة إلى التزام المنظمات والهيئات الدولية بتمويل التنمية في هذه الأخيرة.
- إعادة البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا في الدول والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية، وهي مطالبة بالمساهمة في وضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق التكامل و تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي، من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية بواسطة منظمة التجارة العالمية.
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية في الدول النامية، مثل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة، وتوفير إمكانيات العمل العلمي باعتباره من أسباب التطور التنموي واستمراره، ويرتبط ذلك بنشر الوعي بأهمية البحث العلمي في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، وبذلك نقل المجتمع إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في أسرع وقت ممكن وبتكلفة أقل.
- حماية التراث الحضاري الذي له دور أساسي في عملية التنمية المستدامة، لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للمجتمع، ويمنح العمل التنموي دفعه ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية.
- تأمين مشاركه كامله وفعاله للدول النامية داخل مراكز إتخاذ القرار والمؤسسات الإقتصادية الدولية، وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل الإقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافا و احتراما للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

[1] المرجع نفسه، ص56-57.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة والاقتصاد الإسلامي

إن المنظور الإسلامي له رؤيا لمفهوم التنمية المستدامة، فالاقتصاد الإسلامي يشمل هذا المفهوم وبالتالي توجد علاقة بينهما نوضحها في هذا المبحث من خلال التطرق إلى العلاقة التبادلية بين التنمية المستدامة والتمويل الاسلامي، مع التطرق إلى

المطلب الأول: علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة (علاقة تبادل).

تعتبر التنمية المستدامة مطلبا مهما وملحا لمختلف الدول والحكومات في وقتنا الحالي، وبالأخص الدول النامية والسائرة في طريق النمو، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الدراسة في الطرق والآليات التي يمكن من خلالها التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإسلامية خصوصا، بقية دول العالم عموما.

في ظل القمم والمؤتمرات الدولية المنادية بالتنمية المستدامة وحماية البيئة من قمة ريو دي جانيرو عام 1992، قمة جوهانسبرج عام 2002 وإتفاقية كيوتو باليابان وقمة بالي باندونيسيا سنة 2007، والحلول المقترحة من المهتمين والخبراء في هذا المجال، والتي تؤكد في مجملها على ضرورة تبني نهج التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة والحد من إنبعاثات الغازات ومكافحة التلوث والتصحر وعقلانية إستهلاك الطاقات والتوزيع العادل والمنصف للثروات.

إلا أن تبني النهج السابق تعترضه عدة عقبات وعلى رأسها التكلفة المرتفعة والتضحيات الكبيرة التي يجب على أصحاب الفائض المالي تقديمها لصالح الدول الفقيرة.

إنتهرب الدول المانحة والمؤسسات الدولية عن تقديم التمويل والدعم اللازم للدول الفقيرة من أجل النهوض بإقتصادياتها وتوجهها لتحقيق التنمية المستدامة، يفرض على هذه الدول البحث عن مصادر تمويلية جديدة، تتسم بالإستدامة وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة. ولكن دون المساس بالأبعاد الاجتماعية والبيئية التي تهدف التنمية المستدامة لتحقيقها، ومن بينها التمويل الإسلامي الذي يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على إستثمار الموارد المتاحة في ظل إستخدام مبدأ المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، كما يسمح التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة بالمساهمة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع، وهي الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحديثها إضافة إلى تنوع صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة, السلم, المزارعة....الخ ، وهو ما يمنح المتعاملين الاقتصاديين الفرصة لتمويل المشاريع في إطار تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] نور الدين كربوش، كمال العقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة (الحالة الماليزية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2020، ص151-152.

المطلب الثاني: آليات البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المصارف الإسلامية من بين أهم آليات الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ابعادها المختلفة، وذلك باستخدام صيغها وأساليبها المتعددة والمتنوعة في التمويل، وقيامها بالعديد من الأنشطة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بحيث تكون هذه الأنشطة لا تخالف الشريعة الإسلامية وتحقق مقاصدها في المجتمع.

1- دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي

أشرنا سابقا أن للبنوك الإسلامية صيغ تمويل متعددة كالمضاربة والمشاركة...الخ، هذه الصيغ هي التي تبين دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة ويكون ذلك على النحو التالي:

تمثل المضاربة الجمع بين أهم عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال، فتحدث في المجتمع تقليل المساحة وإلغاء التمييز بين أصحاب الملك وبين الأجراء، وهذا يؤدي بدوره إلى التوازن في المجتمع وعدم الإستغلال الحاصل للأجراء من قبل الملاك، فيتحقق بذلك تكريم الإنسان وهو مقصد الشريعة الإسلامية، ولها دور في إخراج المبدعين الذين لا يملكون المال فتوفر لهم هذه الصيغة الإطار الشرعي في إخراج تلك المواهب، والتي تسهم في إخراج الأموال المدخرة وإعطائها لهم للقيام بمشاريع تساهم في التنمية المستدامة.

يسهم السلم في تمويل الفئة البسيطة داخل المجتمع، ومهم للمزارعين فمثلا المزارع البسيط الذي يملك ما يصلح أرضه يوفر له ما يحتاج إليه من معدات و الأدوات الكيميائية، فيساهم إنتاج أرضه في تحريك السوق، ورخص الأسعار، وزيادة الدخل القومي، والتنمية الاقتصادية، وهذا عندما يتحصل على هذا النوع من التمويل عدد كبير من الناس سواء كانوا مزارعين او غيرهم[1].

الإستصناع له دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم جهود التنمية الصناعية وزيادة قدرتها الصناعية وهي الغاية الأساسية من التمويل بطريقه الإستصناع، والمساهمة في حل مشكلات معاصرة كثيرة ساهمت صيغة في توفير السلع التي يطلبها العميل وفقا لاحتياجاته ومتطلباته، وكذلك إمكانية تمويل إنتاج السلع الرأسمالية المتعددة، كالمعدات والآلات، أما الإجارة فإنها تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أنها تحتل أهمية إقتصادية مرتفعة نظرا للدور الذي تؤديه في الإقتصاد، من خلال توفيرها للأصول الرأسمالية الثابتة اللازمة لإقامة مشاريع أو التوسع في مشاريع قائمه من خلال إرتباطه بعمل القطاعات الأساسية.[2]

---

[1] فطيمة نسمن، دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الليبية، مجلة الرشاد والمالية الإسلامية، المجلد 1، العدد 4، جامعة عبد الرحمان بن باديس مستغانم، ديسمبر 2021، ص105-106.

[2] رويد أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الشرعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016، ص106.

أما صيغتي التمويل الزراعي المزارعة والمساقاة فتح كيكان التنمية المستدامة عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية كما أنها تساهم في توفير فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية، وترفع مستوى المعيشة مما ينقص الفقر والهجرة نحو المدن فضلا من رفع مستوى الناتج القومي مما يقلل الاستيراد حتى يصل إلى التصدير إلى الخارج.[1]

اما في ما يخص دور صيغ التمويل بالمشاركة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فيتمثل في زياده الاستثمار وتنويعه، الحد من التضخم وارتفاع الأسعار، حيث أن التضخم يرجع جزء أسبابه إلى تضخم النفقات، ومن ثم فإن إرتفاع تكلفة الإقتراض تساهم في إرتفاع وتضخم التكاليف، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، والمؤرخ الإقتصادي جول كينج يربط بين التضخم والفائدة المدفوعة في بالونة الإئتمان يقول:" قد كتبت كثيرا عن أن الفائدة هي السبب الوحيد لارتفاع الأسعار حيث تدخل في عمق سعر كل شيء يشترى، وأنا أعتقد دائما أن الفائدة المركبة على تدمير خفية، وهي تعمل الآن ولهذا علينا أن نتخلص من هذا الكابوس".

تحقيق الإستقلال الإقتصادي والحد من التبعية حيث لا تزال معظم دول العالم الثالث تعاني من التبعية الإقتصادية للدول المتقدمة وبالتالي لا تستطيع هذه الدول تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية إلا إذا تمكنت من تحقيق استقلالها الاقتصادي، وتحقيق هذا الاستقلال لا يكون إلا بامتلاكها القدرة على السيطرة على مواردها الاقتصادية، والاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وتحقيق الإكتفاء الذاتي يتطلب توحيد وتضافر الجهود ما بين مختلف شرائح المجتمع، ويكون ذلك عن خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لصيغ المشاركة في الأرباح، وهذه المؤسسات تقوم بإنتاج مختلف السلع الضرورية التي يكون الطلب عليها كبيرا، وبالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي وتحقيق الإستقلال الإقتصادي، ومن ثم العمل على تحقيق التنمية المستدامة التي يريدها أفراد المجتمع.

حسب تخصيص الموارد إن إستخدام معدل الفائدة في التمويل كان من صالح المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لأن المؤسسات الكبيرة تكون قادرة على أموال أكثر بسعر أقل، بسبب إرتفاع درجة تصنيفها الإئتماني، وقدرتهم على تحمل عبء الفائدة بسبب كبر مؤسساتهم، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع تحمل معدلات الفائدة المرتفعة رغم أنها تكون أحيانا ذات إنتاجية أكبر من إنتاجيات المؤسسات الكبيرة، وعلى هذا الأساس فإن العديد من الإستثمارات الأكبر إنتاجية لا تتم بسبب عدم حصولها على الأموال اللازمة لذلك، في حين تذهب هذه الأموال إلى أيدي أقل انتاجية ولكن اكثر أمانا، وبالتالي يكمن هناك تبذير للأموال وعدم استغلالها إستغلال أمثلا وهذا ما يتناقض مع أبعاد التنمية المستدامة.[2]

[1] فطيمة نسمن، مرجع سبق دكره، ص 107.

[2] سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد1، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، جوان 2018، ص ص102-103.

2- دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي

الفقر والتمكين الاقتصادي

حيث يتوجب على البنك أو المؤسسة المالية ما يلي:[1]

- تطوير مشاريع متعلقة بتمكين الإقتصادي لتشجيع الأفراد على الإعتماد على أنفسهم من خلال تأسيس مشاريع صغيرة تخدم المجتمع وعدم إعتماد الزكاة والصدقات بشكل دائم.
- تأسيس صندوق للوقف أو الشراكة مع صندوق وقف قائم لتمكين الفئات محدودة الدخل من المشاركة في المشاريع الصغيرة.
- دعم المبادرات المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية للفئات الضعيفة.
- تشجيع المشاريع الحكومية ومشاريع المؤسسات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى التمكين الإقتصادي.
- تطوير مبادرات قائمة على التعليم لتمكين ذوي الدخل المحدود والمنخفض و الفئة المحرومة.
- تطوير استراتيجيات خاصة لتمكين المرأة في العمليات المصرفية والحلول التمويلية.

التمكين الاجتماعي وحقوق الإنسان

حيث يتوجب على البنك أو المؤسسة مايلي:[2]

- المساواة في معاملة جميع أفراد المجتمع بكرامة وإحترام بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو السن أو الجنس أو الجنسية.
- تطوير سياسات تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع بدون أي تمييز.
- الحفاظ على حقوق الإنسان من أجل حياة طيبة في العمليات المصرفية والحلول التمويلية.
- تطوير معايير فحص إيجابية لحقوق الإنسان والحقوق البيئية والثقافية وحقوق العمال والعمل.
- التدريب حول حقوق الإنسان والشمولية للعاملين.
- دعم مشاركه الموظفين في الأعمال الخيرية التي تساهم في نمو المجتمع.
- التعرف على معايير العمل والمعايير الإجتماعية وإحترامها في البنك/المؤسسة المالية في ما يتعلق بالعمليات والتمويل بما يتماشى مع مقاصد الشريعة وأفضل الممارسات الدولية.
- تطوير سياسة التنوع والشمول لضمان إحترام جميع الفئات في مكان العمل وعدم استبعاد اي عميل.
- وضع سياسات صارمة لتجنب تمويل الأسلحة والذخائر والصناعات الضارة وأي أنشطة أخرى غير قانونية.

[1] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص30.

- وضع وتطوير سياسات للإمتثال لقوانين حماية العملاء.

كما يقوم البنك بالأنشطة التالية

- القيام بالأنشطة الإجتماعية المختلفة حيث تقوم المصارف الإسلامية بالعديد من الأنشطة الإجتماعية بالإستناد الى مسؤولياتها في التنمية الإجتماعية، مثل منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم ، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية، ومواجهه أزمه السكن والمشاركة في برامج حماية البيئة.
- تقديم القرض الحسن، حيث تتميز المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنه وذلك لغايات معينة مثل العلاج، والدراسة والزواج، وهي قروض تقدم بلا مقابل.
- جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين فأنشات المصارف الإسلامية صناديق زكاه مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين وقد يحصل المصرف الزكاة من المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار وقد يترك لهم امر دفع الزكاة[1].

3- دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي:

إن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الإسلامية تؤدي الى دعم التنمية المستدامة، ومن خلال ما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية في تبديد في إستخدامات لا فائدة حقيقيه منها، والعمل على ترشيد إستخدامها، وكذلك من خلال ما يقوم به هذا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة[2].

المطلب الثالث: دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة:

إن التأمين التكافلي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع المحافظة على البيئة من خلال ما يلي:

- يساهم التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الصناعية من خلال حمايته لوسائل الإنتاج (المعدات، التجهيزات ، وسائل النقل وغيرها) وتخفيض الخسائر المالية الناجمة عن تحقيق الأخطار المؤمن منها عن طريق إعادة تجديد الأصل او إصلاحه وصيانته، حيث أن التغطية التأمينية الممثلة في التأمين من الحريق، التأمين الهندسي، تأمين العمال وغيرها، تمكن من إستمرار العمليات الصناعية والإنتاجية وعدم لجوءها إلى الإستدانة، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الصناعية، وهذا ما أكدته تقرير الإتحاد الأوروبي الذي شمل دراسة دور التأمين في إقتصاد دول الإتحاد الأوروبي سنه 2015[3].

[1] يحياوي إلهام وآخرون، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد38 أكتوبر 2016، الجزائر ص577.

[2] رويد أيوب، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

[3] European Union Report، The role of insurance Sector Companies the economy 2015 ،P (3)

- يساهم التأمين التكافلي في تحقيق وتعزيز مسيره التنمية الزراعية من خلال التغطية التأمينية المتعلقة بالإستثمار الزراعي كالمعدات والتجهيزات الزراعية ووسائل النقل، إضافة الى التأمين من الأخطار محتمله الحدود للمحاصيل الزراعية وتأمين الحيوانات وغيره[1].
- يساهم التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال صور عديده مثل: تغطيه التكافل الطبي او تحمل النفقات العلاج خاصة في حالات المرض المزمن، وكذا تغطيته البطالة والعجز البدني المؤكد أو الدائم وتغطيه الوفاه ونظام التفاعل، إضافة الى تكوين رؤوس أموال للمؤمن لهم، بإعتبار التأمين التكافلي الإجتماعي بديلا للتأمين على الحياة، حيث تقوم الشركة المؤمنة بحفظ وإدخار إشتراكات المؤمن له، وتقوم بإعادتها له عند إنتهاء العقد في حاله عدم تحقق الخطر المؤمن منه[2].
- يساهم التأمين التكافلي في المحافظة على البيئة من خلال القيام شركاته بتمويل المشاريع النظيفة الصديقة للبيئة كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالصناعات التقليدية إضافة الى توفيرها لعدة تغطيات تأمينية نذكر منها: التأمين ضد التلوث.
- كما يساهم التأمين التكافلي في إمتصاص جزء من البطالة من خلال توفير فرص عمل في فروعه وشركاته.
- تمويل شركات التأمين التكافلي للمشاريع الإقتصادية، وذلك من خلال إستثمار أموال التأمين المكونة من قيمة الشراكات المدفوعة من قبل المشتركين، وهذا يؤدي بدوره إلى إنعاش الحركة الإنتاجية والتجارية في الدول.

[1] بونشادة نوال ، العمل المؤسساتي التكافلي، مداخلة مقدمة للمشاركة في الندوة الدولية حول: شركات التأمين التقليدية ومؤسسات التأمين التكافلي الأسس النظرية والتجارب التطبيقية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2022، ص6.

[2] عصام بوزيد، محاولة إختيار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، رسالة دكتوراه في تخصص علم الإقتصاد، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، (2015-2016)ص29.

خلاصة الفصل

من حلال هذه الدراسة تبين أن مفهوم التنمية المستدامة الذي يعتبر مصطلح قديم دو أهمية كبيرة تزداد كلما تطور هذا المفهوم، لأن الوفاء بإحتياجات الحاضر بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة المستقبلية على الوفاء بإحتياجاتها ضرورة لابد منها لتحقيق الدالة بين الأجيال، والحصول على إستدامة التنمية، من جميع جوانبها، الإنسان هو منطلقها وغايتها، وتحقيق النمو الاقتصادي هدفها الأسمى، والحفاظ على البيئة لتمكين الإنسان من العيش في حياة كريمة .والشريعة الإسلامية أكدت ذلك فوضحت أهميتها من خلال خصائصها المستنبطة من القرآن الكريم، وأسسها ومبادئها، كما تناولت الدراسة أهداف التنمية المستدامة المتنوعة منها المحققة ومنها المخطط لتحقيقها في السنوات القادمة، وأبعادها فتبين أن لها أبعاد أساسية والمتمثلة في :الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وأبعاد ثانوية: السياسية والتكنولوجية مع التطرق إلى العلاقة بينهم. التنمية المستدامة تقاس وفق مؤشرات كمية ونوعية يحق للدولة إختيار ما يناسبها للوصول إلى أهدافها. تقوم نظرية التنمية المستدامة على أربع معطيات: ضبط السكان، الحفاظ على الموارد الطبيعية، توجيه التنمية نحو تحقيق النمو المستدام، والتنمية المستدامة كغيرها من المفاهيم الاقتصادية تتعرض لإشكالات تعيق تطوره وتحقيق اهدافها.

في آخر الفصل وضحت العلاقة بين التنمية المستدامة والاقتصاد الإسلامي، فتبين أن التمويل الإسلامي يدعم التنمية المستدامة من خلال ما تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية من خدمات، وأهمها البنوك الإسلامية التي تعتبر كآلية جد فعالة في تحقيق التنمية من خلال أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة من خلال البنك الاسلامي للتنمية

تمهيد

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة من المؤسسات المالية الإسلامية، معاملاتهم بينيه على أحكام الشريعة الإسلامية، وله دور فعال وأهمية كبيرة في دفع عجلة الاقتصاد العالمي، من خلال ما يقوم به من مساهمات ومشاريع تنموية تحقق أهداف التنمية المستدامة.

فخصصنا هذت الفصل لمعرفة ما إذا حقق الأهداف التي أنشأ من أجلها، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، من حلال عرض مجموعة من المشاريع التي قام بها والإعانات التي قدمها سواء لدوله الأعضاء أو أي دول أخرى تحتاج للدعم من أجل النهوض بإقتصادها. تمثلت في مشاريع تهدف للقضاء على الفقر وأخرى تهدف إلى تحقيق الرفاهية والصحة الجيدة كما سلطنا الضوء على جملة من المبادرات التي واجه بها البنك الجائجة التي هزت إقتصاديات العالم جائحة فيررس كورونا(COVID-19). ولتقديم الدراسة إعتمدنا على المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي للتنمية

المبحث الثاني: مبادرات البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية تدعم التنمية المستدامة

المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي للتنمية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم البنك الإسلامي للتنمية من خلال نبذة صغيرة عنه مع التطرق للهيكل الاداري ثم التطرق إى أهم التطورات المؤسسية لدعم التنمية.

المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

1- : نشأة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالي دولية أنشئت طبقا لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق لـ 12 أغسطس 1974 بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية) وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ(يوليو 1975) وبدأ البنك أنشطته في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975).

2- **رؤيته:** يتطلع البنك إلى أن يكون بحلول سنة 1440هـ بنكا انمائيا عالمي الطراز اسلامي المبادئ، قد ساهم إلى حد كبير في تغيير وجه التنمية البيئية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

3- **رسالته:** تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة مع ايلاء اهتمام خاص للمجلات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر وللارتقاء بالصحة والنهوض بالتعليم وتحسين الحكومة وتحقيق الازدهار.

4- **أعضاؤه:** يضم البنك 57 بلدا عضوا من مختلف مناطق العالم، والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشح لذلك عضوا في منظمة التعاون الإسلامي سابقا ويسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأس مال البنك ويقبل ما قرره مجلس المحافظين من شروط.

5- **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:** تتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة هيئات هي البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة[1].

6- **مقره ومراكزه الإقليمية:** يتخذ البنك مدينة جدة السعودية مقرا له، وله احدى عشر مركزا اقليميا في أبوجا (نيجيريا)، ألماثي (كازاخستان)، أنقرة (تركيا)، القاهرة (مصر)، داكار (السينغال)، داكا (بنغلاديش)، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، جاكارتا (أندونيسيا)، كمبالا (أوغندا)، والرباط (المغرب).

[1] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2018، ص 02.

7- **لغته ووحدته الحسابية:** العربية هي اللغة الرسمية في البنك ووحداته الحسابية هي الدينار الإسلامي الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي[1].

المطلب الثاني: الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية

يتمثل الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية بصفة عامة من:[2]

1- **مجلس المحافظين:** حيث أن كل دولة عضو في البنك تكون ممثلة في مجلس المحافظين بمحافظ ومحافظ مناوب، ويعقد مجلس المحافظين اجتماعات دورية مرة كل سنة ينظر من خلالها في حصيلة نشاط البنك للسنة السابقة، كما يضع خطط وسياسات البنك للسنة المقبلة.

2- **مجلس المديرين التنفيذيين:** يتكون من أربعة عشر عضوا سبعة منهم دائمون معينون من قبل الدول السبعة المالكة لأكبر الأسهم، والسبعة الباقين ينتخبون من قبل جميع المحافظين باستثناء محافظي الدول السبع المالة لأكبر عدد من الأسهم، وتقدر مدة العضوية في المجلس بثلاث سنوات قابلة للتجديد ويجتمع مجلس المديرين التنفيذيين كلما استدعت الضرورة لذلك.

3- **رئيس البنك:** ينتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد، حيث يرأس الجهاز الإداري للبنك ومجلس المديرين التنفيذيين.

4- ونظرا للتعدد الأدوار المناطة للبنك وتعقدها فقد قام البنك بإنشاء مجموعة من المؤسسات ليشكل بذلك ما يسمى بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تتكون هذه المجموعة باختصار من:

4-1- محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية: حيث قام البنك الإسلامي بأخذ مبادرة دعوة المؤسسات التمويلية الإسلامية الكبرى لتأسيس محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، وقد تحقق ذلك بتاريخ 27/ 07/ 1407هـ الموافق لـ 27/ 03/ 1987م.

4-2- صندوق البنية الاساسية: يعتبر الصندوق أول أداة خاصة تعمل بصفة مركزة على تمويل مشاريع البنى الأساسية في الدول الأعضاء بالبنك، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للصندوق في البحث عن استثمارات طويلة الأجل لرفع رأس المال من خلال الاستثمارات في المشاريع البنية الاساسية والمشاريع الصناعية والعمل على تعزيز التعامل بأساليب التمويل الإسلامي في مثل هذه المشاريع.

4-3- المركز الدولي للزراعة الملحية: يهدف المركز لتطوير استخدام أنظمة زراعة مستدامة من خلال استغلال المياه المالحة لزراعة المحاصيل، وقد قام المركز بإعادة وتنفيذ عدة مشاريع مهمة أهمها مايلي:

- زيادة بذور النباتات المقاومة للملوحة.
- مسح شامل للنباتات الملحية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 02.

[2] علام عثمان، البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، رسالة ماجيستير في، العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص 142، 143.

– تقييم وسائل الري واستخدام الأسمدة للحصول على أقصى انتاجية.

4-4- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: أسس المعهد سنة 1981م ليقوم بالأبحاث والدراسات التي تربط بالنظام الاقتصادي المالي والمصرفي للدول الأعضاء لمساعدتها على تكييف معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها.

4-5- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: بهدف دعم المشاريع الاستثمارية ودعم المستثمرين والمؤسسات الصناعية والخدماتية في الدول الأعضاء من أجل اعطاء دفعة قوية لاقتصاد الدول الأعضاء تم انشاء المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في نوفمبر 1999 وتلعب المؤسسة دور اساسي لترقية وتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع انشاء وتوسيع وتحديث قطاعات الصناعة والخدمات، ويبلغ رأس المال المصرح به 1 مليار دولار أمريكي.

وتستخدم المؤسسة الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4-6- صندوق حصص الاستثمار: تم تأسيس هذا الصندوق سنة 1989 وهو يهدف إلى تعبئة الموارد الإضافية للبنك المتمثلة في مصدر ربح الاستثمار في السوق وذلك بهدف تعزيز جهود البنك ودعم عملياته الموجهة لفائدة الدول الأعضاء.

وتقوم فلسفة عمل الصندوق على أساس تمويل المشاريع التنموية في الدول الأعضاء وفق الصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتختلف هذه الصيغ حسب فترة سدادها.

4-7-المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وتأمين الصادرات: تسعى المؤسسة إلى تشجيع تدفق الإستثمارات بين الدول الإسلامية وتوسيع وتحسين المعاملات التجارية بينها، وذلك من خلال توفير خدمات تامين الاستثمار وتأمين الصادرات[1].

4-8- صندوق العيش والمعيشة: شراكة عالمية فريدة لتمويل المشاريع من أجل بناء مستقبل أفضل للدول في البنك الإسلامي للتنمية، وهو صندوق مبتكر لتمويل المشاريع الإنمائية الملحة كما أنه يعتبر اكبر مبادرة إنمائية من نوعها حتى الآن في الشرق الاوسط.

4-9- صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

صندوق تمثل الغرض من عن شائه في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحسين حياة الافراد في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والمجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

المطلب الثالث: أهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية

بعد ثلاثين عاما من النشاط الدؤوب والعمل المتميز في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، برهن البنك ليس فقط أن النجاح في هذا المجال ممكن وميسور، بل أنه ممكن

[1] المرجع نفسه، ص 144- 146.

وميسور بذات المعايير العلمية والمالية والائتمانية التي تتصف بها وظيفتها من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى، ولقد حدث ذلك نتيجة تطور مؤسسي محكم شمل عدة جوانب.

1- العضوية

إن الشرط الأساسي لعضوية البنك هو أن تكون الدولة الطالبة للعضوية عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي وتسدد حصتها في رأس مال البنك وأن تصادق على اتفاقية تأسيس البنك، ولقد استثمر البنك هذه العضوية المتنامية لدعم التعاون الاقتصادي ولتبادل التجارب التنموية والخبرات بين أكبر عدد ممكن من الأقاليم والبلدان والمجتمعات الإسلامية.

2- مؤسسات البنك

إن البنك الذي بدأ كمؤسسة وحيدة تطور مع مرور السينين إلى مجموعة من المؤسسات والصناديق، فرض ذلك التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها ويشمل مجموعة مؤلفة من خمسة أعضاء هم: البنك (قائد المجموعة)، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية.

3- الصناديق المتخصصة

وتشمل محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، صندوق حصص الاستثمار، صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسي، صندوق استثمار ممتلكات الأوقاف والهيئة العالمية للوقف[1].

4- المؤسسات التابعة

وهي المركز الدولي للزراعة الملحية ومشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي الذي يديره البنك.

5- الحضور الميداني

أما على صعيد الوجود الميداني فقد أنشأ البنك ثلاث مكاتب اقليمية في كل من الرباط في المغرب وكولالمبور في ماليزيا وألماتي في كازاخستان، كما أن للبنك ممثلين ميدانيين في عدد من الدول الأعضاء، وقد أعطى وجود المكاتب الإقليمية والممثلين الميدانيين للبنك ميزة إضافية للإطلاع على احتياجات الدول الأعضاء عن كثب، كما ساعد على تنفيذ ومتابعة تنفيذ المشروعات مما حسن كثيرا في أداء محفظة البنك في العمليات، كما أن البنك يعمل حاليا لفتح مكتب اقليمي في غرب افريقيا لخدمة افريقيا ودول الساحل وجنوب الصحراء وزيادة عدد الممثلين الميدانيين.[2]

[1] بشير عمر محمد فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] بشير محمد عمر فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه عمل الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات منتدى الفكر الإسلامي المنعقد بمجمع الفكر الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يوم 11أفريل، 2006، ص03، 04.

المبحث الثاني: مبادرات البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة

نموذج التمكين الإقتصادي، سياسة القطاع الخضري، مشاريع البنك لمواجهة والتصدي لفيروس كورونا، مبادرات قام بها البنك تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتدعم الدول خاصة أعضائه سنعرض هذه المبادرات في هذا المبحث.

المطلب الأول: نموذج التمكين الإقتصادي

التمكين الاقتصادي نموذج طوره البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

1- مفهوم التمكين الاقتصادي

التمكين الاقتصادي هو زيادة أصول الفقراء وتعزيز قدرتهم على المشاركة في المؤسسات التي تؤثر في حياتهم والتفاوض معها والتأثير في أعمالها والتحكم فيها ومساءلتها.

تتيح منهجية التمكين الاقتصادي للفئات الهشة أداء دور نشط في الدورة الاقتصادية في بلدانهم وتسمح لهم بالتطلع الواقعي إلى حياة كريمة، ويعتمد التمكين الاقتصادي من منظور البنك على سبعة ركائز أساسية:[1]

الشكل رقم(01-03): ركائز نموذج التمكين الاقتصادي

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص01

تبين من الشكل السابق أن نموذج التمكين الإقتصادي يقوم على 07 ركائز أساسية ، تبين دور النموذج إتجاه الفئة الفقيرة في المجتمع، وذلك لما يوفره من فرص للعمل، وتطوير طريقة تفكيرهم مع التحول من مقاربة الإغاثة إلى الدعم والتنمية، والحرص على التوازن بين الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية والمالية عند تمكين الفقراء والفئات الهشة.

[1] البنك الإسلامي للتنمية ISDB، التمكين الاقتصادي، نموذج مبتكر طوره البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بدون سنة، ص01.

2- التحول من الشمول المالي إلى الشمول الاقتصادي

نظرا إلى أن الفقر اشكالية متعددة الأوجه نعتبر أن تحرير قدرات الفقير يتطلب ازالة مالا يقل عن ستة عقبات من طريقه نوضحها في الأشكال التالية:[1]

الشكل رقم(02-03):العقبات التي تواجه التحول من الشمول المالي إلى الشمول الاقتصادي

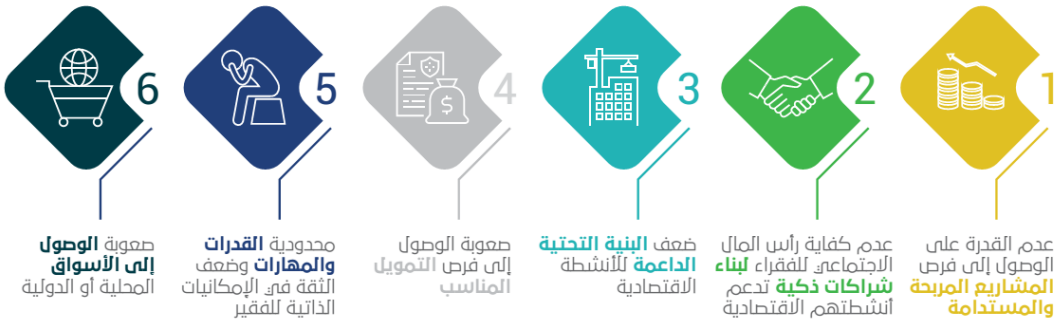

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص02

من الشكل السابق تبين لنا أن العقبات يواجهها الفقير والتي تعيق تحرير قدراته تمثلت في عدم توفر فرص الشغل مع عدل القدرة على الوصول إليها، مع قلة رؤوس الأموال التي تدعم أنشطتهم، وضعف البنية الداعمة للأنشطة الإقتصادية، صعوبة الوصول إلى فرص التمويل المناسب، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات والمهارات الذاتية للفقير، وصعوبة وصولهم إلى الأسواق سواء المحلية أو الأجنبية.

لذلك تتجه تدخلات التمكين الاقتصادي لتمكين الفقراء عبر تزويدهم بالأدوات والعلاقات والسبل اللازمة لتحقيق الشمول الاقتصادي في مفهومه الكامل فقط، والشكل الموالي يوضحها التحول.

الشكل رقم(03-03): التحول من الشمول المالي إلى الشمول الاقتصادي

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص02

[1] المرجع نفسه، ص02.

يبين الشكل السابق التحول من الشمول المالية المتمثل في التأمين، حسابات التوفير، محو الأمية المالية، قروض للإحتياجات الأساسية إلى التمكين الإقتصادي عن طريق التمويل المناسب، بناء القدرات والمهارات، دعم البنية التحتية منخفضة التكلفة، محلية أسواق الوفير فرص الاستثمار، معاملة الفقير كفاعل اقتصادي مؤثر، حتى الوصول إلى الأسواق المحلية أو الدولية.

03- كيفية عمل نموذج التمكين الاقتصادي

يعمل نموذج التمكين الإقتصادي بالطريقة التالية:[1]

- هندسة مشاريع التمكين الاقتصادي على نحو يهيئ لبنية تحتية داعمة ويطرح فرصا استثمارية مستدامة.
- إقامة شراكات تعالج احتياجات السوق.
- تأسيس علاقات وشراكات ذات أهداف تجارية واضحة.
- تنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي من خلال بناء القدارات والمساعدات الفنية والتمويل الملائم.
- موارد تمويل التدخلات في مجال التمكين الاقتصادي.

4- نجاح برامج التمكين الاقتصادي

حقق البرنامج عدة نجاحات نذكر منها:[2]

4-1- برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة DEEP

الشكل رقم(04-03): برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة DEEP

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص04

- برنامج يساعد على تحدي الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة في فلسطين حيث بدأ البرنامج بـ 30 مليون دولار ثم نجح في الوصول إلى 131 مليون دولار من أخرين حيث أضاف 16000 مشروعا، وحقق هذا البرنامج 52000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

[1] المرجع نفسه، ص03.
[2] المرجع نفسه، ص04.

4-2- محفظة الأمان الاجتماعي

الشكل رقم(05-03): محفظة الأمان الاجتماعي

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص04

برنامج بدأ بمشاركة قوية من القطاع المصرفي في السودان بدأ البرنامج بـ 65 مليون دولا ثم نجح في الوصول إلى 189 مليون دولار من البنوك المحلية وديوان الزكاة وكان 172000 مستفيد من المشروع، واستخدمت في المشروع 13 ألية تمويل تمثل المرابحة 10% منها فقط

4-3- مؤسسة الزيتونة تمكين

الشكل رقم(06-03): مؤسسة الزيتونة تمكين

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص04

أول مؤسسة للتمكين الاقتصادي في شمال افريقيا في تونس نفدت سبعة مشاريع جماعية للتمكين الاقتصادي طورت ونفدت في سلاسل القيمة أربع قطاعات اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى 16000 مشروع، وفر 40000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

5- نبذة عن بعض مبادرات إدارة التمكين الاقتصادي

صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني: أنشأ البنك صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني برأس مال أولي قدره 500 مليون دولار وذلك بقصد الاستثمار في مشاريع التمكين الاقتصادي لفائدة الشعب الفلسطيني.

أهداف صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني

- تمكين 300000 أسرة فلسطينية.
- انتشال 1.5 مليون فلسطيني من الفقر.
- تهيئة 200000 فرصة عمل للشباب العاطل.

جهود حشد الموارد لصندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني

- نجح الصندوق في حشد الموارد 225 مليون دولار أمريكي من رأس ماله، حيث ساهم البنك وصندوق التضامن الإسلامي بـ 152 مليون دولار وحشد الباقي من ثلاث شركات استراتيجية[1].

6- نبذة عن مبادرات التمكين الاقتصادي المخطط لها خلال الفترة 2021-2024

تتبين مبادرات التمكين الإقتصادي المخطط لها للفترة 2021-2024 من خلال صناديقه، مؤسساته، برامجه في تلك الفترة، نوضحها في الأشكال التالية:[2]

الشكل رقم(07-03): صناديق التمكين الاقتصادي 2021-2024

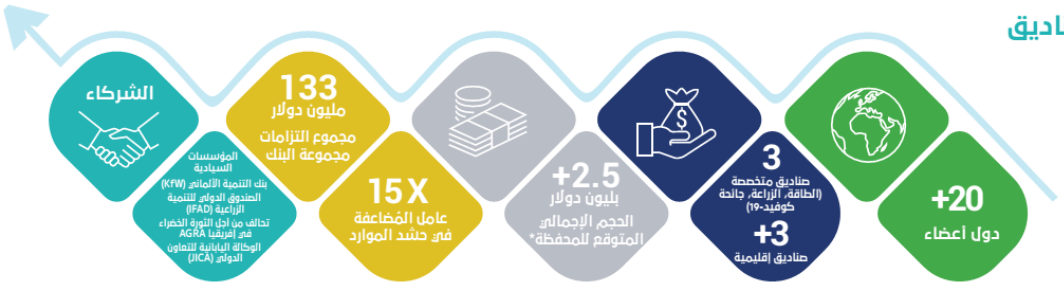

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص

من الشكل يتبين انه خلال فترة 2021-2024، سيكون لنموذج التمكين الاقتصادي 03 صناديق متخصصة و03صناديق إقليمية، وتكون التزامات البنك تقدر 133ب مليون دولار أما الحجم المتوقع للمحفظة فيقدر ب 2.5 مليون دولار.

الشكل رقم(08-03): مؤسسات التمكين الاقتصادي 2021-2024

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص07

من الشكل يتن أنه في الفترة 2021-2024 ستضاف 07 مؤسسات للتمكين الاقتصادي نسبة 40٪ منها في الدول الاعضاء الأقل نموا، كما ستكون قيمة الحجم الإجمالي للمحفظة تقدر ب70 مليون دولارو 17.5 مليون دولار مجموع التزامات مجموعة البنك.

[1] المرجع نفسه، ص06.
[2] المرجع نفسه، ص07.

الشكل رقم(09-03): برامج التمكين الاقتصادي 2021-2024

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ISDB، نموذج التمكين الإقتصادي، بدون سنة، ص07

تبين من من الشكل أنه خلال فترة 2021-2024، ستنفذ 08 برامج 40٪ منها في الدول الأعضاء الأقل نموا، وسيكون الحجم الإجمالي المتوقع للمحفظة، 300 دولار و 162 مليون دولار مجموع إلتزامات مجموعة البنك.

المطلب الثاني: سياسة القطاع الحضري " سياسة التنمية الحضرية المستدامة والشاملة"

1- الغرض والهدف والمعلومات الأساسية

في بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم تحولا ديمغرافيا كبيرا حينما تجاوز عدد سكان المناطق الريفية الحضرية في العالم عدد سكان المناطق الريفية أول مرة في تاريخ البشرية، وتشير الاتجاهات والتوقعات الديمغرافية إلى أن هذا التحول للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سيستمر، مما يجعل التحول إلى المجتمع الحضري وكيفية إدارته حتمية انمائية، ومن منظور عالمي يتوقع أن تكون افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب أسيا، وأجزاء من الشرق الأوسط، حيث تتركز البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أساسا هي في المناطق التي تشهد النمو الحضري الأكثر ديناميكية وسرعة في العقود المقبلة[1].

القصد من سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضري

- هو توجيه جميع برامج البنك وعملياته الخاصة بالقطاع الحضري، وصب الاهتمام على الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق تنمية حضرية مستدامة وشاملة في بلدان الأعضاء، ولذلك سيكون وضع سياسة حديثة للقطاع الحضري يقدم رؤية استباقية وإطارا استراتيجيا، وأدوات العمل وخدمات ومنتجات مالية ضرورية للبنك الإسلامي للتنمية ولبلدانه الأعضاء على حد سواء.

وهذه الأهداف ينهض بها على المستوى الدولي الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والالتزام بالعمل على "ألا يتخلف أحد عن الركب".

- يمثل التوسع الحضري من دون نمو مشكلة أساسية للعديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية: فمع أن يفترض أن يقترن التوسع الحضري بالنمو الاقتصادي، فإن العديد من البلدان النامية

[1] البنك الإسلامي للتنمية المستدامةISDB ، سياسة القطاع الحضري" التنمية الحضارية المستدامة والشاملة" ، شعبة البنية التحتية الاجتماعية، إدارة البنى التحتية والاجتماعية، ديسمبر 2020، ص 02.

ولاسيما البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشهد دفعا إلى الهجرة من المناطق الريفية بسبب تردي ظروف المعيشة، لا جذبا اقتصاديا من المدن التي أخفق العديد منها في توفير العمل والفرص الاقتصادية للمهاجرين الاقتصاديين.

– **يمثل تمدد المستوطنات غير النظامية والأحياء الفقيرة الحضرية مشكلة عويصة:** في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى لا يستطيع ما يقارب 80% من سكان الحضر الحصول على سكن نظامي، وفي 10 بلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، لا تتجاوز نسبة قاطني الأحياء الفقيرة من سكان الحضر 50%[1].

– **يؤدي التوسع الحضري السريع إلى تزايد الطلب على الخدمات الحضرية:** لا يستطيع نحو 286 مليون شخص في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية الحصول على مياه صالحة للشرب، ولا يستطيع 666 مليون شخص الاستفادة من خدمات صحية محسنة.

تتصدى الخطة الحضرية لمجموعة من المشاكل الائتمانية الأكثر استعجالا وأهمية التي تواجه البلدان النامية في الوقت الحاضر فإذا خصصت البلدان الموارد اللازمة لمدنها وكرست الجهود الضرورية لإدارتها فإنها تجني ثمار اقتصاد التجمعات الحضرية المتمثلة في ايجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها ستساهم أيضا في جعل تلك المدن أكثر شمولا بالحد من الفقر فيها، وإذا لم تفعل ذلك فستواجه مستقبلا خطيرا بسبب مناطق السكن العشوائي والأحياء الفقيرة ونقص الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تنتشل المهاجرين الريفيين من براثن الفقر وهي حالة تتفاقم كل سنة بسبب معدلات النمو الحضري غير المسبوق.

– إذا كان الإهتمام ينصب اليوم على البلدان الضخمة في العالم النامي فإن أكثر من نصف سكان الحضري في العالم يعيشون في مدن وبلدان ثانوية يبلغ عدد سكانها 500000 نسمة أو أقل، ولهذه المدن الثانوية وظيفة شديدة الأهمية لأنها غالبا ما تكون مراكز اقليمية للنشاط الاقتصادي تربط بين الأسواق الحضرية والريفية والأنشطة الضرورية لحياة السكان وسبل عيشهم في كلتا المنطقتين، فتوفر هذه المدن والبلدان الثانوية أسواقا للمحاصيل الزراعية التي تنتجها المناطق الريفية لتساعد على تخفيف الضغوط على العواصم والمدن الكبرى[2].

– **تطورت السياسات الحضرية تطورا كبيرا خلال العقود الماضية** فإذا كانت بلدان عديدة منذ خمسين سنة تعتبر مدنها مجرد جهات تقدم الخدمات الأساسية، فقد صار من المعترف به اليوم أن للمدن وظائف أكثر تعقيدا وأكثر أهمية من حيث حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها للسكان الحضريين، وتمثل اللامركزية إحدى القوى التي عززت دور المدن والبلدان، غير أن اللامركزية لم تحرم الحكومات الوطنية

[1] المرجع نفسه، ص 03.

[2] المرجع نفسه، ص05، 04

من الإطلاع بما كان يعتبر ذات يوم دورها فقد صار الدور المركزي للحكومة يعتبر في الوقت الحاضر أكثر أهمية في وضع معايير جيدة للبلديات ومبادئ توجيهية للإدارة الحضرية و استحداث فرص التمويل البلدي كافيا لسد الاحتياجات الجديدة للنمو الحضري والخدمات الحضرية.

– تجسدت الخطة الحضرية الجديدة التي صدرت عن مؤتمر الموكل الثالث سنة 2016، هذه الديناميكية المهمة وتمثل السياسة الحضرية الوطنية أحد أهم عناصر الخطة الحضرية الجديدة، ومؤتمر الموكل الثالث وهي أداة الإدارة الحضرية الأكثر أهمية التي يمكن أن تستخدمها الحكومات الوطنية في النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة والشاملة، ولذلك تشكل السياسة الحضرية الوطنية حجر الزاوية في سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضري وأساسا من أسس النهوض بالتنمية الحضرية السليمة في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

إذا كانت الأعضاء تتطلع إلى أن يساعدها البنك الإسلامي للتنمية بصفته بنكا انمائيا متعدد الأطراف على تعبئة التمويلات اللازمة لإنجاز البنى التحتية الحضرية التي هي في أمس الحاجة إليها.

2– النطاق

صممت هذه السياسة للوفاء بثلاث وظائف أساسية هي:[1]

– توفير إطار لوضع برامج ومشاريع مع البلدان الأعضاء من شأنها تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والشاملة.

– تقديم إطار تنسيقي يوائم البنك الإسلامي للتنمية القطاعية والمحورية ذات الصلة ويقيم علاقات تأزر مع سائر الأنشطة القطاعية.

– مواءمة السياسة الحضرية مع سياسات البنك الإسلامي للتنمية المؤسسية، ولا سيما البرنامج الخماسي للرئيس، وإطاره التوجيهي المتمثل في الاستراتيجية العشرية للبنك، وهي تشكل أيضا أساس لتبادل الآراء ولحشد الشراكات في مجال النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة والشاملة مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

3– التنمية الحضرية المستدامة والشاملة

هي المحور الإنمائي العام لسياسة القطاع الحضري، وهي تقوم على خمس ركائز يساهم كل منها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بطرائق مختلفة، وهذه الركائز هي: الاقتصاد الحضري، التنقل الحضري، السكن الحضري وتطوير الأحياء الفقيرة، والمياه والصرف الصحي في الوسط الحضري، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ والمشاكل البيئية.

[1] المرجع نفسه، ص06-09.

الشكل(10-03): أطار سياسة القطاع الحضري

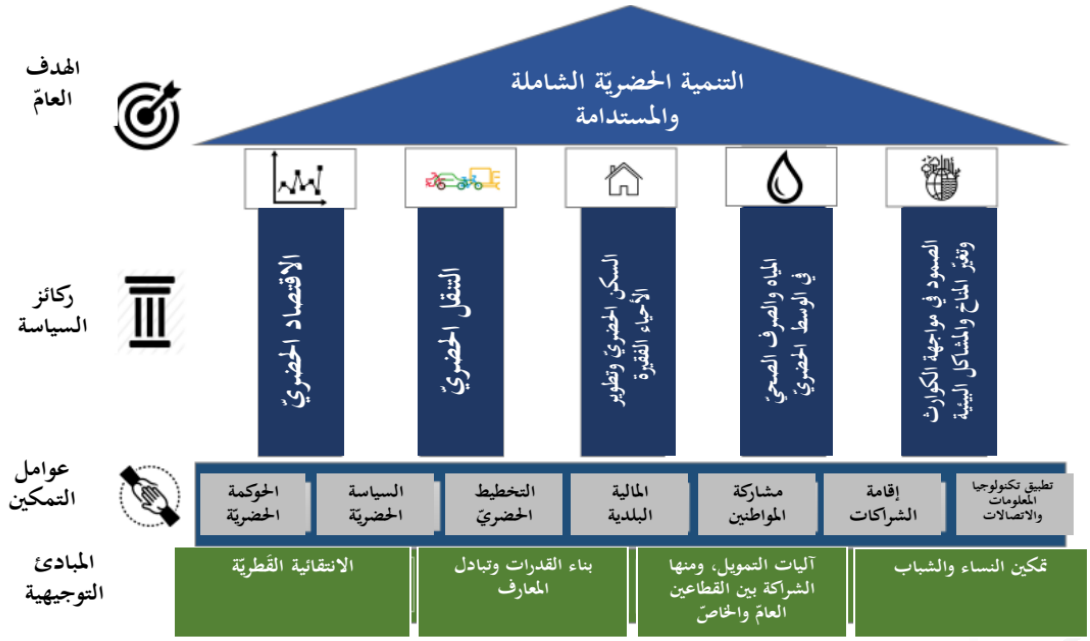

الشكل رقم(10-03): إطار سياسة القطاع الحضري

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية المستدامةISDB ، سياسة القطاع الحضري" التنمية الحضارية المستدامة والشاملة" ، شعبة البنية التحتية الاجتماعية، إدارة البنى التحتية والاجتماعية، ديسمبر 2020، ص 02.

الركيزة الأولى: الركيزة الأولى لهذه السياسة هي الاقتصاد الحضري فمن دون اقتصاد حضري مزدهر لن تتمكن مدن البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من ايجاد فرص عمل اللازمة، وتحقيق الإيرادات وتوفير الخدمات الحضرية المستدامة والشاملة.

ويمثل الإهتمام بالاقتصاد الحضري طريقة استباقية للاستعداد للتوسع الحضري، تدعو هذه السياسة إلى دعم تطوير مجتمعات المنشآت البلدية التي تحقق ميزة التجمع في مكان واحد، هكذا يمكن توفير بنى تحتية رفيعة الجودة ومناسبة للأنشطة الصناعية بطريقة اقتصادية، في حين تستخدم الشركات مما ينشأ عن التجمع في مكان واحد من ابتكارات وشبكات، ومن التدخلات الأخرى المحتملة ما يلي:

1- ترميم أصول التراث الثقافي في الأحياء التاريخية القديمة، من بين موروثات ثقافية أخرى.

2- الاستثمار في تطوير الأحياء التجارية الموجودة من أجل تقليل الازدحام، وتحسين الإنتاجية.

3- تشجيع إعادة التدوير وفرص العمل الخضراء كلما أمكن ذلك[1].

الركيزة الثانية: التنقل الحضري

تدعو هذه السياسة إلى تحسين التنقل الحضري يدعم إعداد خطط للتنقل الحضري المستدام، وايجاد خيارات التنقل بوسائل لا تعمل بمحركات، ومنها ممرات المشاة ومسارات الدراجات الهوائية. وستدعم هذه

[1] المرجع نفسه، ص 10.

السياسة تحديث الطرق الحضارية، وتعزيز وسائل النقل العام، واستحداث مواقف للمركبات بعيدا عن الشارع...إلخ، ولا بد من النص على جميع هذه التدخلات في الخطط الحضرية.

الركيزة الثالثة: السكن الحضري وتطوير الأحياء الفقيرة

– تدعو هذه السياسة إلى اتخاذ تدابير لتحسين المعروض من المساكن الميسورة التكلفة، وتطوير مناطق السكن العشوائي والأحياء الفقيرة ووضع السياسات وتوفير العرض والطلب.

– تحتاج مدن كثيرة في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم منه يمكنها من وضع سياسات سكن واستراتيجيات تدخل سليمة، ومن الحصول على التمويلات اللازمة لدعم مختلف الحلول، التي يمكن استخدام العديد منها لحشد استثمارات القطاع الخاص واجتذابها إلى سوق السكن الذي يحتاج إليها في أمس الحاجة.

الركيزة الرابعة: المياه والصرف الصحي في الوسط الحضري

إذا كانت بضعة بلدان في البنك الإسلامي للتنمية المستدامة قد بلغت أهداف التنمية المستدامة، وحققت مستويات عالية من تغطية خدمات المياه والصرف الصحي، فإن الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا لا تزال متأخرة جدا في هذا المجال وتحتاج إلى حلول مستدامة.

نظرا لارتفاع معدل المياه التي لا عائد لها في العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، فستبذل الجهود في سبيل النهوض بأمن المياه، وتشجع المحافظة عليها، وتحسين أنظمة الكشف عن الفاقد في شبكات المياه واعتماد العدادات المسبقة الدفع، وتستخدم بالتعاون مع الجهات الإنمائية الشريكة تكنولوجيا حلول إدارية مبتكرة منها أنظمة المراقبة والتحكم وجمع البيانات المتعلقة بخدمات المياه، وتقسيم شبكة المياه إلى قطاعات داخل الأحياء DMA، وتكنولوجيا الصرف الصحي التحويلية المقرونة بأنظمة إدارة الحصأة البرازية، وذلك في سبيل النهوض بكفاءة استخدام الطاقة، والتوازن المالي، والابتكار في أنظمة الإمداد بالمياه وأنظمة الصرف الصحي[1].

الركيزة الخامسة: الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ ومشاكل البيئة

لقد أصاب مرض فيروس كورونا المستجد الاقتصاد العالمي بالشلل، وقلب حياة الناس رأسا على عقب، فهدد بذلك جميع جوانب التنمية المستدامة والمناطق الحضرية هي بؤر هذا الوباء. حيث سجلت أكثر من 90% من الإصابات المؤكدة بمرض فيروس كورونا المستجد في مناطق حضرية. وعند التصدي للجوائح كجائحة كورونا المستجد سيتعين دعم المدن، ولا سيما المدن الكبيرة، المكتظة بالسكان بمجموعة جديدة من أدوات التقييم، وتوجيهات التخطيط، والاستثمارات، وغير ذلك من وسائل التأهب للكوارث التي

[1] المرجع نفسه، ص11، 12..

تساهم في تحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية المضرة بالصحة وعلى التعافي من أضرارها.

– كما تدعو هذه السياسة إلى مساعدة المدن على اتخاذ تدابير تكيفية تمكن من التصدي لأضرار تغير المناخ، ومن هذه التدابير إجراء تدقيقات مالية في مجال الطاقة تساعد على رصد وخفض استهلاك الطاقة في المدن، وخفض التكاليف التي تتكبدها البلديات، والحد من الانبعاثات الناجمة عن استخدام الطاقة، وسيشكل تحسين إدارة النفايات الصلبة، والتخلص منها بطريقة تراعي البيئة، والتشجيع على إعادة تدويرها[1].

وتتكون هذه السياسة المتعلقة بالقطاع الحضري أداة للنهوض بإدارة وتخفيف مخاطر الكوارث في المشاريع الحضرية تتواءم مع التوجيهات المنصوص عليها في إطار سنداتي.

4- عوامل تمكين السياسة المتعلقة بالقطاع الحضري

– **الحوكمة الحضرية:** تعتبر الحوكمة الميزة أحد اهم عناصر الخطة الحضرية الجديدة.

– **السياسة الحضرية الوطنية:** تمثل السياسات الحضرية الوطنية كذلك أحد أهم عناصر الخطة الحضرية الجديدة.

– **التخطيط الحضري:** يندرج التخطيط الحضري في صلب الإدارة الحضرية السليمة والتخطيط للنمو الحضري.

– **تمويل البلديات:** تمويل البلديات ضروري للمدن وقاطنها، ومن تم لصياغة هذه السياسة وتنفيذها.

– مشاركة المواطنين.

– إقامة الشراكات.

– العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

المطلب الثالث: مشاريع البنك لمواجهة والتصدي لفيروس كورونا (Covid-19)

كانت سنة 2020 سنة صعبة على المجتمع الإنمائي العالمي بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد، ولم تسلم البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عن الانكماش الاقتصادي العميق والمتزامن الذي زاد من حدة الصعوبات الإنمائية السابقة الوجود، وإذا كان الاقتصاد العالمي قد انكمش بنسبة 3.3% سنة 2020 ، فإن الاقتصاد الكلي للبلدان الأعضاء تقلص بنسبة1.7% وهو انخفاض حاد عن معدل نمو بلغ 2.6% سنة 2019، ولذلك صار دعم التنمية المستدامة ضرورة قصوى[3].

[1] الرجع نفسه، ص14.
[2] المرجع نفسه، ص17-18.
[3] البنك الإسلامي للتنمية ISDB، التقرير السنوي 2020، ص18.

1- البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي

الشكل رقم(11-03): البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي

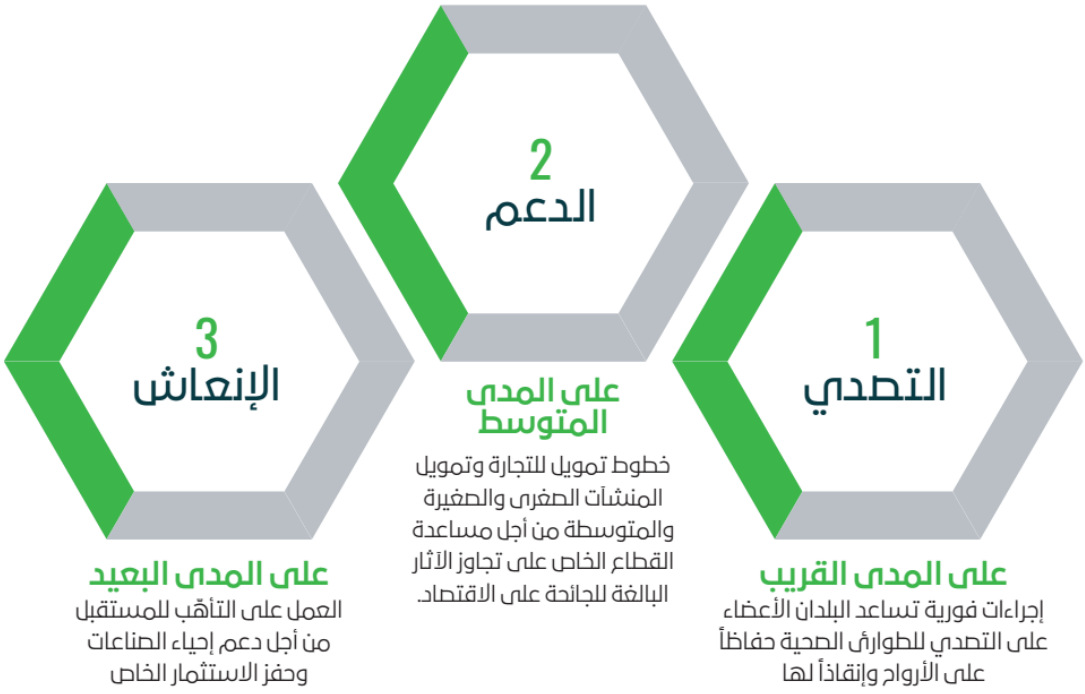

- البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي هو مجموعة خاصة من التدخلات صممت لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة وحل المشكلات الإنمائية الناجمة عن أضرار الجائحة وقد اعتمده مجلس المديرين التنفيذيين في أبريل 2020 لمساعدة البلدان الأعضاء على ما تبذله من جهود في سبيل الوقاية من تأثيرات الجائحة واحتوائها وتخفيفها والتعافي منها.

- ولهذا البرنامج مكونان رئيسيان: أولهما يتعلق بالتدخلات الصحية الاستعجالية لتعزيز نظم الرعاية الصحية، وثانيهما يتعلق بدعم وانعاش القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ويقدم محور التصدي الذي يتمثل الهدف منه في انقاد الأرواح، خدمات الدعم الفورية اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ باستخدام أليات تبادل المعارف والخبرات في إطار التعاون فيما بين الدول الجنوب ودول الشمال، ويهتم هذا المحور بتعزيز النظم الصحية ودعم برامج الأمن الغذائي وتعزيز قدرة الأعضاء على التأهب[1].

- ويقوم محور "الدعم" المتوسط المدى بتمويل التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على الأنشطة في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسية وضمان استمرار الإمدادات الضرورية لقطاعي الصحة والغذاء ويكون ذلك بإشراك القطاع الخاص واستخدام الأداة المفضلة المتمثلة في الية خطوط التمويل.

[1] المرجع نفسه، ص 36.

– ويقدم محور الإنعاش "الدعم" البعيد المدى من أجل بناء اقتصاديات قادرة على الصمود على أسس متينة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص على المساهمة في انعاش الاقتصاد، ويهتم هذا المحور بتحسين قدرة الأنظمة الصحية على الصمود وذلك بتنفيذ مشاريع البنى التحتية وتوفير المعدات اللازمة، وإضافة إلى ذلك يمكن هذا المحور من تنفيذ عمليات مواجهة التقلبات الدولية من أجل المساهمة في انعاش الاقتصاد البلدان الأعضاء ويستهدف هذا المحور استثمارات تبلغ قيمتها تريليون دولار أمريكي بتمويل يقدمه البنك قدره 10 مليار دولار أمريكي.

2– تعاون "البنك الإسلامي للتنمية" وبرنامج "الأمم المتحدة الإنمائي""ومكتب الأمم التمحدة للخدمات والمشاريع""ومنظمة الامم المتحدة للطفولة" في سبيل مساعدة الكاميرون على مكافحة مرض "فيروس كورونا المستجد".

– في سنة 2020 وافق البنك الإسلامي للتنمية للكاميرون على ألية تمويل بقيمة 27.44 مليون دولار أمريكي من أجل اتخاذ اجراءات فورية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، بشراء معدات طبية وغير طبية أساسية كالماسحات الضوئية وأجهزة التنفس وسيارات الإسعاف وأجهزة الراديو المحمولة وأسرة المستشفيات ومعدات الحماية الشخصية، وستدعم هذه اللوازم الطبية وغير الطبية جهود العاملين المتصدرين في مجال الصحة وتحسين قدرة الاختبار والكشف المبكر ودعم إدارة حالات مرض فيروس كورونا المستجد، ومن ثم تعزيز النظام الصحي في الكاميرون.

وتلقى النظام الصحي في الكاميرون في إطار مكافحة الجائحة دعما إضافيا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اعتمد 13.8 مليون دولار أمريكي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي اعتمد 9.1 مليون دولار أمريكي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة التي قدمت 4.2 مليون دولار أمريكي[1].

وفي سبيل ضمان تنفيذ منسق وفعال اتفق البنك الإسلامي للتنمية وحكومة الكاميرون على الاستفادة من ألية تنفيذ نظام الأمم المتحدة فسمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتنفيذ المشروع كله ومنه مكن البنك الإسلامي للتنمية، وقد مكن ذلك من تسريع عملية اقتناء اللوازم الطبية الطارئة وسيارات الإسعاف ومعدات المختبرات وغيرها من المواد الأساسية، ومن تعزيز السلسلة اللوجيستية لوزارة الصحة فيما تقدمه من دعم للمراكز الصحية في جهودها الرامية إلى الحد من انتشار مرض فيروس كورونا المستجد في البلد، وفي إطار عملية التنفيذ استخدمت منصة القطرية لإعداد التقارير ورصد المعلومات وتبادل الخبرات بشان مرض فيروس كورونا المستجد.

[1] المرجع نفسه، ص 54.

3- تنفيذ منحة قدرها 11 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع التعليم في مواجهة مرض فيروس كورونا المستجد باليمن

- ينفذ البنك الإسلامي للتنمية مشروعا يتعلق بقدرة التعليم على الصمود في مواجهة مرض فيروس كورونا المستجد وذلك بفضل منحة قدرها 11 مليون دولار أمريكي من الشراكة العالمية من أجل التعليم التي تساعد نحو 70 بلدا ناميا على توفير التعليم في أن يتلقى كل الأطفال تعليما أساسيا جيدا على أن تعطى الأولوية لمن هم أكثر فقرا ومن يعيشون في بلدان متضررة من الهشاشة، وجاءت هذه المنحة بعد اقتراح البنك مشروع التصدي لمرض فيروس كورونا المستجد والتعافي منه والقدرة على الصمود في مواجهة أثاره من أجل استمرار التعليم في اليمن، ومدة تنفيذ هذا المشروع 18 شهرا تبدأ من الفاتح ديسمبر 2020.

ونظرا لتعقد الظروف في اليمن في ظل المشكلات السياسية والأمنية ومشكلات البنى التحتية فإن التنفيذ يتطلب تدابير خاصة لتحقيق نتائج فعالة ومؤثرة، ويستعين البنك بجهات شريكة منفذة استراتيجيا مثل: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن والوكالة التونسية للتعاون الدولي في إطار ألية تبادل المعارف والخبرات (منصة البنك المتعلقة بتبادل القدرات) استكمالا لهذا التدخل وإضافة إلى ذلك يتعاون هذا المشروع تعاونا وثيقا مع وزارة التربية والتعليم اليمنية ومع جهات فاعلة دولية تنشط في قطاع التعليم بهذا البلد ومنها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومختلف وكالات الأمم المتحدة.

ويمكن هذا المشروع أساسا من توفير تعليم بديل بواسطة التلفزيون والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي ومن دعم وزارة التعليم بأدوات إضافية لضمان استمرار التعلم خلال جائحة كورونا وبعدها وفضلا على ذلك سيساعد هذا المشروع نحو 7000 مدرسة على اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لفتح أبوابها من جديد بأمان وعودة أكثر من مليوني طفل كذلك ستنظم دورات تجديد المعلومات لنحو 250 مدرس[1].

[1] المرجع نفسه، ص65.

المبحث الثالث: مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية تدعم التنمية المستدامة

تطرقنا في هذ المبحث للمشاريع التي قامت بها مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، لدعم التنمية المستدامة. حيث مبادرات صندوق العيش والمعيشة، ثم المؤسسة الاسلامية لتامين وإئتمان الصادرات، يليها صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

المطب الأول: صندوق العيش والمعيشة

أولا: نبذة عن صندوق العيش والمعيشة

1- تشكيل صندوق العيش والمعيشة

- في 29 سبتمبر أطلق البنك الإسلامي للتنمية والجهات الشريكة له في التعاون الإنمائي صندوق العيش والمعيشة بقيمة 2.5 مليار دولار برؤية مشتركة ترمي إلى انتشال أفقر الناس في البلدان الأعضاء من فقرهم، وتطمح إلى انقاد الملايين من الأرواح عبر القضاء على الفقر المدقع ومد يد العون للضعفاء في العالم[1].

- تشكل صندوق العيش والمعيشة عن أموال مقدمة كمنح من المانحين بالإضافة إلى رأس مال اقراض من البنك الإسلامي للتنمية، ويحتفظ بهذه الأموال في صندوق استئمان متعددة المانحين يديره البنك الإسلامي للتنمية، ويمكن للدول المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أن تطلب بشرط لتمويل مشاريعها الزراعية والصحية ومشاريعها في مجال البنى التحتية، وهذه المشاريع من شأنها أن تحرك النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء وترفع من مستويات معيشة مواطنها الأشد فقرا[2].

2- نطاق تغطية صندوق العيش والمعيشة

- تستهدف موارد صندوق العيش والمعيشة الأعضاء الأقل نموا، والدول المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا يخصص البنك الإسلامي للتنمية أكثر من 20% من تمويل المشروع لأي بلد على حدى.

- يساعد التمويل الميسر من صندوق العيش والمعيشة الأعضاء على الانتقال من مرحلة الاعتماد على برامج التنمية الممولة عن طريق المنح إلى مرحلة التنمية المستدامة التي يتم فيها الاعتماد على الذات، وذلك بهدف تحسين مستويات معيشة مواطنها.

ويؤدي صندوق العيش والمعيشة دورا لا غنى عنه في تمويل المشاريع الإنمائية للدول الأعضاء، فمعظم المشاريع (90%) التي يمولها صندوق العيش والمعيشة هي لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا أو الدول المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا[3].

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2019، ص 01.
[2] دليل صندوق العيش والمعيشة، ص 05.
[3] المرجع نفسه، ص 11، 12.

3- طريقة عمل صندوق العيش والمعيشة

ينصب اهتمام صندوق العيش والمعيشة على ثلاث قطاعات مهمة تمكن الفئات الأشد فقرا من انتشال أنفسهم من براثن الفقر وهي:

3-1 الصحة

- القضاء على الأمراض المعدية (شلل الأطفال والملاريا وغيرها).
- تعزيز الرعاية الصحية الأولية.
- دعم نظم التغطية الصحية الشاملة.

3-2 الزراعة

- انتاج وانتاجية المحاصيل الأساسية.
- انتاج وانتاجية الثروة والأحياء المالية
- تحسين عيش ومعيشة صغار المزارعين.

3-3 البنى التحتية الأساسية

- الأنظمة الصغيرة النطاق لإمداد المجتمعات المحلية غير الموصولة بشبكة الإمداد.
- تحسين نظم الصرف الصحي للمجتمعات المحلية الفقيرة وغير الموصولة بشبكة توليد الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية من خارج الشبكة، ونقلها وتوزيعها على المجتمعات المحلية.
- البنى التحتية لتعزيز الشمول التمويل المالي الرقمي[1]

4- اختيار المشاريع لانتشال أفقر الناس من رقعة الفقر

مع تعثر الاقتصادات وتضييق القيود على موازنات العون والمساعدة أضحت المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية لتخفيض الفقر أكثر ندرا وشحا. وللتصدي لهذه الندرة يتطلع صندوق العيش والمعيشة إلى تمويل مشاريع تهدف على وجه الخصوص إلى انتشال العالقين في دائرة الفقر[2].

يعطي صندوق العيش والمعيشة الأولوية في التمويل للمشاريع التي تحرك التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الجدول رقم (01-03): نسب تمويل صندوق العيش والمعيشة للمشاريع التي تحرك التنمية الاجتماعية والاقتصادية

القطاع	تخصص التمويل
الصحة	%20- %60
الزراعة	%20- %60
البنى التحتية	الحد الأقصى %20

المصدر: دليل صندوق العيش والمعيشة، بدون سنة، ص18

[1] صندوق العيش والمعيشة، التقريرالسنوي 2019، ص 01.
[2] دليل صندوق العيش والمعيشة، بدون سنة، ص 14.

نلاحظ من الجدول أن نسبة التمويل المخصصة للقطاعات الثلاث زراعة، صحة والبنى التحتية مناسبة لتحريك التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلالها.

5- مشاريع صندوق العيش والمعيشة

5-1- مشاريع الصحة: في قطاع الصحة تتمثل الأولويات لمكافحة الأمراض المعدية مثل الملاريا، وشلل الأطفال والحرص على التحصين منها، وتعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية، ويمول صندوق العيش والمعيشة المشاريع التي تزود أشد السكان فقرا في الدول الأعضاء بخدمات الرعاية الصحية الأساسية التي لها أثار طويلة الأمد[1].

5-2- مشاريع الزراعة: يعول معظم سكان منطقة افريقيا جنوب الصحراء وأسيا على الزراعة لكسب عيشهم، ففي الدول الأقل نموا والدول المتوسطة الدخل يعد صغار المزارعين محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، فصغار المزارعين ينتجون 80% من الغداء في هذه المناطق لكن ضعف المحصول وانتاجية الماشية والاعتماد على مجموعة محدودة من المحاصيل، وعدم كفاية الحصول على وسائل الإنتاج الزراعية مثل التقنيات والأساليب الزراعية المحسنة، ومحدودية الاستثمار في الأعمال الزراعية الخاصة والأسواق، كلها عوامل تعيق هذا التقدم.

ويمول صندوق العيش والمعيشة المشاريع التي من شأنها أن تساعد صغار المزارعين على زراعة كميات أكثر بطريقة أفضل، وتربية ماشية تدر أرباحا أكثر.

5-3- مشاريع البنى التحتية: تعد البنى التحتية الجيدة والراسخة عنصرا ضروريا للنمو التحولي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الفقيرة، ويمول صندوق العيش والمعيشة مشاريع المياه والصرف الصحي الصغيرة، وتركيب شبكة اتصالات خلوية لإجراء المدفوعات الرقمية.

6- الأفاق المستقبلية

6-1- الفرص المتاحة للمانحين: يشكل صندوق العيش والمعيشة فرصة سانحة للمانحين في كافة أنحاء العالم للتنسيق والتعاون من أجل كسر حلقة الفقر عبر الأجيال، فكل دولار يسهم به يساعد على تحفيز مزيد من الموارد مع الاستفادة من شبكات الخبرة والقدرة على الابتكار التي يملكها البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة بيل وميليندا غيس والجهات المانحة للصندوق.

وكل مانح من المانحين يقدم 10% من رأسمال الصندوق(المنح) يحق له الانضمام إلى عضوية المجلس التنفيذي للصندوق، ويتكفل المجلس التنفيذي باعتماد المشاريع التي تحقق أهداف الصندوق.

[1] المرجع نفسه، ص 18.

6-2- الفرص المتاحة للدول الأعضاء

- إن صندوق العيش والمعيشة يمكن لأكثر من ضعف قدرة البنك الإسلامي للتنمية على تقديم القروض الميسرة، ويتيح للدول الأعضاء فرصا جديدة هامة للاستثمار في المشاريع التي يكون لها تأثير انمائي، لكن تعوقها قلة الفرص في الاقراض التقليدي، ويتيح صندوق العيش والمعيشة للبلدان الأعضاء فرصة الحصول على هذه المشاريع الحيوية، والاستفادة من العائدات الاجتماعية والاقتصادية الهامة التي تحققها هذه المشاريع على المدى الطويل.

- ويساعد صندوق العيش والمعيشة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بجمع المانحين والدول ومؤسسات العمل الإنساني من كافة أنحاء العالم وتقديم ابتكار انمائي ونموذج جديد، كما أن الصندوق يعمل مباشرة على 10 أهداف من أهداف التنمية المستدامة ويكون للعديد من المشاريع تأثير مباشر وفوري في تحقيق أهداف أخرى[1].

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة التي تعالجها مشاريع صندوق العيش والمعيشة

- في عام 2015، اصطف العالم لتحقيق المجموعة الطموحة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

- وفي أوائل عام 2019 كان ما يقرب عن 400 مليون شخص في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي لا يزالون يعيشون في فقر مدقع بدخل قومي يقل عن 190 دولار أمريكي، ما يجعل الإطار العام الذي يجري فيه العمل لتحقيق تلك الأهداف .

- ومع تقدم السنوات بات الشعور لإلحاح قوي في البلدان الاعضاء يصاحبه ادراك ضرورة ايجاد نهج مبتكر لبلوغ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

- وصندوق العيش والمعيشة هو أحد هذه الابتكارات حيث تركز رؤية الصندوق التي تواضع على تصورها الشركاء في التنمية على الحد من الفقر المدقع في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان المانحة، ويستهدف الصندوق الأسباب الرئيسية للفقر في أكثر فئات السكان تهميشا ويلبي الاحتياجات في المجالات التالية:[2]

1- **الصحة:** من خلال تعزيز الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية.

2- **الزراعة:** من خلال انتاج المزارعين أصحاب الحيازات وانتاجاتهم.

3- البنية التحتية الأساسية: وتغطي هذه القطاعات الفرعية الرئيسية الثلاثة أيضا أهداف التنمية المستدامة الشاملة لعدة قطاعات تغطية جيدة.

[1] المرجع نفسه، ص28، 27.
[2] المرجع نفسه، ص13.

يمثل الجدول التالي مساعدات الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تعالجها مشاريع صندوق العيش والمعيشة

الجدول رقم(02-03): مساعدات الدول الأعضاء على بلوغ التنمية المستدامة التي تعالجها مشاريع صندوق العيش والمعيشة

البلد	أهداف التنمية المستدامة	المساعدات
طاجاكستان	(01) القضاء على الفقر (03) الصحة الجيدة والرفاه (05) المساواة بين الجنسين (17)الشراكات لتحقيق الأهداف	تحسين خدمات صحة الأم والوليد والطفل في أربع قطاعات بإقليم فاتلون
باكستان	(01) القضاء على الفقر (03) الصحة الجيدة والرفاه (17) الشراكات لتحقيق الأهداف	دعم البرنامج للقضاء على شلل الأطفال في باكستان المرحلة 2019-2020
إندونيسيا	(01) القضاء على الفقر (02) القضاء التام على الجوع (17) الشراكات لتحقيق الأهداف	تطوير نظم الزراعة المتكاملة والمناطق المرتفعة
كوت ديفوار	(01)القضاء على الفقر (06)المياه النظيفة والنظافة الصحية (11) مدن وتجمعات محلية مستدامة (17) الشراكات لتحقيق الأهداف	مشروع اصلاح المياه في مدينة و 15 مدينة اقليمية في ايبيدجان
السنغال	(01) القضاء على الفقر (03) الصحة الجيدة والرفاه (17) الشراكات لتحقيق الأهداف	دعم مشروع مكافحة الملاريا والقضاء عليها
غينيا	(01) القضاء على الفقر (02) القضاء التام على الجوع (17) الشراكات لتحقيق الأهداف	مشروع الصرف الصحي بكوناكري
سراليون	(01) القضاء على الفقر (02) القضاء التام على الجوع (05) المساواة بين الجنسين	البرنامج لتطوير سلسلة قمة الآرز

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لصندوق العيش والمعيشة 2018.

تبين لنا من الجدول أن المساعدات المقدمة للدول الأعضاء معظمها مساعدات دعمت مشاريع وبرامج ركزت على قطاع الصحة وقطاع الزراعة والبنى التحتية، هذه المشاريع حققت أهداف التنمية المستدامة خاصة القضاء التام على الجوع، والشراكات لتحقيق الأهداف والصحة الجيدة والرفاه، إضافة أهداف أخرى تختلف باختلاف المشروع، كتحقيق المساواة بين الجنسين بسراليون، القضاء التام على الجوع، بأندونيسيا،

ثالثا: صندوق العيش والمعيشة يحقق أهداف التنمية المستدامة في القطاعات الثلاثة: الصحة، الزراعة، البنى التحتية

حقق الصندوق العديد من أهداف التنمية المستدامة عن طريق تنفيذه عدة مشاريع خاصة في قطاع الصحة، قطاع الزراعة، قطاع البنى التحتية نوجزها كالتالي:[1]

1- **الصحة: (القضاء على الملاريا في السنغال: الأهداف 1و3و17 من أهداف التنمية المستدامة)**

يمول الصندوق مشروعا تبلغ قيمته 36 مليون دولار أمريكي للقضاء على الملاريا في السنغال وستصبح المناطق الشمالية والوسطى خالية من الملاريا، مما يمكن سكانها من المشاركة الكاملة في الطفرة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

2- **الزراعة: (الرعي المتوافق مع الزراعة في منطقة الساحل، الأهداف 1و2و3و8و9 من أهداف التنمية المستدامة)**

- يمول الصندوق أيضا مشروع الرعي المترافق مع الزراعة، تبلغ قيمة 94 مليون دولار أمريكي يشمل بوركينافاسو، مالي والسنغال، ويهدف إلى تحسين الماشية، زيادة دخل الرعاة، والحد من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

- تعزيز سلاسل قيمة الأرز في خمس بلدان أعضاء المشروع الاقليمي لتطوير سلسلة قيمة الأرز الذي حظي بالاعتماد عبارة عن مبادرة تبلغ قيمتها 210 مليون دولار أمريكي، تغطي كل من غامبيا، غينيا، النيجر، السنغال والسراليون، ويشترك في تمويلها بنك التنمية الافريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا.

- وسيمكن المشروع سلاسل قيمة الارز من الازدهار مما سيزيد من ايرادات الألاف من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بأكثر من 70%، ويخلق ما يزيد على 170 ألف وظيفة جديدة ويعزز قدرة معظم أصحاب المصلحة في مجال سلسلة قيمة الأرز.

3- **البنية التحتية:(مشروع كوناكري للصرف الصحي في غينيا**، الأهداف

- يمول الصندوق مشروعا لإصلاح المياه بقيمة 59 مليون دولار أمريكي، يهدف إلى تلاقي العواقب الوخيمة للتوسع الحضري السريع في العاصمة كوناكري، وسيحمي هذا المشروع السكان من الفياضانات

[1] الرجع نفسه، ص14، 13.

من خلال تصريف مياه الأمطار بكفاءة وتحسين ظروف السلامة والظروف الصحية والبيئية من خلال إقامة نظم مستدامة لجمع النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي ونقلها والتخلص منها.

الجدول التالي يمثل وصف المشاريع والتقدم المحرز في تنفيذها في القطاعات الثلاثة الصحة، الزراعة، البنى التحتية سنة 2018.

الجدول رقم(03-03):وصف المشاريع المستفيدة من تمويل الصندوق خلال سنة 2018

السنة	البلد	القطاع	وصف المشروع	تمويل الصندوق (بملايين الدولارات)	تمويل المنح (بملايين الدولارات)	موارد البنك الرأسمالية العادية (بملايين الدولارات)
2018	الكاميرون	صحة	تعزيز تكامل النظام والقدرة على تحسين إدارة الصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ	29.40	10.29	19.11
2018	مصر	صحة	منع انتشار الأمراض المعدية في مراكز الرعاية الصحية المصرية للقضاء على التهاب الكبد جيم بحلول عام 2030	40.00	4.00	36.00
2018	نيجريا	صحة	تحسين استيعاب وتطبيق أنشطة الوقاية من الملاريا وعلاجها في ولايات مختارة في نيجيريا	100.00	10.00	90.00
2018	باكستان	صحة	دعم المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لمكافحة شلل الأطفال	100.00	10.00	90.00
2018	إندونيسيا	زراعة	تخليص السكان الأكثر فاقةً من ربقة الفقر في مناطق المرتفعات من خلال تحسين القدرات الإنتاجية الزراعية	65.60	6.56	59.04
2018	غامبيا غينيا لنيجر السنغال سيراليون	زراعة	سد فجوة الاكتفاء الذاتي من الأرز في خمسة بلدان من خلال نهج متكامل لتطوير سلسلة القيمة	100.00	35.00	65.00
2018	ساحل العاج	بنية تحتية	المساعدة في تحقيق تحسن مستدام في توفير خدمات الصرف الصحي في أبيدجان وخمس عشرة مدينة إقليمية	49.00	17.15	31.85
القيمة الإجمالية لمحفظة مشاريع الصندوق المُوافَق على تمويلها لعام 2018 [1]				484.00	93.00	391.00

المصدر:صندوق العيش والمعيشة، التقرير السنوي 2018، ص17

من خلال الجدول يتبين لنا أن معظم المشاريع التي نفذت سنة 2018 كانت تتمحور حول قطاعي الصحة والزراعة، كما نلاحظ أنه نفذ مشروع في قطاع الزراعة في مجموعة من وهو المتمثل في سد فجوة الإكتفاء الداتي من الآرز في خمسة بلدان (غامبيا، غينيا، النيجر، السنغال، سيراليون) من خلال نهج متكامل لتطوير سلسلة القيمة. كما تبين أن نسب التمويل متفاوتة حيث ترتفع وتنخفض حسب نوع المشروع.

في سنة 2018 نفذت 7 مشاريع موزعة على ثلاث قطاعات الصحة، الزراعة، البنية التحتية والقيمة الإجمالية لمحفظة مشاريع الصندوق الموافق على تمويلها كانت سواء تمويل الصندوق أو تمويل المنح أو موارد البنك الرأسمالية كانت أكبر مقارنة بمحفظتي المشاريع لسنتي 2016 و 2017.

كان إجمالي اعتمادات التحويل في محفظة الصندوق العيش والمعيشة حسب الوضع في 31 ديسمبر كالتالي:[1]

1- تمويل الصندوق بملايين الدولارات: 1.032.53

2- تمويل المنح بملايين الدولارات: 222.09

3-موارد البنك الرأسمالية العادية بملايين الدولارات: 10.44

[1]المرجع نفسه، ص17.

رابعا: برنامج استئصال شلل الاطفال 2019-2021، ومشروع مكافحة الملاريا

1-برنامج استئصال شلل الاطفال 2019-2021

1-1 نظرة عامة عن المشروع

شلل الأطفال هو مرض فيروسي شديد العدوى يصيب الأطفال الصغار بشكل رئيسي وقد ينتقل الفيروس من شخص لآخر أو عن طريق الماء الملوث ، وقد يسبب الشلل مدى الحياة في غالب الأحيان . ولايوجد علاج له ، لذا فالوقاية منه بالتحصين لامناص منها ، فيهدف برنامج الصندوق لإستئصال شلل الأطفال (2019-2021) في باكستان المقدرة قيمته 100مليون دولار أمريكي ألى وقف إنتقال هذا الفيروس البري في البلاد وإعلان خلو باكستان من هذا المرض بحلول 2021[1].

إنطلق برنامج إستئصال شلل الأطفال في باكستان سنة 1994، وشهدت البلاد إنخفاضا كبيرا في عدد الإصابات الجديدة من 20، 000-25، 000 خالة سنويا إلى 16 حالة في سنة 2016، وانخفضت إلى 06 في 2019.

يمثل إستئصال شلل الاطفال أولوية وطنية في باكستان حيث سيساهم ويساعد على أحراز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ، وتحديدا الهدف 3 منها المتمثل في "**ضمان تمتعالجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**"

1-2- تنفيد المشروع

يضم المشروع أربعة عناصر هي:

1-2-1- توفير اللقاحات ضد شلل الأطفال: تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشراء 420.801.505 جرعات للقاح شلل الأطفال المعتمدة مسبقا من منظمة الصحة العالمية واتاحتها للاستعمال، وتقدر تكلفة الجرعة الواحدة من اللقاح بمبلغ 0.15 دولار.

1-2-2- حملات التطعيم: تستخدم استراتيجية التحصين المباشر بيتا لتطعيم جميع الأطفال دون سن الخامسة في باكستان، وتتضمن الحملة 10 أيام للتحصين على الصعيد الوطني و 13 يوما للتحصين على الصعيد دون الوطني و 10 أيام استجابات لحالات تفشي العدوى.

1-2-3- التوعية والتعبئة المجتمعية: يتعلق الأمر بعنصر نشر الوعي الذي يتضمن تمويل الأنشطة الرامية إلى ضمان الطلب على اللقاحات وقبولها في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء باكستان، ويشتمل على الحملات الإعلامية والتدريب، اشرا القادة المحليين وتنظيم المنتديات المجتمعية.

1-2-4- المراقبة: يضم المشروع شبكة مراقبة واسعة ونشطة للكشف عن وجود فيروس شلل الأطفال.

[1] صندوق العيش والمعيشة، التقرير السنوي 2019، ص 11.

1-3- **نتائج المشروع:** حقق المشروع عدة نتائج نذكر منها:[1]

- تحصين أكثر من 39 مليون طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال في كل حملة من حملات أيام التحصين الوطنية.

- توفير حوالي 421 مليون جرعة من اللقاح الفموي المضاد لشلل الأطفال والمعتمد من منظمة الصحة العالمية.

- تعزيز نظام التحصين الروتيني باستخدام البنى التحتية لبرنامج شلل الأطفال لتحقيق مكاسب تطعيمية طويلة الأمد تتجاوز استئصال الفيروس.

- توقف انتشار فيروس شلل الأطفال البري بحلول سنة 2023.

- منذ انطلاق البرنامج أنقذ نحو 875000 طفل باكستاني من الشلل أو الموت المرتبطة أسبابه بشلل الأطفال.

2- دعم مشروع مكافحة الملاريا والقضاء عليها

- الملاريا مرض فتاك تسبب طفيليات تنتقل بين البشر من خلال لدغات يعوض الأنوفيلة الحامل لها، وقدر عدد الإصابات بالملاريا في جميع أنحاء العالم سنة 2018 بنحو 288 مليون إصابة و40500 حالة وفاة منها 67% للأطفال دون سن الخامسة.

- يهدف صندوق العيش والمعيشة من دعمه لمشروع مكافحة الملاريا والقضاء عليها إلى المساهمة في تحقيق البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا في السنغال 2016-2020، وقد حققت السنغال واحدا من أدنى معدلات الإصابة في غرب افريقيا وانخفضت الحالات فيها بنسبة 40% بين سنتي 2010 و 2016.

ويرجع هذا التقدم إلى حد كبير إلى توسيع نطاق التدخلات التي أثبتت نجاعتها مثل المعالجة بمبيدات الحشرات المديدة المفعول، والرش الموضعي في الأماكن المغلقة، وتحسين تدبير الحالات باستخدام اختبارات التشخيص السريعة والعلاج المركب القائم على عقار الأرتيميسينين[2].

2-1- تنفيذ المشروع: يضم المشروع أربعة عناصر

2-1-1- مكافحة ناقل جرثومة الملاريا وتدبير حالات الإصابة

يشمل هذا العنصر توزيع مليوني ناموسة معالجة بالمبيدات الحشرية المديدة المفعول، وتوزيع 1.56 مليون جهاز لاختبارات التشخيص السريع، و62.142 جرعة من الأدوية المضادة للملاريا، وتوفير معدات مخبرية لتشخيص البيولوجيا الجزيئية، و24000 كيس مبيد حشري للرش الموضعي في الأماكن المغلقة.

[1] المرجع نفسه، ص13، 12.
[2] المرجع نفسه، ص 15.

2-1-2- بناء القدرات : التدريب والتعبئة المجتمعية

يشمل تدريب 432 من الاملين الصحيين في علم الملاريا والعنصر الأخر هو التواصل من أجل تغيير السلوك بواسطة الاتصال الجماهيري والفردي المتعلق بمختلف أنشطة الوقاية من الملاريا ومكافحتها، بما فيها توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية المديدة المفعول.

2-1-3- التحقق من الحالات والرصد والتقييم

يشمل التحقق من الحالات والإشراف المجتمعي في المقاطعات المستهدفة من خلال تنفيذ نهج الدعم في المنازل على مستوى المجتمع، وينطوي الرصد والتقييم على الدراسات المرجعية ورصد أنشطة ما قبل القضاء على المرض واجتماعات الاستعراض والتنسيق والتقييمين النصفي والنهائي.

2-1-4- دعم إدارة المشروع

أنشئت وحدة إدارة الشروع داخل البلد تابعة لوكالة الانجاز للبرنامج الوطني لمكافحة الملاريا لبدأ المشروع ورصد التقدم المحرز ويشمل ذلك التواصل الإعلامي والتدقيق المالي.

2-3- نتائج المشروع

- الوصول لمرحلة ما قبل القضاء على المرض أقل من حالة واحدة لكل 100 شخص في المناطق الشمالية والوسطى من السنغال قبل نهاية 2020.
- توزيع 1.56 مليون جهاز لاختبارات التشخيص السريع.
- توزيع مليوني ناموسة معالجة بمبيدات الحشرات المديدة المفعول.
- توفير 62.142 جرعة من العقاقير المضادة للملاريا.
- التقدم المحرز في مكافحة الملاريا تقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لا سيما الهدف (03).

المطلب الثاني: المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات

1- نبذة عن المؤسسة

المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات هي المؤسسة الوحيدة متعددة الاطوار في العالم التي تقدم حلول تأمين وإعادة التامين متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

أنشئت عام 1994 في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية- باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف وعضوا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رأس مالها المصرح به 400 مليون دينار إسلامي (أي ما يعادل 252 مليون دولار أمريكي)، 1 دينار= 1.35 دولار أمريكي، حاصلة على تصنيف aA3 من وكالة هونير للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقلة ومشرقة، رائدة في حلول التأمين وإعادة التامين على الاستثمار وائتمان الصادرات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومهمتها تيسير التجارة

والاستثمار بين البلدان الاعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تكون متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية[1].

2- دعم المؤسسة لأهداف التنمية المستدامة

تعمل المؤسسة بمثابة جهة محفزة لتعبئة رأس مال القطاع الخاص وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

الشكل(12-03): دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين وإئتمان الصادرات لأهداف التنمية المستدامة

المصدر:مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ICIEC، حلول تخفيف المخاطر التجارية والسياسية وتعزيز الإئتمان، 2020، ص11.

من الشكل يتبين أن المؤسسة حققت جملة من أهداف التنمية المستدامة من بينها القضاء عللى الفق، الصحة الجيدة والرفاه اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعةوالإبتكار والهياكل الأساسية...الخ، ودلك عن طريق تقديم مبالغ مالية كدعم لتنفيدمساريع وبرامج في العديد من المجالات في قطاعات الصحة، الطاقة، الزراعة، البنى التحتية .

[1] المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، حلول تخفيف المخاطر التجارية والسياسية وتعزيز الائتمان، 2020، ص 11.

[2] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDBG، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، 2021، ص 14.

3- نتائج المؤسسة في مجال التنمية

3-1- البنية التحتية الصحية في كوت ديفوار (قطاع الرعاية الصحية)

دعمت التغطية التأمينية التي قدمتها المؤسسة تمويل مستشفيين جديدين في مدينتي أتزوبياوأبويسو، بالإضافة إلى ذلك تمويل مشروع بناء خمس وحدات طبية جديدة في مستشفيات قائمة على مستوى الدولة، وذلك لتوسيع مواردها وتعزيز امكانياتها، وقدر حجم المشروع بـ 148 مليون دولار أمريكي لمدة 10 سنوات، وتمثل الأثر التنموي لهذا المشروع في أهداف التنمية المستدامة، الصحة الجيدة والرفاه، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

الأثار المحققة

- المساهمة في خطة التنمية الوطنية لجمهورية كوت ديفوار 2016-2020
- تدعم السعة الاجمالية البلغة 400 سريرا قدرة كوت ديفوار على الاستجابة على لجائحة كوفيد 19 واحتوائها.
- توفير أحدث المعدات والمرافق لمنطقة محرومة.
- توفير ما يقارب من 600 وظيفة للسكان المحليين.
- تسهيل التجارة بين البلدان الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي في مجال الخدمات وتبادل رأس المال البشري بين كوت ديفوار والمغرب.

3-2- عملية توسعة شبكة G4 على مستوى أندونيسيا (قطاع الطاقة)

- طبق المشروع في أندنيسيا بقيمة قدرها 60 مليون دولار أمريكي دام ثلاث سنوات ودعم التغطية التأمينية التي قدمتها المؤسسة لهذا المشروع جل الفجوات الموجودة في تغطية شبكة 4G

في أندونيسيا عن طريق توسيع الشبكة وتعزيزها، وحقق المشروع التنموي المتمثل في الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والحد من أوجه عدم المساواة[1].

الأثار المحققة

- تمكين 90 % من سكان أندونيسيا البالغ عددهم 267 مليون نسمة من الوصول إلى تغطية موثوقة للصوت والبيانات.
- ضمان مشاركة أوسع في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد عن طريق تعزيز الوصول إلى الأنترنت للمناطق الريفية المحرومة.
- دعم تحول أندونيسيا اقتصاد أكثر رقميا.

[1] المرجع نفسه، ص18، 17.

3-3- ميناء الإسكندرية بمصر (قطاع التجارة)

طبق المشروع في مصر بحجم قدره 9.6مليون دولار أمريكي لمدة سنة دعمت التغطية التأمينية التي قدمتها المؤسسة التأمينية لتأمين وائتمان الصادرات توسعة ميناء الإسكندرية في مصر. وتمثلت الأثار التنموية لهذا المشروع في العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

الأثار المحققة

- زيادة مساحة المحيطات الطرفية في الميناء إلى 56200 متر مربع لمناولة الحاويات والبضائع الصلبة والجافة.

- وضع سعة محطة الحاويات على المسار المقرر لاستيعاب ما يقرب 125 مليون حاوية وهي ضعف السعة الحالية للميناء.

- دعم استراتيجية النقل البحري المصري التي تهدف إلى تطوير الموانئ البحرية المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية.

- المساهمة في توفير 3000 وظيفة مؤقتة في مجال الانشاءات، بالإضافة إلى ما يقرب من 3000 وظيفة مباشرة و 2000 وظيفة غير مباشرة طويلة الأجل.

3-4- أعمال التحريف والاستصلاح لجسر المنامة الشمالي

طبق هذا المشروع في مملكة البحرين فترة سنتين بمبلغ 37 مليون دولار أمريكي، قدمت المؤسسة الدعم للمشروع عن طريق توفير غطاء تأميني لشركة بوسكاليس ضد خطر عدم السداد الناجم مباشرة من المخاطر السياسية والتجارية بما في ذلك تغطية مخاطر ما قبل منع الائتمان .

- تهدف الحكومة من خلال هذه الخطة إلى تحسين طريق الربط بين مدنها الرئيسية عن طريق تحسين البنية الاساسية كالأثر التنموي لهذا المشروع: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، حيث يقوم المشروع بخلق الوظائف وتقليل الاختناقات المرورية مما ينقص من الكربون المنبعث من السيارات بالبحرين وتحسين البنية التحتية وبالتالي ستقوم هذه العملية بصورة مباشرة في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 8 و9[1].

المطلب الثالث: صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

تلعب الاوقاف الإسلامية دورا هاما وحيويا في منظومة التمويل الاجتماعي الإسلامي ولهذا السبب قرر البنك الإسلامي للتنمية دعم هذا القطاع، ويرتبط مفهوم الوقف لصرف النظر عن الإرث الإسلامي ارتباطا وثيقا بممارسة التنمية الدولية الحديثة، وبالتالي يسعى البنك من خلال صندوق ممتلكات الأوقاف الفريد من نوعه إلى تفعيل دور الأوقاف في التنمية.

[1] المرجع نفسه، ص 20.

1- معلومات أساسية عن الأوقاف

- تعتبر الأوقاف أصولا تخصص بطريقة التبرع أو الوصية أو تشترى لتمسك على سبيل الأمانة الدائمة لأغراض خيرية عامة أو خاصة مفيدة للمجتمع .يشبه مفهوم الوقف من نواح كثيرة مفهوم الهبة المعروف في الغرب، وقد ادى التركيز القوي لدراسة الأوقاف إلى تراكم كبير للثروة المجتمعية على مر السنين حتى أصبحت الأوقاف تمثل قطاعا اقتصاديا مهما لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان غير الاعضاء التي تضم مجتمعات مسلمة او سكان مسلمين.

- وتشمل الأوقاف أساسا برامج لتخفيف وطأة الفقر والإغاثة من الكوارث وخدمات صحية مجانية ونشر التعليم الديني والعصري والتراث والثقافة والبيئة.

- وقد ادت الأوقاف دورا رئيسيا عبر التاريخ لتوفير تمويل مستدام للعديد من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة على سبيل المثال.

- وقد أدت الأوقاف دورا مهما في تطوير الحياة الثقافية والعلمية بفضل تمويلها لإنتاج الكتب وبناء المكتبات ودعمها للعلماء في مختلف العلوم الدينية والدنيوية.

- ويعتمد العديد من المؤسسات الغربية الحديثة وعلى رأسها كبرى الجامعات بشكل كبير على الهبات التي تتلقاها[1].

2- أبرز الأحداث في صندوق تثمير ممتلكات الوقف 2020

- خلال عام 2020 وافق الصندوق على 5 مشاريع جديدة بقيمة اجمالية بلغت 51.47 مليون دولار أمريكي.

وقد توزعت المشاريع كما يلي:

- مشاريع في دول الاعضاء (2 في المملكة العربية السعودية وواحد في غينيا).
- مشاريع في الدول غير الأعضاء (الولايات المتحدة وكينيا.

3-محفظة الصندوق

وافق الصندوق منذ انشائه وحتى نهاية عام 2020 على 57 مشروعا في 29 دولة حول العام بقيمة 1.22 مليار دولار أمريكي، وتتوزع المشاريع كما يلي:

42 مشروعا بقيمة اجمالية تبلغ 888 مليون دولار أمريكي في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية و 15 مشروعا بقيمة 38 مليون دولار أمريكي في الدول الغير أعضاء.

وتعتمد الموافقات صيغ التمويل التالية:

الإجارة بنسبة 53%، الاستصناع بنسبة 32%، المرابحة بنسبة 4%، المضاربة بنسبة 2% وخط التمويل 2% وصيغ أخرى بنسبة 7%[2].

[1] صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، التقرير السنوي 2020، ص 19.
[2] المرجع نفسه، ص 10.

4-صندوق تثمير ممتلكات الاوقاف-تفعيل دور الأوقاف في التنمية على مستوى البنك الإسلامي للتنمية-.

ادراكا منه لإمكانيات التنموية المهمة للأوقاف، قام البنك الإسلامي للتنمية بدور رائد في تمويل عدد من مشاريع الأوقاف قبل انشاء صندوق تثمين ممتلكات الأوقاف، وتمثل هذه المشاريع الجهود الأولى للبنك الإسلامي للتنمية لتوفير الدعم المادي لمفهوم الأوقاف.

وبعدها أنشأ صندوق تثمير الممتلكات بناءا على موافقة وزارة الأوقاف للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أثناء اجتماعهم السادس المنعقد في جاكارتا بإندونيسيا عام 1997.

4-1- موارد صندوق تثمير أملاك الأوقاف

أنشأ البنك الإسلامي إلى جانب تسع مؤسسات أخرى صندوق تدعيم ممتلكات الأوقاف عام 2001 بإجمالي اكتتاب بلغت قيمتها 50 مليون دولار أمريكي، حسب الوضع في يناير 2018 هناك 15 مشاركا في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ومنهم البنك الإسلامي للتنمية قرارات الأوقاف ومنظمات أوقاف وبنوك إسلامية برأس مال اجمالي مدفوع قيمته 89.92 مليون دولار أمريكي.

4-2- دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

- يشارك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في تمويل الممتلكات الوقفية العقارية التجارية والسكنية المدرة للدخل، غير أنه لا يمول بناء المدارس والجامعات والمساجد والمرافق الصحية وما شابه ذلك.

- ويساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف والمنظمات الخيرية على الإطلاع بمهمتها من خلال توفير الموارد اللازمة لتطوير الأراضي الوقفية التي تمتلكها هذه المنظمات.

4-3- رسالة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يهدف صندوق تدعيم ممتلكات الأوقاف إلى إعادة إحياء سنة الوقف الإسلامية من خلال تطوير عقارات في جميع أنحاء العالم لزيادة عوائدها وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للأمة.

4-4- هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يتمثل هدف صندوق تدعيم ممتلكات الأوقاف في ضمان الاستدامة والاستغلال المالي والتنمية الاجتماعية للمنظمات الخيرية لصالح الأمة الإسلامية.

4-5- الأثر الاجتماعي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

تمثل الأثر الإجتماعي في:[1]

- تدر مشاريع الصندوق متوسط عوائد سنوية في حدود 1 مليون دولار أريكي للمنظمات المستفيدة.

- يتم استخدام هذا المبلغ لأنشطة التنمية البشرية المختلفة لهذه المنظمات كمايلي:

[1] المرجع نفسه، ص11.

- 18 مشروعا لدعم مختلف الأنشطة الخيرية والإنمائية.
- 17 مشروعا لدعم التعليم (الجامعات والمدارس والأنشطة البحثية).
- 18 مشروعا لدعم تطوير مؤسسات الأوقاف والتعليم والدين.
- مشروعان يدعمان تنمية الشباب وتمكينهم.
- مشروعان يدعمان قطاع الصحة.

تساهم أنشطة التنمية المذكورة في أهداف التنمية المستدامة التالية:

الشكل(13-03): أهداف التنمية المستدامة المحققة من أنشطة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

المصدر: صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، التقرير السنوي 2020، ص11

تمثلت أهداف التنمية المستدامة المحققة من أنشطة الصندوق في: القضاء على الفقر، الصحة الجسدة والرفاه، التعليم الجيد، العمل اللائق ونمو الإقتصاد، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

يمكن الصندوق من التأثير بشكل مستدام على المستفيدين النهائيين، يقدم الجدول أدناه أمثلة مختلفة عن محفظة الصندوق

الجدول رقم(02-03): أمثلة مختلفة عن محفظة الصندوق

المؤسسات المستفيدة من الوقف	عدد المستفيدين على المدى الطويل	العدد الإجمالي للمستفيدين	النسبة الممولة عن الوقف	أهداف التنمية المستدامة
التضامن الإسلامي التعليمي المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبنغلاديش	استفادة 7000 شخص من دورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات والتدريب المهني وحصلوا على وظائف كما يشارك جميع المستفيدين الأخرين في برامج طويلة الأجل	43000	تمويل كامل	- التعليم الجيد - العمل اللائق ونمو الاقتصاد - الحد من أوجه عدم المساواة - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
الجمعية الخيرية(الإمارات العربية المتحدة)	تمكين 2000 فرد من خلال التدريب المهني العمل وبرنامج الأسر المنتجة	9 ملايين	تمويل جزئي	- التعليم الجيد - القضاء على الفقر - العمل اللائق نمو الاقتصاد - الحد من أوجه عدم المساواة - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
جمعيةالتوثيق الخيرية(الصومال وكينيا)	دعم 20000 يتيم وطالب ومدرب	400000	تمويل جزئي	- القضاء على الفقر - الصحة الجيدة والرفاه التعليم الجيد - العمل اللائق نمو الاقتصاد - الحد من أوجه عدم المساواة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهيئة العامة للأوقاف	سيبلغ عدد المستفيدين 12500 طالب في أهم المدرس القرآنية	12500	تمويل جزئي	- الصحة الجيدة - التعليم الجيد - العمل اللائق نمو الاقتصاد - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المصدر: صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، التقرير السنوي، 2020، ص 12.

من الملاحظ من خلال الجدول أن أهداف التنمية المستدامة المحققة من خلال تأثير الصندوق على المستفيدين النهائيين تتركز حول التعليم الجيد، العمل اللائق نمو الاقتصاد، الصحة الجيدة والرفاه وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف يتضح الأثر الاجتماعي للصندوق وخاصة أنه قد كان عدد طلاب التدريب المهني كبير إضافة إلى طلاب المدارس القرآنية، وعدد المستفيدين الإجمالي يتغير من مؤسسة إلى أخرى بحيث كان أكبر عدد من المستفيدين في الجمعية الخيرية قدر ب 09ملايين.

5- نبذة عن المشاريع المعتمدة من طرف الصندوق

5-1- انشاء مبنى وقفي تجاري في مدينة مينيابوليس

يتمثل المشروع في مدرسة مستقلة مع صالة للألعاب الرياضية بمساحة مبنية تبلغ 26.464 قدما مربعا، ومركزا لتعليم كبار السن بمساحة مبنية تبلغ 1420 قدما مربعا، تغطي الأجزاء الثلاثة لهذا المشروع مساحة مبنية اجمالية تبلغ 31753 قدما مربعا وتقع على قطعة أرض سيتم تخصيصها كأرض وقف.

- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع بما في ذلك قيمة الأرض 8.5 مليون دولار أمريكي، منها 5 ملايين دولار أمريكي يستمدها البنك الإسلامي للتنمية بأسلوب الإمتضاء ثم اختيار شركتين للمشاركة في تنفيذ هذا المشروع، لويفلر للتشييد المعماري والخدمات الاستثمارية والتي لها خبرة واسعة في بناء المرافق التعليمية كمقاول عام للأعمال المدنية، وكذلك شركة موهاجينهانسين التي اختارتها بالكامل مركزا أبو بكر الصديق الإسلامي.

- الهدف من هذا المشروع هو إدرار دخل منتظم للمركز الإسلامي أبو بكر الصديق(AAIEM) لمساعدته على تعزيز أنشطته وعملياته في المجالات الاجتماعية والتعليمية والدينية من خلال بناء مدرسة مستقلة وصالة بمينيو سوتا في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

5-2- إنشاء فندق في وسط المدينة المنورة (مؤسسة البيان الخيرية للتعليم)

يتم المشروع في تشييد فندق بأربعة نجوم بأربعة يتألف من مبنى مكون من 12 دورا منها بدورين، ستبلغ المساحة الإجمالية 8500 مترا مربعا وسيبنى المشروع على أرض وقفية في المدينة المنورة، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 40 مليون دولار أمريكي.

- ويستخدم المشروع الدعم المالي للمؤسسات التعليمية التابعة لمؤسسة البيان الخيرية، بما في ذلك جامعة الأمير مقرن بن عبد العزيز في المدينة المنورة والتي توفر حاليا التعليم لأكثر من ألف طالب تقدم الجامعة درجات البكالورس في الهندسة وإدارة الأعمال والكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

- يعمل المشروع على أهداف أساسية تتماشى مع استراتيجيات البنك الإسلامي للتنمية مثل التنمية البشرية، تمين المرأة من خلال التعليم، تطوير التمويل الإسلامي، والتنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء

[1] المرجع نفسه، ص 35.

في البنك الإسلامي للتنمية، لذا فإن بناء فندق لمؤسسة البيان يقدم عوائد للقطاع التعليمي في المدينة المنورة[1].

5-3- شراء عقار تجاري في جدة (المملكة العربية السعودية) كاستثمار لصالح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

الهدف من هذا المشروع هو تحقيق ايرادات إضافية لتعزيز ربحية ودعم المشاريع المتأخرة إلى جانب دعم وظيفة الصندوق الأساسية، كما سيزيد هذا المشروع أيضا في جاذبية الصندوق للمستثمرين، يتمثل المشروع في شراء مركز تجاري له ثمان صالات عرض مؤجرة بالكامل ومساحة عروض مستأجرة طولها ثلاثة وستين مترا امتدادا إلى شارع الأمير سلطان بجدة. المساحة الإجمالية المبنية للمشروع قدرها 1956 مترا مربعا، ويقع المبنى على أرض تبلغ مساحتها 240 مترا مربعا، تمت الموافقة على تمويل المشروع من الموارد الذاتية للصندوق وذلك على أساس تكلفة إجمالية قدرها 12.37 مليون دولار أمريكي شملت تكاليف الاستثمارات ونقل الملكية، ومن المرجح تخارج الصندوق من هذه العملية في غضون سنوات للاستفادة من القيمة السوقية الكاملة من خلال زيادة للموارد المالية، سيساعد المشروع الصندوق على الوفاء بمتطلباته ودعم القطاع الثالث والمنظمات الخيرية لتحقيق الاستدامة المالية.

- يقع المشروع في موقع متميز للغاية في شارع الأمير سلطان في جدة ومع تزايد شعبية المنطقة وتوسع مدينة جدة من الجهة الشمالية، يعد المشروع واعدا نظرا لسهولة التنقل إليه(النمو القوي للجزء الشمالي من المدينة)[2].

مشاريع الصندوق قيد التنفيذ

الجدول رقم(03-03): تفاصيل لبعض مشاريع الصندوق قيد الإنجاز

السنة	البلد	اسم المشروع	المستفيد	طريقة التمويل	إجمالي تمويل البنك الإسلامي للتنمية(الدولار الأمريكي)	إجمالي(الدولار الأمريكي)
2019	أوغندا	بناء على الوقف السكني في كمبالا (أوغندا)	مؤسسة جامعة مقديشو(أوغندا)	استصناع	15.66	1.99

[1] المرجع نفسه، ص 37.
[2] المرجع نفسه، ص 38.

2019	المملكة العربية السعودية	تشييد فندق في المنطقة الوسطى من المدينة المنورة(المملكة العربية السعودية)	مؤسسة البيان الخيرية للتعليم	استصناع	8.80	1.78
2020	الولايات المتحدة الأمريكية	بناء مشروع سكني طلابي في نيويوك	مؤسسة	استصناع	3500	9.27
2020	الولايات المتحدة الأمريكية	انشاء مركز تجاري متعدد الاستخدمات في مينابوليس	مركز أبو بكر الصديق الإسلامي مينيسوتا	استصناع	500	2.48

المصدر: من إعدا الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لصندوق ممتلكات الاوقاف 2020، ص 41، 40.

- تبين من الجدول أنه لصندوق ممتلكات الاوقاف مشاريع قيد الإنجاز سنتي 2019-2020 حيث تختلف نسبة الإنجاز من مشروع لأخر، وكانت طريقة التمويل المعتمدة في الاستصناع.

- إجمالي تمويل البنك الإسلامي للتنمية يختلف من مشروع لآخر ، كان يقدر بقيمة3500 في سنة 2020 في بناء مشروع سكني طلابي بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

- حتى نهاية عام 2020 تحتوي محفظة مشاريع الصندوق على 12 عملية قيد السحب من التمويل منها سبعة مشاريع في بلدان أعضاء وخمسة مشاريع في بلدان غير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل بعد تقديم البنك الإسلامي للتنمية، وإعطاء نبذة عنه، عرضت مجموعة من المشاريع التي قام بها البنك الداعمة للتنمية المستدامة بصورة واضحة، وذلك من خلال ماقام به من مبادرات وبرامج وسياسات تحقق ذلك، كما اتضح أيضا أنه قد انصب اهتمام المؤسسات التابعة للبنك بشكل كبير لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث أنها قامت بالعديد من المشاريع التي تهيئ الحياة الكريمة للأفراد، والمحافظة على صحتهم وانتشال الناس من بقع الفقر...إلخ، بالتالي فهذه الدراسة أكدت أن للمؤسسات المالية الإسلامية دور كبير وواضح وفعال في دعم التنمية المستدامة لأن هذا البنك من أهم هذه المؤسسات.

الخاتمة

لقد أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل في اقتصاديات الدول نظرا لارتباطها بتوفير وضمان احتياجات الحاضر مع عدم التضحية بالاحتياجات المستقبلية، فسعت هذه الدراسة إلى ابراز دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز هذه التنمية ذات الأهمية الكبيرة، مرورا بالجوانب النظرية التي تم فيها اظهار العلقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة وذلك بالتطرق إلى البنوك الإسلامية التي تعتبر ألية للوصول إلى ذلك من خلال التمويل الذي تقدمه بصيغ وأساليب مبنية على أسس الشريعة الإسلامية، في مجالات متعددة تحقق التنمية المستدامة من خلال جميع أبعادها وخاصة الأبعاد الأساسية المتمثلة في: البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي.

ولتوضيح دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم التنمية المستدامة بشكل أدق تم تسليط الضوء على البنك الإسلامي للتنمية في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة. حيث يعتبر هذا البنك من أهم المؤسسات المالية الإسلامية التنموية التي تساهم في انتشال دول العالم الإسلامي من التخلف، ودعم عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من خلال تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية للنهوض بمستوى المعيشة طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

نتائج الدراسة

النتائج النظرية

لقد أفضى هذا البحث إلى جملة من النتائج في الإطار النظري ونوريدها كمايلي:

- المؤسسات المالية الإسلامية، مؤسسات مالية تجسد الوازع الديني وتستمد أسسها ومبادئها من الشريعة الإسلامية حيث أنشئت لإقامة حكم الله في المال.
- تنقسم المؤسسات المالية الإسلامية إلى مؤسسات مصرفية كالبنوك الإسلامية، ومؤسسات غير مصرفية كشركات التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامية....الخ، تواجه تحديات كغيرها من المؤسسات، منها تحديات داخلية نابعة من داخل المؤسسة ذاتها، وأخرى خارجية مصدرها المحيط الذي تعمل فيه. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- رغم أن التنمية المستدامة مفهوم جديد في ساحة الاقتصاد العالمي، إلا أنها نالت اهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين لأنها تعتبر من أهم التطورات الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة.
- التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية، كما أن لها أبعاد مختلفة تتمثل في الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية والسياسية والتكنولوجية، وبالرغم من اختلاف أهدافها إلا أنها متكاملة.

- تساهم المؤسسات المالية الإسلامية بكل الإمكانيات المتاحة والأساليب التمويلية المشروعة في تمويل العديد من الأنشطة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال جميع أبعادها.
- تعتمد البنوك الإسلامية على التمويل الإسلامي لدعم الدول الضعيفة من خلال ما تقدمه من دعم يساعدها على التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي ما يمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

النتائج التطبيقية

- البنك الإسلامي للتنمية نجح بشكل واضح وكبير في تحقيق الهدف من تأسيسه وأدى دوره بفعالية واقتدار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- يمثل البنك الإسلامي للتنمية تكتلا اسلاميا مهما في ظل التحديات المعاصرة، ولذا فالدول الإسلامية التي تستهدفها عمليات البنك بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية، خصوصا بعد الظروف الصعبة التي تواجهها تلك الدول.
- إن السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية، سياسة تنموية تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- النتائج التي حققتها مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية من خلال السياسات والبرامج والمبادرات التي وضعتها في مجالات عديدة لدعم التنمية تؤكد بدرجة كبيرة فاعليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- واجه البنك الإسلامي للتنمية ، جائحة كورونا (كوفيد19)، هذه الأزمة الصحية التي مست وزعزعت اقتصاديات جميع دول العالم في الآونة الأخيرة، بإعداد برنامج للتأهب والتصدي لها، بالإضافة إلى دعم المبادرات التي تساهم في تقديم المساعدات والخدمات الصحية للفئات الضعيفة، ومحاولة التخفيف من أثار الجائحة. هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- قام البنك الإسلامي للتنمية بالعديد من المشاريع التي تخرج الناس من براثن الفقر المدقع، وتوفر لهم مستوى معيشي أفضل يحفظ كرامتهم. هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية، وليس هذا فحسب بل يجب عليها تجسيد الوازع الديني على أرض الواقع من خلال ما تقوم به من أنشطة مبنية على أسس وقواعد العقيدة الإسلامية.

- على المفكرين والفقهاء اعطاء المزيد من التفسيرات للتنمية المستدامة على ضوء الشريعة الإسلامية خاصة أنها تفقد العديد من العناصر في النموذج الوضعي.
- يجب الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية في عمليات التمويل الإسلامي، التي من شأنها تقليل المخاطر على المؤسسات المالية الإسلامية في حد ذاتها.
- العمل على تعزيز مكانة المصارف الإسلامية في المجتمعات، باعتبارها من أهم المؤسسات التي تقدم التمويل الإسلامي وتساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة.
- اجراء دراسات ميدانية تطبيقية لإضفاء لمسة واقعية على دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم التنمية المستدامة.
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعنى بالصيغ التمويلية الإسلامية.
- قيام المؤسسات المالية الإسلامية بتجارب ومشاريع أكثر تهدف إلى القضاء على الفقر وتحسين فرص كسب الرزق الاجتماعية.
- التطرق لمواضيع تبين دور المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية في دعم التنمية المستدامة، نظرا لأن معظم الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تناولت دور المؤسسات المالية المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بمراعاة البعد البيئي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وأن تعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- ✓ الطاهر قانة، ودورها في رفع الكفاءة الانتاجية للملكية الوقفية (البنك الاسلامي الأردني نموذجا)، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، 2008.
- ✓ علي سيد اسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- ✓ قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية، دراسة مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- ✓ ماجد أحمد إبراهيم، محاسبة التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2019.
- ✓ محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، ط1، دار نفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- ✓ مسدور فارس، التمويل الاسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- ✓ مؤسسة إلتزام المعايير الأخلاقية، إلتزام المؤسسة المالية الإسلامية، دار الكتب العلمية.

1-المجلات:

- ✓ بطاهر بختة، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى شركة سلامة التأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2018.
- ✓ بلخضر مسعودة، عاطية حليمة، تكييف صناديق الاستثمار الاسلامية ودورها في تفعيل التنية استنادا غلى السوق المالي الاسلامي، مع الإشارة غلى تجربة صندوق صائب (2003 الربع الأول من 2016) دفاتر البحوث العلمية، العدد العاشر، الجزائر.
- ✓ بلقاسم عمر، كمال فايدي، إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الاسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC(دراسة تطبيقية على فرع بليدة)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة – 2–، أكتوبر .

قائمة المراجع

- ✓ بن حليمة حوارية وآخرون، البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات إقتصادية، 26 (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- ✓ جمال العسالي، سويسي عبد الرحمان، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد(04)، العدد(06)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2013.
- ✓ حنيش أحمد، عباس ابراهيم، دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزائر، سبتمبر 2017.
- ✓ حيضر يونس الموسوي، كمال كاظم جود، المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل (2)، مجلة القادسية بالعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، كربلاء، العراق، 2009.
- ✓ سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد1، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، جوان 2018.
- ✓ سعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي، ورقة بحثية في فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات المستقبل، المنعقد يومي 20 و21 نوفمبر، جامعة ورقلة، 2012.
- ✓ سعيدي فاطمة الزهراء، قويدر اللويزة، صناديق الاستثمار الاسلامية –دراسة حالة صندوق الراجحي للاسهم السعودية–، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 10، الجزائر، سبتمبر 2018.
- ✓ سليم جابو وآخرون، صناديق الاستثمار الاسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الاسلامية (دراسة حالة السوق المالية الماليزية خلال الفترة من 2008 إلى 2018)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، أوث 2020.
- ✓ سمار نبيلة، دراوزي ياسمين، أبعاد التنمية المستدامة من المنظور العلمي والمنظور الاسلامي، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2020.
- ✓ سهيل زغدود وآخرون، التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الدولية لتخطيط التنمية الحضرية المستدامة، المجلد، العدد، الجزائر، 2019.
- ✓ شرقي محمد، حمدي معمر، أثر المخاطر الاستثمارية في ربحية شركات التأمين التعاوني (دراسة قياسية عن الشركة التعاونية للتأمين السعودية 2006 ، 2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، الجزائر، مارس 2020.

قائمة المراجع

- ✓ عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد 67، جامعة ديالي، 2015.
- ✓ العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، ديسمبر، 2019.
- ✓ فاطمة الزهراء فنزاي، تقييم قدرة صناديق الاستثمار الاسلامية على تعزيز نشاط الصناعة المالية الاسلامية (دراسة حالة عينة من صناديق الاستثمار الاسلامية السعودية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2019.
- ✓ فطيمة نسمن، دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الليبية، مجلة الرشاد والمالية الإسلامية، المجلد 1، العدد 4، جامعة عبد الرحمان بن باديس مستغانم، ديسمبر 2021.
- ✓ قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل المنعقد يومي، 21، 20 فيفري، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- ✓ محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، 2020.
- ✓ نوال بيراز، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تغطية مخاطر المؤسسات المالية الاسلامية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 3، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، سبتمبر 2021.
- ✓ نوال عبد العزيز، تحديات المؤسسات المالية الإسلامية، مقال متاح على الموقع التالي: https://e3arabi.com ، consulter le 23/05/2022 ، 22:30
- ✓ نور الدين كربوش وآخرون، دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحسين أداء البنوك الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، جوان 2020.
- ✓ نور الدين كربوش، كمال العقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة (الحالة الماليزية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2020.
- ✓ وليد سمير عبد العظيم الجبلي، دور محاسبة التنمية المستدامة في زيادة موثوقية التقارير المالية، دراسة ميدانية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال GFBE، العدد 8، الجزائر، جانفي 2019.

- ✓ يحياوي إلهام وآخرون، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد38 أكتوبر 2016، الجزائر.

2-المذكرات:

- ✓ أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية دراسة نقدية لبعض المنتجات، رسالة ماجستير في تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
- ✓ تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الاسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي دراسة مجموعة من البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه في خصص نقود وتمويل، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
- ✓ جعفر سمية ، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا مذكرة ماجستير علوم التسيير إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1- الجزائر 2013 – 2014.
- ✓ شالور وسام، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان)، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف1-.
- ✓ عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في تخصص نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007.
- ✓ عصام بوزيد، محاولة إختيار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، رسالة دكتوراه تخصص علم الاقتصاد، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، (2015-2016).
- ✓ علام عثمان، البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، رسالة ماجيستيرفي، العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، 2007.
- ✓ غالب محمود، حسين السالم، امكانات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طرابلس، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح العليا في نابلس، فلسطين، 2008.
- ✓ فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
- ✓ معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا نموذجا، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، قسم الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2015.

3- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

- ✓ بشير محمد عمر فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه عمل الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات منتدى الفكر الإسلامي المنعقد بمجمع الفكر الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يوم 11أفريل، 2006.
- ✓ بلهادف رحمة وآخرون، كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو "1972 إلى قمة الأمم المتحدة لـ SDGS 2015"، الملتقى العلمي الأول حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2.
- ✓ بونشادة نوال ، العمل المؤسساتي التكافلي، مداخلة مقدمة للمشاركة في الندوة الدولية حول: شركات التأمين التقليدية ومؤسسات التأمين التكافلي الأسس النظرية والتجارب التطبيقية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2022.
- ✓ رويد أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الشرعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016.
- ✓ زهير حافظ، "البنوك الاسلامية أمام التحديات المعاصرة"، مؤتمر مكة المكرمة: التحديات الاقتصادية ومهمة المنظمات المدنية (الدورة الرابعة)، المملكة العربية السعودية، 2010.
- ✓ عبد الرحمان الغزالي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الإسلامي الواقع ..... ورهانات المستقبل، الأردن، فيفري 2011.
- ✓ عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

4-المراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ European Union Report، The role of insurance Sector Companies the econo, 2015.
- ✓ Ramla, sadiq and Afria, Inshatonq, The role of Islamis finance in sustunabledevelopement, journal of Islamic thought and Uvilzation, Vol 5, Issue 1, 2015.

5- التقارير:

- ✓ البنك الإسلامي للتنمية ISDB، التقرير السنوي 2020.
- ✓ البنك الإسلامي للتنمية ISDB، التمكين الاقتصادي، نموذج مبتكر طوره البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بدون سنة.
- ✓ البنك الإسلامي للتنمية المستدامةISDB ، سياسة القطاع الحضري" التنمية الحضارية المستدامة والشاملة"، شعبة البنية التحتية الاجتماعية، إدارة البنى التحتية والاجتماعية، ديسمبر 2020.
- ✓ البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2018.
- ✓ البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2019.
- ✓ الجهاز المركزي للتعبئة، جهود الجهاز فيما يخص مؤشرات التنمية المستدامة، مصر، 2015.
- ✓ دليل صندوق العيش والمعيشة، د.س.
- ✓ صندوق العيش والمعيشة، التقرير السنوي 2018.
- ✓ صندوق العيش والمعيشة، التقرير السنوي 2019.
- ✓ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، التقرير السنوي 2020.
- ✓ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، دليل الإستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية (إرشادات للبنوك الإسلامية)، مملكة البحرين، 2020.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية:

استهدفت الدراسة معرفة دور المؤسسات المالية الاسلامية في دعم التنمية المستدامة، من خلال تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في البنك الاسلامي للتنمية و مؤسساته والوقوف على مدى تحقيقه لأهدافها.

وتم التأكد أن للبنك الاسلامي للتنمية و مؤسساته دور فعال في تعزيز التنمية المستدامة ،حيث حقق و لا زال يحقق أهدافها سواء على مستوى الدول الأعضاء أو على مستويات المجتمعات الاسلامية في البلدان غير الأعضاء، مجسدا بذلك مبادى الشريعة الاسلامية.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات المالية الإسلامية – التنمية المستدامة – التمويل الإسلامي – البنك الاسلامي للتنمية – الشريعة الاسلامية.

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية:

The study aimed to learn about the role of Islamic financial institutions in supporting sustainable development, by highlighting the realities of sustainable development in the Islamic Development Bank and its institutions and to see how it achieves its objectives.

The Islamic Development Bank (IDB) and its institutions have been confirmed to be instrumental in promoting sustainable development. The Bank has achieved and continues to achieve its objectives both at the level of Member States and at the level of Islamic societies in non-member countries, reflecting the principles of Islamic sharia law.

Keywords:

Islamic Financial Institutions - Sustainable Development - Islamic Finance - Islamic Development Bank - Islamic Sharia.